



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

الجامع المفيد

تأليف الشيخ العلامة
إبراهيم بن محمد بن سعيد بن سعيد بن سعيد

الجزء الثالث

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان

سَلْطَنَةُ عُمَان
وِزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

الْجَمَاعُ الْمَفْيِدُ

مِنْ جَوَابَاتِ أَبِي سَعِيدٍ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ
أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ الْكَدَمِيُّ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❦ مسألة :

وسئل عن الزعاق ، هل هو من المناكر ؟ قيل له : فان كان الزعاق في خوف أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : ان كبر كان أحب الى مما أن يزعق ، وان أراد بذلك تقوية وهيبة العدو رجوت أن يسعه ذلك ، لأنه قد قيل عن عبد الله : انه أجاز ضرب الطبول للهيبة للعدو ، والطبول من المناكر التي قد قيل : انها تكسر حيث ما وجدت •

وقال : يوجد في الرواية أن أبادجانة رآه النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يخطر بين الصفين يجرد أذياله ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - إنها مشية مكروهة الا في هذا الموضع يعني الحرب ، ولعله أراد بذلك الهيبة ، ويروى عنه في غير هذا الموضع في أمر اسبال الازار ، انه قال : من الخيلاء ، والخيلاء محرمة •

وقال : ماعدا الكعبيين من الرجال مما سفل فهو في النار ، وما عدا الكعبيين من النساء فهو في النار يعني الازار •

فقيل له : انه في الازار •

فقال : وماذا على الازار - انما هو على الفاعل منهما أو نحو هذا •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل يصلى ويرضى ازاره على قدميه خوفاً البرد أو البعوض هل له ذلك ؟

قال : معنى انه اذا كان ذلك لمعنى عذر حق من غير خيلاء منه ، فمعنى انه جائز كنحو ما جاز له فعل ذلك في الحرب •

— ٦ —

قيل له : فاذا سمع الانسان به زرعا ، هل يلتزمه وينكر عليه ويلزم ؟

قال : نعم اذا احتمل أنه ممن لا يقدر عليه أن ينكر عليه ، أو أنه ممن ليس منكرا من وجوه الحق ، فليس يلزم ذلك من طريق الواجب الا على معنى الوسيلة أن قدر على ذلك •

❖ مسألة :

وسألته عن امرأة قبرت ولدها في أرض قوم ، ما يلزمها في ذلك ؟

قال : اذا أتلفتها كان عليها ، عندى قيمة الموضع لأهله •

قلت له : فهي على هذه الصفة مثلفة له ؟

قال : هكذا معنى أن بعضا يقول : أنه اتلاف ، وأنه ليس لرب الأرض أن ينتفع بأرضه اذا ثبت قبرا ، وقد يوجد أنه لا يكون فعلها حجة عليهم ، ولا عليهم أن يصدقوها أنه قبر •

ويعجبني أنها اذا كانت مضطرة الى ذلك أن يثبت القبر ، لأنه لابد أن يقبر الميت ، ويكون عليها قيمة ذلك اذا صح معنى الاضرار •

قال : وعلى قول من يقول : أنه لا يكون قولها عليهم حجة ، انها تجزيها التسوية على معنى قوله ، وهذه خاصة قيدتها على الاضرار •

❖ مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : في رجل طلب منه سلطان جائر أن يدلّه على المسجد الجامع ، ان له ذلك ، واذا كان من أهل القبلة لم يمنع ما هو مباح لأهل القبلة ، والنزول مباح في المسجد لأهل القبلة

— ٧ —

ما لم يكن مضرّة ، قلت له : فان لم يعرف ما يصنع فيه ، هل له أن يدلّه على ذلك ؟

قال : معى انه يعتبر ما أمره ، فان استرأب أمره فى ذلك لم أجب له ذلك ، فان لم يسترأب أمره وسعّه ذلك ، لأنه مباح لهم بغير ضرر •

قلت له : فان اعتبر أمره فوقه له أن يريد الفزول ، فتولى وأحدث فى شىء من بناء المسجد ، هل عليه ضمان ذلك ؟

قال : لا أعلم أن أحدا يلزمه فعل غيره ما لم يدلّه عليه فى حكم دين الله ، ورأيتّه على معنى قوله : أن لا يلزمه فى ذلك شى ما لم يدلّه عليه •

❦ مسألة :

وسألتّه عن الثياب التى تغسل على الفلج وهى نجسة ويسيح الماء فى غير الفلج ، هل على من فعل ذلك ضمان ماساح من الماء ؟
قال : معى انه اذا كان أتلف ذلك الماء فى الغسل ، فعندى انه مستهلك فلا ضمان عليه ، وكان يعجبنى أن يردّه الى الفلج •

❦ مسألة :

وجدت أحسبة عن الشيخ أبى سعيد — رحمه الله — وسألتّه عن قريتين لكل واحدة منهما عمار معروف ، وبينهما خراب لا أثر فيه لأحد ، فادعى أهل قرية أن الخراب لهم •

قال : قد قال من قال : ان كل أرض بين أرضين انهما تكون بينهما ، وهذا مثل ذلك •

— ٨ —

وقال : وأما أنا فأقول : انه يترك بحاله ، فمن أثر فيه أثرا فله ما أثر •

قلت له : فلو أن رجلا جاء الى وادى العسكر فأثر فيه أثرا •

قال : هذا سبيل الماء ووادى القرية ، وليس هذا مثل ذلك •

قلت له : فان جاء الى الظاهر أعلى المقبرة •

قال : من أثر فيه أثرا فله أثر ، وهذا بمنزلة الموات الذى أحياه فهو له •

وقال : فى الرجل يكون قبلكه لرجل حق ، فيقول صاحب الحق لمدينه أنت فى حل من حقى الذى عليك وقد تركته لك ، فرأى أبو زياد أنه جائز ولو لم يقل قد قبلت •

— ٩ —

باب

في الأموال وطرقها ، وسواقيتها والطرق والأحداث فيها والشفع

وسئل أبو سعيد — رضي الله — عن جدول خراب بين جدار لعمر و مال لزيد فأخرج زيد ساقية في هذا الجدول الخراب ، وطلب صاحب الجدار إزالة الضرر من هذه الساقية •

قال : معى ان هذه الساقية مصروفة ، وليس لصاحب المال ولا لصاحب الجدار أن يحدث في هذا الجدول الحزاب حدثا ، ومن أحدث منهما فيه حدثا وطلب الآخر إزالته فهو مزال •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل له مال خراب فيه ساقية لرجل يسقى منهما ماله وكان يمشى لمائه في مال هذا الرجل وهو خراب ، ثم ان صاحب المال الخراب بنى على ماله وعمره وجعل لصاحب المسقى ساقية مسلمة ، وأزال طريقه الى طريق جائز يزيد على الطريق التي كان يمشى فيها لمائة في المال وهو خراب زيادة كثيرة ، وليس يسبقه مأؤه •

قال : معى انه قيل : اذا لم يكن لصاحب المسقى طريق معروف ثابت متقدم ، وانما المدروك أنه كان يمشى في المال فحوله الى طريق لا ينقطع ولا يخلف انقطاعه من مثل طريق جائز لا يموت ، وكان اذا فسد مأؤه من الاجالة التي حول عنها الطريق ثم مشى بعد سد مأؤه في ساقيته من أقرب الأجائل اليه التي يسد منها مأؤه ومشى مشيا رافقا لم يسبقه مأؤه الى مال غيره ولا ماله ، لم يكن له عليه أكثر من ذلك وان كان له طريق معروفة مدروكة ، ولو كان حملاقا لم يكن له أن يحوله عنها في بعض القول ، قليلا ولا كثيرا •

— ١٠ —

وقال من قال : له أن يحولها الى أربعين ذراعا أو الى الأربعين الذراعا ، ولا يجاوز به ذلك في الزيادة في حوز الطريق التي يحوله اليه ما لم تتبين عليه من ذلك مضرة في نظر العدول من سباق مائة أو غير ذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن جدار لرجل غائب حيث لا تتاله الحجة ، سقط الجدار في الطريق •

قال : معنى انه يحتج على وكيله ان كان له وكيل ، وان لم يكن له وكيل أقام الحاكم له وكيلًا يحتج له لعمل له عذرا ، فان لم يكن له عذر ، أخرج من ماله واستؤجر عليه بأوسط الاجرة وأخرج من الطريق من ماله •

قلت له : فان لم يكن مال الا هذا الجدار الساقط في الطريق •

قال : معنى انه يخرج منه ان كانت له قيمة تخرجه ، فان لم تكن له قيمة فمن ماله ، فان لم يكن له مال لم تكن عليه حجة وكان على المسلمين صلاح طرقهم •

قلت له : فان كان أخرجه أحد من المسلمين أين يضع تراب هذا الجدار ، وليس لصاحب الجدار مال يجعل ترابه فيه ؟

قال : انه أخرج بحكم من حاكم جعل في أقرب المواضع من ازالته ، ولا ضمان فيه ، وان أخرجه محتسب عندي عليه أن يضعه في مأمنه •

❖ مسألة :

وسأله عن الطريق اذا كانت الى منزل واحد أو الى منزلين الى

خمسة منازل ، أو أكثر من ذلك أحدث أحدهم فيها حدثا تراضوا به جميعا ، وكل من أحدث فيها منهم لم يغير عليه الباقيون ، فهم متراضون بذلك — هل لأحد أن يحتسب في هذه الطريق على من أحدث فيها منهم ، وكذلك الساقية الجائر إذا كانت على هذه الصفة ؟

قال : معى انه اذا كانت هذه الطريق والساقية تموت الى آخر منزل من المنازل ، أو آخره من الأموال وتراضوا جميعا بما يحدث بعضهم على بعض فيها لم يكن لأحد أن يحتسب عليهم فيها الا أن يطلب أحد من أهل المنازل والأموال ازالة ما أحدث غيره ، لزم من أحدث فيها حدثا أن يزيل حدثه مما يكون الضرر من المحدث يلحق بأبو الطالب إن لا حجة له في هذه الطريق من الساقية بملك أن يحدث فيها حدثا ، وحدثه مصروف اذا طلبوا ذلك ، وكان الحدث باطلا .

❖ مسألة :

وسئل عن طريق نافذ بين أموال تضيق من موضع وتتسع من موضع احتسب محتسب من المسلمين فادعى أن رجلا من أرباب هذه الأموال التي من قرب هذه الطريق ، انه أخذ من هذا الطريق وضيقه وغلطه الى أرضه ، وأصحاب الأموال كلهم فعلوا ذلك ما يلزم هذا المحتسب وما يكلفه الحاكم من دعواه ، وهذا الطريق نافذ غير مقطوع .

قال : معى انه يدعوه بالبينة ، فان أصح بينة على ما يدعى ألزم الحاكم المحدث ما يلزمه من تحديد ذلك من البينة وأخذه باخراج ذلك على ما تحده البينة أو تصفه بصفة مدروكة وان لم تصح بينة لم يكن للحاكم أن يحكم في ذلك .

ويعجبني أن يأخذه بالتهمة ، وشدد عليه بأشد ما يمكن ويجوز ويغلظ في ذلك من طريق المسلمين .

✽ مسألة :

وسئل عن الحدث اذا كان في الطريق من مال اليتيم ، وليس لليتيم وكيل .

قال : معى ان الحاكم يقيم له وكيلًا يحتج عليه ، فان كانت له حجة في ذلك الحدث والا أخرجه الحاكم من مال اليتيم .

قلت له : فان كان جدار ليتيم على طريق جائز وهذا الجدار يخاف منه أن يسقط في الطريق ، وقد بان انصداعه .

قال : على الحاكم أن يأخذ وكيل هذا اليتيم يطرح هذا الجدار ، فاذا سقط هذا الجدار أخذه بإزالة الحدث في الطريق ، وان لم يكن له وكيل أقام له وكيلًا وألزمه طرح هذا الجدار وإزالة الحدث من الطريق .

ان لم يجد من يتوكل لليتيم طرحه الحاكم من مال اليتيم ، وكذلك الغائب ، وان وجد الحاكم من يفعل ذلك من غير إقامة وكيل لليتيم والغائب على سبيل المسألة فهو جائز ان شاء الله .

✽ مسألة :

وسئل عن ثلاث نخلات على ساقية جائز أخذت مفاصلهن ، وكل نخلة لرجل بيعت النخلة العليا ، فطلب صاحب النخلة السفلى اذا قطع عليها قياس الوسط أو كانت لا تشفع الا بالقياس .

قلت له : فاذا كن هؤلاء النخلات على ساقية تسقى مالا واحدا هل لصاحب السفلى شفعة ؟

قال : لا أعلم ذلك اذا لم يكن للعليا طريق على السفلى بغير معنى المسقى .

— ١٣ —

قلت له : فان بيع المال الذى تسقيه هذه الساقية ، هل للنخلة التى أعلى من المال ، وأراد مال هذه النخلة ، وهى عندى عاضدية ، فان كانت وقعية ؟

قال : لا يبين لى أن لها شفعة •

✽ مسألة :

وقال أبو سعيد — رحمه الله — ان الشفيع اذا طلب شفيعته ثم مات قبل أن تصير اليه أن لورثته من بعده أن يطلبوها فتكون لهم •

وأما اذا لم يكن الشفيع الأول الذى مات طلبها فى حياته الى أن مات ، لم تكن لورثته شفعة بعده •

✽ مسألة :

وعن رجل منح رجلا قطعة له يزرعها ، ويذرهما وقبل أن يسقيها الماء صُح أن تلك القطعة لغير المانح ، فطلب صاحبها الذى صحت له قطعته ، ومنع الزارع سقى بذره •

قلت : يثبت له ذلك على الزارع أم يلزمه وقد بذر حبه فى هذه الأرض ؟

قال : معنى انه ما لم يكن حضر رب المال لهذا الزارع فالخيار عندى لرب المال المستحق له ان شاء زد عليه بذره ، وان شاء تركه لتمام زراعته ، وله شركة أرضه على سنة البلد فى بعض القول •

• وفى بعض القول : ان للزارع بذره وعناء ومؤنته ، وما بقى لرب الأرض ، فان كانت قد صارت خضرة يقدر الزارع لها على اخراجها ،

— ١٤ —

كان له الخيار ، ان شاء أخذ من رب المال قيمة خضرته ، ان كان البذر
يقدر على اخراجه كان هكذا القول فيه عندي ، وانظر في ذلك •

✽ مسألة :

وسألت عن رجل له منزل في طريق جائز فأراد أن يفتح بابا قبالة
باب آخر ، هل له ذلك ؟

قال : معى انه قيل : ليس له ذلك اذا كان قبالة باب غيره الا أن
يكون باذنهم •

قلت له : فان أذنوا له ، ثم طلبوا منه أن يزيله عنهم ، هل لهم ذلك ؟

قال : معى انه اذا كان انما فتحه باذنهم ، ولم يكن له في الأصل
ذلك ان تكون لهم الرجعة في ذلك اذا ثبت فيه معنى ضرر عليهم ، واذا
لم يروا العدول فيه ضرر أعجبنى أن يكون يثبت في الطريق الجائز
اذا كان باذنهم •

قلت له : فان فتح هذا الباب بغير اذنهم غير أنه يستدل عليهم
في ذلك •

قال : معى انه اذا خرج معنى الدلالة عليهم ما يفعل ويعرف في
ذلك ، كان عندي مثل الاذن •

قلت له : أرايت لو اشترى ذلك المنزل ، وفيه باب الا أنه قبالة باب
الآخر ، فركب عليه بابا كما أدركه ، هل له ذلك — ولا ازالة عليه ولو
طلب ذلك صاحب الباب ؟

قال : معى انه اذا كان قد ثبت ذلك الباب مفتوحا ، فتركيب الباب
عليه ليس بضرر عندي ، وهو من المنفعة للباب الذى قبالة ، وان لم يكن

— ١٥ —

ثابتاً كان لصاحب الباب الحجة في صرفه عنه على ما يوجبه الحق .

قلت له : فما الدليل على أنه ثابت أو غير ثابت وهل يكون معه ثابتاً إذا لم يعلم ؟

قال : معنى انه اذا أدرك هذا الباب مفتوحاً لم تجب ازالته حتى يصح أنه محدث حدوثاً تلزم ازالته .

قلت له : أرايت ان كان الباب ضيقاً فوسعه أوسع مما كان ، هل له ذلك بلا رأى صاحب الباب ؟

قال : معنى انه ليس له أن يزيد في هذا الباب شيئاً ويكون بحاله كما أدركه اذا كان في النظر لا يجوز فتح هذا الباب لاستقبال باب غيره .

قلت له : أرايت ان كانت الزيادة لا تكون بقدر مقام الرجل ، هل له ذلك ؟

قال : معنى انه لا يفتح عليه فوق ما كانت أدركت عليه حجة .

قلت له : فان كان ينظر من ذلك هواء منزله ولا ينظر أرضه ، هل عليه ذلك ؟

قال : معنى انه اذا كان ينظر منه ما دون السترة التي تكون عليها الناس في مثلها المبانة كان مصروفاً ، وان كان الباب المفتوح عليه قد ثبت أكثر من هذا كان حكمه ثابتاً ، ولم يعجبني أن يفتح عليه من الفتح ما يضره وما ينظر منه هواء .

قلت له : فان كان لا مضرة عليهم في نظر العدول ، هل له ذلك بغير أمر صاحب الباب .

— ١٦ —

قال : معى ان له ذلك •

قلت له : فان لم تكن عليهم مضرة فى ذلك الا نظرهم لمنزلهم اذا كان مفتوحا ، هل يكون ذلك عليهم مضرة يصرف بها ؟

قال : معى انه كذلك •

قلت له : فهل لصرف الأبواب عن بعضها بعض حد فى القرب أو البعد ؟ أم ذلك مصروف حيث ما كان ينظر منه المنزل النظر الذى لا يجوز منه اذا طلب ذلك صاحب الباب ، ولو كان بينهما مال والطريق الجائر التى فيها الباب •

قال : معى انه اذا كان ذلك كذلك ، كان ذلك فتحا على الباب على المال •

قلت له : فان طلب رب المال المحدث عليه هذه الباب ازالته ، هل له ذلك على صاحب المال الباب ؟

قال : معى انه ليس له ذلك الا أن يكون له باب منزل تقدم هذا الباب الحدث عليه فتح هذا الباب ، اذا لم يكن من قبل لهذا الباب باب ، فان كان هذا الباب باب بستان أو مال يستغل ، لم يكن عندي عليه ذلك الا أن يكون يسكن •

قلت له : فان كان هذا الباب لمال يستغل ثم سكن بعد ذلك ، وطلب أصحاب الباب المنزل أن يصرف عنهم ، هل لهم ذلك ؟

قال : معى انه اذا كان قد ثبت وفتح فيحال لم يكن مصروفا •

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة على ساقية جائز أو غير جائز ، كم تستحق هذه النخلة من الوجين ؟

قال : معى انه يختلف فى ذلك •

قال من قال : انها تستحق الوجين كله الا أن يقطع عليه ما يقطع القياس مثل طريق أو اجالة أو جدار أو شيء من الأشجار من ذوات الساق المربوبة ، أو يكون بينها ما يقايسها من النخل ، فيستحقان القياس •

وقال من قال : حتى تكون هذه النخلة على ساقية جائز •

وقال من قال : ان كانت على ساقية جائز أو غير جائز وكل ذلك سواء •

وقال من قال : ان زادت فى القياس على ستة عشر ذراعا فيما بينها وبين ما يقايسها ، كان لهم ثلاثة أذرع •

وقال من قال : يكون لها ثمانية أذرع •

قلت له : فان كان بينها وبين ما يقطع عليها ويقايسها أكثر من ستة عشر ذراعا ، ورجعت هذه النخلة الى ثلاثة أذرع أو ثمانية أذرع الفصل الذى يبقى من الأرض ، لمن يكون وما حكمه ؟

قال : معى انه اذا كان ما يليه أموال تشتمل عليه ، وانقطع ما يستحق من القياس كان حكم ما بقى حكم الأموال التى تشتمل على الموضع ، فان لم يكن كذلك ، فمعى ان بعضا يقول : انه موقوف حتى يصح الأحسد بالبينة •

وقيل : انه بمنزلة الموات بين المسالين يستحقانه : المالان نصفان اذا خرج معنى ذلك فى النظر على هذا •

قلت له : فان كانت هذه النخلة لرجل على ساقية أو فى قطعة أو على الساقية أو القطعة نخل كثيرة لرجل آخر ، فاحتج صاحب النخل : ان نخلة هذا الرجل وقية لا أرض لها ، كيف الحكم ؟

— ١٨ —

قال : معى ان هذه النخلة قائمة بنفسها ولها ما تستحق من الأرض ، والذي يدعى أنها وقية هو المدعى ، وعليه البينة •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل له ساقية تسقى ماله ، ولآخر على هذه الساقية نخلة فأراد صاحب الساقية أن يحول ساقية في موضع آخر فأبى صاحب النخلة أن لا يضر بنخلته ، هل له ذلك ؟

قال : معى انه يحصل ماءه حيث أراد •

قلت له : فان أراد صاحب هذا المال أن يزيل مجرى مائه من هذه الساقية الى ساقية أخرى جائز ليس له فيها مسقى في الأول ، هل يكون له ذلك أم لا ؟

قال : معى ان له ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل له حصّة في مال مشترك ، ولم يجد وصولاً الى قبض حصته بحاكم ولا وكيل ، وفي الشركاء أيتام أو أغياب ، هل له أن يأخذ من الأصول والخدم والحيوان بقدر حصته ؟ أم لا ؟

قال : معى انه اذا كان مما لا يكال ولا يوزن ، فمعى : انه لا يكون قسماً الا على ما يوجب الحق ان لو كان شريكه حاضراً ، ولو كان شريكه حاضراً لم يجبر أن يقاسمه الا برأى العدول في الأموال وطرح السهم بعد التجربة فللاجهاد والنظر كذلك ، هذا اذا عدم شريكه لم يكن له الا مثل ماله على شريكه والحيوان والعبيد فانما له على شريكه أن يباع ويقسم الحق ثمنه بينهما ، أو يتفقان على قسمته بالقيمة •

— ١٩ —

وكذلك ما لا ينقسم بالكيل والوزن فانما الحق فيه أن يباع ويقسم
 ثمنه •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل بنى نقصة لجداره مما يلي الطريق في لوذ من قنطرة
 في الطريق والقنطرة أضيق من الطريق ، فبناء في الموضع الذي فصل
 عن عرض القنطرة مما يلي جداره هل يصرف ذلك ؟

قال : انه يصرف ، وذلك من الطريق ، ولا يكون ضيق القنطرة مما
 يमित حجة الطريق ، لأن الطريق قد تكون واسعة وضيقة فهي على
 ما أدركت •

✽ مسألة :

وسئل أبو سعيد — رحمه الله — عن النخلة اذا كانت عوجا داخله
 في الطريق ، هل تصرف ؟

قال : معنى انها مصروفة •

وقد قيل فيما يوجد عن أبي الحواري : انه قال : تزرع الطريق
 الجائز ، فما دخل منها في الثمانية الأذرع أزيل ، فان دخلت كلها أزيلت •

وقال من قال : مادخلت في ستة أذرع على قول من يقول بذلك ، وان
 كانت النخلة خارجة من هؤلاء الثمانية الأذرع أو الستة تركها ولو كانت
 في الطريق المدروك انه طريق •

قلت له : فان ادعى صاحب النخلة أنه ورثها •

قال : معنى انها تزال اذا ضرت الطريق ، ولا تنفعه حجته تلك •

— ٢٠ —

قلت له : فان كانت الطريق قبل الحكم أوسع مما كانت أدركت يوم الحكم ، وكان رجل قد بنى على ماله في جانب الطريق ومات • هل يثبت بناءؤه — ويكون القياس من الجدار المدرك يوم الحكم •

قال : معنى انه اذا صح أن الطريق كانت أوسع من ذلك كان الحكم على ما صح من الطريق ، ولا يزيل حكم الطريق المعتدون فيها •

❖ مسألة :

قال : أبو سعيد — رحمه الله — في جدار بين مالين اشتراهما مشتر ، والمالان محدودان ولم يدخل في البيع فليس للمشتري عندى الا ما اشترى من المحدود من المال والجدار بحاله ان صح له ، لأنه عمارة قائمة •

❖ مسألة :

وسئل عن منزل مشترك كان له مجرى فقسموه فاشتراطوا المجرى على أحد منهم •

قال : معنى انهم ان اتفقوا على شيء كان على ما اتفقوا عليه ، وان اختلفوا انتقض القسم لأجل الضرورة •

❖ مسألة ؟

وسألت عن رجل أحدث على رجل مجرى له في حال له فمات صاحب المال فطلب ورثته الى المحدث أن يزيل حدثه عنهم فاحتج بموت المالك انه لم يغير عليه ، هل يكون موت صاحب المال يثبت للمحدث حجة ؟

قال : لا يبين لى ذلك ، وعليه أن يزيله ، وانما يثبت الحدث اذا مات المحدث له حتى يصح باطله •

— ٢١ —

قلت له : فان أنكر عليه فلم يزل ولم ير الا على ذلك حتى ماتا جميعا ،
هل يثبت الحدث اذا لم يزل المحدث له ؟

قال : معنى انه اذا صح النكير من رب المال على المحدث كان الحدث
من الأكلة •

قلت له : فان صح النكير دون أن يرتفع الى الحاكم ، هل يثبت
النكير ولو لم يكن النكير منه عند الحاكم ؟

قال : معنى ان النكير من المنكر ولو لم يكن عند الحاكم •

✽ مسألة :

وسئل عن شريكين في مال عمار وخراب فقسما العمار ما من الخراب
فوقع لكل واحد سهمه من العمار وما يليه من الخراب ، فعمر أحد
الشريكين حصته من الخراب ثم انتقض القسم بوجه يوجب نقضه ،
ما الحكم فيما عمر الآخر من الخراب ؟

قال : معنى انه قد قال من قال : يرد عليه الشريك الآخر قيمة حصته
من الأرض غير معمورة ، وتكون تلك العمارة لهذا العامر •

وقال من قال : يطرحان السهم بينهما فان وقع للذي عمر سهمه
من عمارته فقد أخذ سهمه من عمارته فقد أخذ ماله ، وان وقع سهم
الآخر في العمارة كان على الآخر أن يرد على الذي عمر فصل ما بين القيمتين
على تلك العمارة ، ولا يلزمه أن يرد قيمة عمارة ولا عناه •

قيل له : فان قسم الشريك أرضا بينهما وحاز كل واحد حصته وثمره ،
ثم ادعى الآخر في تلك الحصة شيئا لم يجز عليه القسمة ، ما يكون
القول فيه ؟

— ٢٢ —

قال : معنى انه اذا تقاررا على قسم المال ، ثم ادعى الآخر شيئا منه في يد هذا لم يجز فيه قسم ، كان هذا أولى بما في يده ، وكان الآخر مدعيا عليه ، وعليه البينة •

✽ مسألة :

وسألكه عن رجل له مجرى مطهرة على طوى في منزله يقضى الى طريق له أراد أن يحول اليه مجرى بيت له آخر من الغيث ، هل له ذلك ؟

قال : معنى ان ليس له ذلك •

قلت له : فان أزال مجرى الطوى ولا يعود يجرى فيه شيء من منافعه من الطوى وأراد أن يجعل للغيث لمنزل مجرى آخر ، هل له ذلك ؟

قال : معنى ان ليس له ذلك •

قليل له : وكذلك ان كان جرى على الطريق فأراد أن يقطعه ويجعل مكانه ميزابا هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل كان في ماله مسقى لقوم بساقية يستقون منها ذلك المال فباع أحد الشركاء مالا يستقى من هذه الساقية ، وكان المال معمورا قبل هذا ثم خرب المال ، واشترى هذا المال وهو خراب ، ثم أراد صاحب المال أن يبنى على الساقية كما كان المال قبل الشراء ، هل له ذلك ولو منعه صاحب المال الذى يستقى من هذه الساقية ؟

قال : اذا صح أنه كان معمورا الى أن خرب من ذات نفسه من غير

— ٢٣ —

حكم فخر به ، فله أن يعمره كما كان الى أن تصح فيه طريق ثابت أو
شئ يوجب منع عمارته فيما عندي •

✽ مسألة :

وسئل عن وجين على ساقية بينه وبين الساقية طريق جائز ، لمن
يكون هذا الوجين للطريق أو للساقية ؟

قال : معى انه اذا لم يحل بين هذا الوجين وبين الطريق حكم مال
مائن كان منقطعا للطريق ، وأحكامه أحكام الطريق ، لاتصاله بالطريق
الى أن يقطعه من القواطع أو يصح فيه حكم الغير •

قلت له : فان كان في هذا الوجين عمار لرجل يدعيه مثل جدار
أو مال ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معى انه على ما أدركه فمن ادعى هذا المال في هذا
الوجين كان عليه البينة •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل كان في يده مال يحوزه ويأكله حتى مات ، ثم ان
زوجته أحضرت بينة بعد موته أن المال لها ، هل يكون لها المال دون
ورثة الزوج ؟

قال : ان هذا المال يكون للزوجة بصحة البينة انه لها •

قلت : هل يثبت لها هي المال وتكون الآكلة لورثة الزوج على
ما كان في حياته اذا صح أنه كان يأكل هذا المال بعلم من الزوجة
وهي لا تغير ولا تتكر ؟

— ٢٤ —

قال : معى انه ليس لهم ذلك وتكون لها المال كله •

قلت له : فان ادعى هذا المال أخوه هذا الأكل لهذا المال أنه له ،
واصح على ذلك البينة ، وصح أن هذا الأكل كان يأكله بعلمه ويحوزه ،
وهو لا يغير ولا ينكر •

قال : معى انه قيل اذا صحت الأكلة والحوز بعلم من المأكول
عليه انه لاحجة له بعد موت الأكل الجائر عليه •

قلت له : فما الفرق بين الأخ والزوجة ؟

قال : معى انهم قالوا : ليس بين الزوجين احرار في العطية ، فليس
حوزه عليها بشيء ، وكذلك حوزها عليه ليس بشيء ، لأنه يخرج معنى
ماليهما بمعنى المال الذى اليد فيه واحدة منهما جميعا ، وانما الحجة
في اليد والحوز •

قلت له : وكذلك الوالد اذا كان في يده مال لولده يحوزه ويأكله
بعلم من ولده حتى مات فأحضر ولده البينة بعد موته أن المال له ، هل
يكون له دون ورثة والده ؟

قال : هكذا معى أن يكون للولد بصحة البينة ، لأن الوالد قد يحوز
مال ولده ويأكله عليه وهو للولد •

قلت : فان كان الأكل هو الولد والحائز للمال دون ورثة ولده •

قال : معى ان القياس يوجب أن يكون المال لورثة الولد ، لأن
عليه الاحراز من والده ، وأما النظر فيوجب عندى اشتباههما ، لأن الوالد
قد يجوز عليه أكل ولده لماله ، وهو ماله ، لأن المال كله سواء في
الأصل لقول النبی صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » فقد يأكل
مال ولده وهو له واشتباه المالين •

قلت له : وكذلك الوالدة ، هل تكون بمثل الوالد في مال ولدها ، وفي
انعطية من ولدها لها •

قال : أما في عامة قول أصحابنا ان ذلك انما هو للوالد دون الوالدة ،
ويشبهه في بعض قولهم معنى المساواة في ذلك بينهما ، فيما يجوز للوالدة
في مال ولدها فيشبهه ما يجوز للوالد من الانتفاع من ماله والانتفاع
منه بالمعروف •

ومعنى : أنه في بعض قول قومنا انهم يجعلون للوالدة ما للوالد
ويساؤون بينهما في هذا ، لأنهما والدان وأبوان جميعا ، فهي على الانفراد
والدة كما هو على الانفراد أب ويجمعهما أبوان ووالدان •

✽ مسألة :

قال : أبو سعيد — رحمه الله — في أهل الذمة انه قيل فيهم أنه يوجد
منهم ما اشتروا من المسلمين من الأرض بشفعة الاسلام ، ولو لم يكن
المسلم شفعيا ، بمعنى المال ، ومعنى أنه من وجه زوال الزكاة من
المال الذي يزول اليهم •

✽ مسألة :

وسألته عن القائم بمصالح الطرق اذا رأى نقضة مبناه على جدار
في الطريق لا يعرف هو محدثها ، أو قد مات محدثها ، هل له أو عليه
أن يسأل عنها ؟

قال : معنى انه ليس عليه أن يسأل عن ذلك على معنى الاحتساب
وابتغاء الفضيلة ، واذا لم تعرف وهي محدثة ومحدثها حي ، أو قد مات
فهي ثابتة غير مزالة حتى يصح أنها باطل •

— ٢٦ —

قلت له : ان مات محدثها ثم وقعت النقضة من بعد ، ثم أراد الوارث أن يبنى مكانها على ما بناه الميت هل له ذلك ؟

قال : لا يعجبني أن يكون له ذلك اذا كانت أخذه للطريق نفسها أو لشيء منها والله أعلم •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قرب ماله ساقية فتح فيها اجالتين ، يجرى الماء من الساقية الجائز في ماله ويرجع منه الى الساقية ، هل له ذلك ؟

قال : معنى انه اذا كانت لا مضرة فيها على أهل الساقية في مائهم ، وانما يمر فيها ماءه ، أو ما يجوز له أن يمر فيها ، فمعنى أنه يجوز له ذلك •

قلت له : رأيت لما فتح هذا في الساقية تركه أصحاب الماء ولم يسدوه فجرى الماء من الموضع ورجع الى الساقية ، هل له ذلك ؟

قال : معنى انه اذا كانت الاجالة خارجة ويمكن سدها لأصحاب الماء فتركوه ولم يسدوه ، فلا بأس عليه في ذلك •

قلت له : رأيت ان سده أحدهم ، هل له فتحه ولو لم يرد أن يحدر فيه مايجوز له احداره ؟

قال : لا أحب له ذلك الا أن يكون ذلك الماء يجوز له احداره فيه •

قلت له : فان تركه لم يسده ولم يفتحه فجاء بالماء صبي أو عامل غير صاحب الماء فتركه المحدر له ، فدخل الموضع ، هل له ذلك ؟

قال : معنى انه اذا لم يتركه لذلك قاصدا الى ضرر ، وقد كان جائزا له الفتح ، لم يعجبني أن يكون عليه ضمان •

قلت له : فهل لأصحاب الساقية الذين يسقون منها سده لأجل مائهم ؟

قال : ان أرادوا ذلك أن يسدوه كسد الأجائل ، كان لهم ذلك عندي •

قلت له : فان طلبوا لصرفه عنهم أعليه ذلك ؟

قال : معى انه اذا لم يكن عليهم فيه ضرر وكان جائزا لم يحمل عليه

ضرر في ذلك عندي ، ويفعل في ماله بمائه ما يشاء بلا مضرة •

✽ مسألة :

وسئل عن طريق التابع اذا كانت بين مالين فادركت أوسع مما يحكم

به لطريق التابع هل لهما أن يضيقاها كل واحد مما يليه حتى يتركا لها

ذراعين ؟

قال : معى انها تترك بحالها •

قلت له : وكذلك أدركت الطريق بين مالين وساقية أحدث رجل فيها

حدثا وأراد الشاهد أن يشهد ، كيف يشهد ؟

قال : أقول : انه يشهد بعلمه ، ويعجبني أن يشهد أنى أدركت هذا

المال ههنا ولا أعلم فيما بين ذلك ملكا لأحد ان كان علمه كذلك •

وقال أبو سعيد : ان الطريق أولى بخراب ما بينها وبين العمار اذا

كان بين الخراب وبين المال ما يقطع مثل الجدار والسواقي كما كانت

الأموال ، والصوافى أولى بما يليها من الخراب •

قال : ولو كان الخراب بين المال وبين الطريق ، كان للطريق نصف

ذلك الخراب ، وللمال نصفه على قول من يقول بذلك •

✽ مسألة :

وقال أبو سعيد — رحمه الله — ان الجدول اذا أدرك خلف الجدار ،
فقد قيل فيه باختلاف :

ف قيل : انه لصاحب الجدار هو من أشباه صلاحه •

وقيل : انه لصاحب المال اذا الجدار يقطع •

وقيل : انه بينهما ، لثبوت الجدار مال ، والمال مال ، وهذا موات
بينهما •

وقيل : انه موقوف حتى يصح عليه أحدهما بينة أنه له •

قلت له : فان كان صاحب الجدار اشتراه مع المنزل وحد له
الجدار هل يكون له ذلك على قول من قال بذلك ؟

قال : لا يبين لى فى ذلك فوت الا أنه يوجد فيمن باع مالا له
موات يستحق به فى المعنى على قول من يقول بالموات ، فأرجو أنه فى بعض
القول أنه تبع للمال ، ويكون للمشتري •

وفى بعض القول : أنه للبائع حتى يحده للمشتري •

✽ مسألة :

قال : أبو سعيد — رحمه الله — ان النخلة العاضدية اختلف فيها
فيما تستحق •

قال من قال : انها تستحق الأرض ما لم يلقها شيء يقايسها •

وقال من قال : انها من مثل ذات الحياض •

✽ مسألة :

قال : أبو سعيد — رحمه الله — ان الأموال المشتتة على الساقية المجائز أن أكل مال ما يليه من الساقية الى نصفها ، وان شحب الساقية بين المالين غير أن الشاحب أن يطرح الشحب حيث شاء من المالين اذا لم يكن للشحب قيمة ، ولم تكن فيه مضرة في طرحه في المال .

قلت له : فان كان للشحب قيمة ولطرحه في المال مضرة ، كيف يصنع به ؟

قال : معى انه ان كان هذا المال على الساقية مزروعا لم يكن له أن يضر بذلك ويحتال لنفسه .

وان كان الذى على الساقية وجين خراب قد أدرك الشحب يطرح فيه ، أو لا مضرة عليه في طرح الشحب ، كان له عندي أن يطرح الشحب فيه أو حيث لا مضرة فيه من مالهم في قرب الساقية ، فان كان الوجين أدرك كذلك ، وكان في زراعته مضرة على الشحاب لم يكن لهم أن يزرعوه .

قلت له : فان كانت هذه الساقية في مال واحد ، هل يجوز للذى يشحب أن يطرح الشحب حيث شاء اذا لم تكن في ذلك مضرة على ماله .

قال : يعجبني أن يقتفى للسنة المدروكة في الشحب في هذا الموضع ولو كان المال كله واحدا .

قلت له : هل يجوز أن يستأجر من يشحب له هذه الساقية ولو جاء من لا يقتفى السنة في ذلك .

قال : ان له أن يستأجر لشحب ما يلزمه من شحب هذا الفلج ، ولا يأمره بشئ يعينه الا أن يكون يأمنه على عدل ذلك .

— ٣٠ —

قلت له : فان قال له : اشحب هذه الساقية ، هل كان هذا قد حد له ؟

قال : معى انه اذا قاطعه على شحبها لم يكن عندى أمر له بذلك ،
فان أمره بذلك كان أمرا •

قال : محمد بن سعيد — رحمه الله — الذى عرفت : اذا كانت ساقية
جائز وغير جائز أن طريق التابع على جميع السواقى الجائزة ، كانت
جائزة أو غير جائزة ذراعين ، فان كان على الساقية طريق معروف يسلكه
التابع على الماء على أحد الوجينين ، فالآخر تبع للأول ، ولا حجة لصاحب
الوجين الذى عليه الطريق ، اذا كان ذلك أدرك ، ولا طريق على صاحب
الوجين الثانى الا أن يصح عليه حجته حتى توجب عليهم طريق ثابت •

وان لم تكن لهذه الساقية طريق تابع معروف كانت الطريق بين
أصحاب الساقية على الوجينين جميعا بالحصص •

فمعى : أنه يخرج عندى فى الحصص أنه أراد أصحاب الأموال أن
يتعمدوا ترك كل واحد منهم فى الجانب الذى عليه المتطرق مقدار ما يخصه
فى التطفرة ثبوت الطريق عليه من الحصص •

قلت له : هذا عليهم فى الحكم أم هذا يؤمرون به فان فعلوا والا
فلا جبر عليهم فى ذلك •

قال : اذا طلب ذلك كان بالحكم عندى ، وان أرادوا ذلك لم يطلب
لهم ذلك عندى اذا كان لا يجد أصحاب الساقية متطرقا ثابتا لهم ، وكان
الماء يسبقهم ، فيدخل عليهم فى ذلك الضرر وأن يدخل عليهم ذلك فى
الضرر فى حد البيان •

قلت : فان بنى أحدهم وترك الآخر ، هل له أن يخرج من ماله ذراعا
أو أقل أو أكثر ، فكيف هذه الحصص التى تخرج ؟

— ٣١ —

قال : معى انه ان أراد أحدهم أن يبنى أخرج الطريق مسلمة من ماله كلها اذا لم يدر أن عليه الطريق كلها خاصة ، أو لا يبلغ القوم الى حجته طريق فيحدث عليهم حدث ، ويبطل عليهم فيه حق .

قلت له : فان اتفق الباني والآخر على أن يدع أحدهما ذراعا من ماله ، هل يجزيهما ذلك ما لم يطلب اليهما بالحكم ؟

قال : معى أن ليس لهم ذلك ، لأن الطريق لا تكون ذراعين .

* مسألة :

وسئل أبو سعيد — رحمه الله — عن قطعة لزيد يدعى فيها مسقى قطعة لعمر ، ثم على قطعة عمرو هذه ساقية لقطعة عبد الله ، ثم تخرج من قطعة عبد الله هذا ساقية تسقى قطعة لمحمد ، ثم تسقى من هذه الأرض التى لمحمد قطعة ثانية لعمر الأول ، ثم تخرج منها ساقية تسقى قطعة لزيد الأول ، باع عمرو قطعته التى تشرب من قطعة زيد ، والثانية التى تشرب من أرض محمد وكل هذه السواقي من هذه القطع حملان ، حيث لا تضر بأصحاب السواقي ولا تضر بأصحاب القطع ، طلب زيد هذه على هذه ، وتتحول من مواضعها الى مواضع أخرى من هذه القطع هذا شفعته فى قطعتي عمرو هذا اللتين باعهما وهما على هذه الصفة التى وصفناها لكم تجرى هذا المجرى ، أزيد شفعة فيهما أم لا ؟

قال : معى ايما لزيد الأول هو السادس من هذه الأموال ، ولا يشفع شيئا من هذه الأموال ، لأنه جائز ، ولا شفعة فى الجائز ، ووجدنا مال زيد الأسفل لا شفعة له فى مال عمرو والذى أعلى منه من الأول من الأموال ، ولا الرابع ، لأن الأسفل لا يشفع الأعلى ، اذ لا مضرة عليه بمسقى ولا طريق ، وأما المساقى ماذا تثبت حملانا فيها الشفعة اذا وجبت الشفعة بها ، لأنها لا تكون المجارى الا حملانا على الأموال ، والا فمتى

— ٣٢ —

تثبت لصاحب الشفعة الشفعة لم يكن لأحد منه ، وكانت له الحرية
والمال ، وزال فيه حكم المال لغيره .

❖ مسألة :

وسئل عن الشفعة في المياه ، قال : معنى انه اذا كانت البادة يتساقونها
أهلها يتقدم هذا حيناً ويتأخر حيناً ، ولو كثر في البادة بالشركاء فكلهم
معنا شفعاء ، وأيهم سبق الى الشفعة استحقها دون الآخر ، وكذلك ان
سبق الى الشراء لها ، واذا كان الماء فيها مربوطاً لا يتقدم ولا يتأخر
فانما الشفعة للذى يسد منه البائع لا للذى يسد من البائع ، لأن
المضرة على المسدود منه لا على الساد .

❖ مسألة :

وسئل عن طالب الشفعة يخبر من تفوته شفعتة اذا أخبره ولم يطلب
عن خبره اذا قال المشتري انك لم تطلبها في حينها فالقول قول من ؟

قال : معنى ان القول قول الشفيع اذا اختلف هو والمشتري في
طلب الشفعة في حينها ، فالقول قوله مع يمينه ، لقد طلبها من حين ما علم
ببيعها وما فرط في طلبها تفريطاً تزول به عنه الشفعة الا أن تصح أنه
فرط بالبيينة ، وأما قيام الحجة من الخير يرد الى الشفعة .

فمعنا أنه قيل : انما تزول الشفعة بترك الرد فيها بعد عالم الشفيع
من خبر البائع أو المشتري ، أو أحد الشاهدين على البيع ، أو شاهدين
عدلين غير الشاهدين على البيع ما كان دون هذا من الأخبار ما لم تقم
الحجة بالشهرة بذلك ، فلا يكون به قيام حجة تزيل الشفعة عندي .

❖ مسألة :

وسئل عن رجل يعلف لآخر دابة بحصة ، لمن يكون سعادها من
الروث وغير ذلك ؟

— ٣٣ —

قال :- معنى انه اذا اجتمع ذلك ما ثبت معنى الملك ، فسادها لأربابها ، فان كان قد جرت في البلد سنة في السواد انه لرب ما لمنزل فهو كذلك ، فان كانت في بيت العالف كان له ، وان كانت في بيت المعلوفة له كان عندي على هذا المعنى •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل أحدث على طريق المسلمين غما أو حشى عليها كرما ، هل يصرف ؟

قال : نعم ما لم تصح له حجة تثبت حدثه بحق فيما عندي انه قيل • قلت له : فان كان المحدث له قد مات ، هل تثبت بموته حجته ما لم يصح أنه خطأ ؟

قال : نعم هكذا عندي انه قيل •

قلت له : رأييت ان شهدت البيعة أنا لا نعلم أن ههنا شيئا من هذا الحدث ، وهو حدث على الطريق ، هل يزال بشهادتهم هذه ؟

قال : عندي انه قيل : لا يزال ذلك على ما وصفت من شهادة الشهود •

قلت له : فان شهدوا أن فلانا أحدثه على سبيل الغصب لذلك والمكابرة ، هل يصرف ذلك اذا شهدوا أنه أحدثه بالبطل أزيل ذلك ؟

قال : نعم معنى انه كذلك •

قلت له : فان أشار هذا المحدث على أحد الناس يحشى هذا الكرم أو يغمى هذا الغما ولم يكن من المشار عليه على سبيل الأمر ، وانما

(م ٣ — الجامع المفيد ج ٣)

كان على سبيل المشورة وهو لا يعلم أن كل شيء متقدم قبل هذا ،
هل تجزيه التوبة اذا علم منع ذلك وخطأه ، ولا يلزمه ازالة ذلك من الطريق ؟

قال : هكذا عندى ما لم يأمر بذلك ، وانما كان سبيل المشورة فيعجبني
أن تسعه التوبة ولا ضمان عليه وازالة ذلك على الأمر والمحدث له .

قلت : أرأيت ان مات هذا الأمر وأراد المشير أن يزيل ذلك ، ليحفظ
على نفسه اذ قد كان منه سبب في ذلك ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له ذلك الا برأى الورثة ، لأن الأمر قد مات
وماتت حجته حتى تصح أنه باطل لا يحتمل حقه .

قلت له : فان كان لهذا الأمر وكيل في ماله ، وكان الوكيل متحريا
أن يعمل ذلك ويخلص الآخر ، وقام بذلك حتى فرغ منه ومات الأمر وهذا
لا يعلم الا أنه حدث على الطريق ، هل يلزمه ازالته ؟

قال : نعم هكذا عندى .

قلت له : فان امتنع عن ذلك ؟

قال : يلزمه الحبس حتى يخرجه .

قلت له : أرأيت ان كان الأمر حيا والوكيل والذي عمل بالأجر هل
يلزمهم جميعا اخراج ذلك من الطريق ؟

قال : نعم هكذا عندى .

قلت له : أرأيت ان ماتوا أو غابوا الا واحدا من الأجراء ، هل يؤخذ
بذلك دون غيره اذا كان هو ممن أحدثه ؟

قال : نعم هكذا عندى .

— ٣٥ —

قلت له : فان ماتوا جميعا •

قال : يتحرى لذلك ويخرج من أموالهم اذا صح باطله •

قلت له : فان كان الأمر حيا فحال بين الوكيل والأمر دون ازالته ، هل لهم عذر أم لا — يعذرهم الحاكم اذا صح أن هذا يمنعهم أن يزيلوه ؟

قال : معي انهم لا يعذرون من ازالته ولا يزالون في الحبس أو يزيلوه ، فان اعترض لهم الأمر حبس أيضا حتى لا يعارضهم في ذلك •

قلت له : أرايت ان كان هذا المحدث قطع الطريق كلها ومات ، هل يحكم بفتحها وازالة ذلك حتى يصح انه فعل ذلك بوجه حق ، ولا يكون قطعها كالأحداث عليها ؟

قال : نعم هكذا عندي انه قليل •

قلت له : وكذلك ان من بنى على شيء من الصافية وأدخله الى ماله ومات حكم عليه باخراج ذلك على كل حال ولو مات •

قال : نعم هكذا عندي انه قليل ، لأنه في الأصل ليس بحجة في الصافية ، لأنها لا تنتقل ذلك على حال ، وكذلك الطريق الجائر عندي يشبه معنى ذلك •

قلت له : أرايت ان أدركت في الطريق الجائر ساقية تسقى مالا ، فأراد صاحب الساقية أن يغير تلك الساقية من الطريق من هذا الموضع الذي أدركها ، ويخرجها في موضع آخر من الطريق من أعلى وأسفل ، هل له ذلك اذا جعل ذلك بدلا عن تلك الذي يغيرها ؟

قال : معي ان ليس له ذلك على حال أو لولا أن الأحداث المتقدمة أدركت كذلك ما وسع لأحد أن يحدث على طريق المسلمين بشيء من الأحداث •

قلت له : فما تقول في تحويل الطريق ، هل يجوز ؟

قال : معى انه جاء في الأثر في ذلك باختلاف •

فقال من قال من أهل العلم : لا يجوز ذلك على حال في جائز ولا غيره •

وقال من قال : يجوز ذلك في غير الجائز اذا أخرج من ماله بمقدارها ، ولم تكن في ذلك مضرة ، ولا يجوز أكثر من أربعين ذراعاً •

وقال : يجوز ذلك في غير الجائز اذا خرج من ماله ، ان كان حولها بنظر العدول ، فان رأوا أن تلك أخرجها من الطريق أصلح من الأول ، ولا مضرة فيها على الطريق تركت بحالها ، وان وقع نظرهم على مضرة ردت حيث كانت في الأول •

وقال من قال : ولو لم يحولها الا أن المتوقع النظر من العدول على أن التي تخرج هي أصح من هذه ولا مضرة فيها جاز له أن يحولها في ماله على هذا •

وقال من قال : لا يجوز الا أن يكون أصلح وأقصد للطريق •

وقال من قال : لا يجوز شيء من هذا كله ، ويدع الطريق بحالها ، فان حولها كان عليه أن يردها كما كانت لخوف ثبوت حجته واستحقاق موضعها الذي أخرجت فيه بالملك ، فلعن ذلك يحدث يوماً ما •

قلت له : فما تقول في رجل كان عليه في ماله مسقى لغيره وجواز صاحب الماء من مال هذا يجوز على مائه اذا جاء به ، وليس لذلك طريق مطرق معروف الا أنه يمضى في المال ثم أراد صاحب المال أن يبنى على ماله ، ويدع الساقية مسلمة ، ويدع التابع يمضى في الطريق الجائز حتى يلقي ماءه من حيث خرجت من مال هذا الرجل ، هل له ذلك ؟

قال : معى انه اذا لم يكن يسقيه ماءه الى ماله أو مال غيره فله ذلك ، وهكذا قالوا فى هذه المسألة ما لم تكن الطريق الجائز ترجع أملاكاً وهى مما تموت فى الأموال ، فان كانت على هذا لم يجوز أن يقطع مسلك التابع ويدع المال بحاله ان شاء ، أو يخرج طريقاً فى ماله على ما يستحق عليه التابع ، وان كانت تدخل أول القرية من الأموات ، فيخرج منها الى الموات ، فهذه طريق جائز ، وله ذلك على ما مضى فى المسألة •

قلت له : فعلى ما قالوا ان له أن يبنى على ماله ويدع التابع يمضى فى الجائز ، هذا عندك حين ما يقلب صاحب الماء ماءه ، ويمضى أم حتى يسده ويوثقه أولاً ، ثم يمضى على مشى يتعبه ، فان لم يسبقه ماءه الى ماله أو مال غيره كان لصاحب المال أن يبنى على ماله حينئذ •

قال : معى انه قال من قال اذا قلب صاحب الماء ماءه ، ويسده من أقرب المواضع الى اجالته ، ثم يمشى مشياً لا يتعبه ولا يضره ، فاذا لم يسبقه ماءه على هذه الحال كان لصاحب المال أن يبنى على ماله على هذا •

وقال : قالوا : يسد أجائله كلها ويحكمها قبل أن يقلب ماءه حتى لا تبقى على الاجالة يقلب منها وحدها ويسدها من أقرب المواضع اليها ، فاذا كان على هذا جاز ذلك ، وهذا المعنى من قوله ليس لقطة •

قلت له : فعلى قول من يجيز تحويل الطريق الى أربعين ذراعاً يجيز ذلك فى السواقى أيضاً •

قال : معى انه سواء •

قلت له : فما تفسير قوله الى أربعين ذراعاً ؟

قال : معى انه من تفسير ذلك اذا كانت الطريق تجيء من نعشى ، ثم تعود بين مال الرجل الى شرقى ، ثم ترجع الى سهلى فاذا أراد هذا

الرجل أن يحولها قطع الطريق من حيث تلوذ في ماله حتى يلقاها من حيث تلوذ من شرقي الى سهيلي الى أسفل بعشرين ذراعا حيث كانت من أعلى ، وهذا على المشاهدة توقف عليه وهذا المعنى من قوله ليس لقطعة ، وقد وصف لك المشاهدة ، فينظر في عدل ذلك ان شاء الله •

قلت له : فما تقول في رجل له باب بستان له يفضي الى مال رجل بجوز من ذلك الى بستانه ؟ هذا أراد صاحب المال أن يبنى على ماله ، ولا يدع لباب البستان طريقا ، هل له ذلك ؟

قال : معى انه اذا لم يصح لصاحب البستان طريق له في هذا المال ، وانما كان يجوز له فيه الى ماله هكذا فلصاحب المال أن يغمى على ماله ، وليس عليه أن يدع له طريقا الا أن يصح هذا ان كان له عليه طريق •

قلت له : فان شهد الشهود أن هذا كان يجوز الى ماله من هذا المال •

قال : معى ان هذه شهادة غير ثابتة حتى يشهدوا أن له طريقا في هذا المال الى ماله •

قلت له : فان صحت البينة ان والد صاحب البستان كان يجوز الى بستانه من هذا المال ومات ولم تكن له في هذا المال طريق • طرق • هل يثبت للوارث ما كان الهالك ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : وليس لصاحب المال أن يبنى على ماله الا ان يدع للوارث مسلكا الى بستانه هذا أو يدع البناء حتى يتطرق هذا كما عود •

قال : هكذا عندي •

قلت له : أرأيت ان كان هذا الهالك يتطرق في هذا المال الى بستانه من غرض المال اذ هو أقصد ، فأراد صاحب المال أن يبنى ويجعل مسلك الوارث من جانب ماله لطول المال ، فيجوز في ذلك أكثر من أربعين ذراعا ، وبنى على ماله وخرج المسلك على هذا النحو الى باب البستان ، هل له ذلك ولو غير ذلك صاحب البستان ، وطلب أن يخرج له المسلك في عرض المال الذي بنى عليه ؟

قال : معنى انه اذا لم يكن عليه مضرة فلا يمنع صاحب المال البناء على ماله اذا أخرج له مجازا الى بستانه ، ولو جاز أكثر من أربعين ذراعا فلا مضرة تثبت على صاحب البستان في نظر العدول ، فاذا صح الضرر كان مصروفا .

قيل له : فان أراد رجل أن يخرج ساقية الى ماله في الطريق الجائر يتعجبها من أسفل الطريق بلا مضرة على الطريق . هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له ذلك ، ولا يقرب الى ذلك وينكر عليه ، ويبعد أن يحدث على طريق المسلمين .

قلت له : أرأيت ان كان قد أحدث ذلك على طريق المسلمين ، وغرس النخل في ماله على ذلك المسقى ، صارت نخلا وغير ذلك من النخل ، هل يحكم عليه بازالة حدته ذلك ولو ماتت نخلة هذه وشجره القى ايس لها مسقى من غير هذه الساقية المحدثه على الطريق .

قال : معنى انه يحكم عليه بازالة حدته ، ولو مات ماله ذلك وذهب والله يخلفه أحسن الخلف اذا صدق في ذلك ؟

قلت له : فما أناف على الطريق من الشجر والنخل ، هل يقطع ؟

قال : نعم هكذا عندي .

— ٤٠ —

قلت له : فهل لذلك حد في الرفع والقرب أم لا غاية لذلك في الهواء ؟

قال : معى انه اذا ارتفع ما لا يضر بالراكب من أرفع ما يكون من المركبات ، أو أرفع ما يكون من الجمال على الحاملات من الدواب ، فإذا ارتفع عن ذلك وأمن منه الضرر على هذا المعنى لم يعرض لذلك وترك •

قلت له : فهل يصرف ذلك حتى لا يمس الراكب على أرفع ما يكون من الدواب ويكون قائما عليه •

قال : هكذا عندي ، لأنه مباح له الركوب قائما •

قلت له : فالأمالك عندك مثل الطريق اذا أناف عليها شيء من هذا •

قال : لا والأمالك عندي غير الطريق ، ويقطع ما كان في هواء ذلك المال اذا طلب أبدا لا غاية له الا أن يخرج في النظر والاعتبار أنه لا يضر على حال من ارتفاعه ، فعندي أنه انما يصرف الضرر ، فانظر في عدل ذلك •

قلت له : فما تقول في رجل له ساقية تسقى مالا له وحده ، وعليها نخل لرجل ، فطلب أن يغير جار له من أرضه مسقى فامتنع صاحب النخل التي على هذه الساقية أن يمر عليه أكثر من سسقى ماله هذا • هل له ذلك على رب المال فلا يقرب أن يغيره غيره ؟

قال : نعم هكذا عندي •

وقد قالوا أيضا : انه لا يستقى مالا له غير ماله هذا من هذه الساقية الا برأى صاحب النخل التي على الساقية •

قلت له : وليس لصاحب المال أن يحمل عليه من الماء أكثر مما عود يجرى في العادة من النهر في تلك الساقية •

— ٤١ —

قال : معنى ان عليه من الماء أكثر من هذا الفلج الذى يسمى على أكثر من عادته ، فما لم تكن مضرة ، فله أن يسقى من مسقاه هذا ، وان كان هذا عليه مضرة لم يجز ذلك ، اذا كان المسقى ثابتا .

قلت له : فما تقول فى الجدر التى على الطريق . هل يجوز أن يكتم بالشوك اذا كان أرفع ذلك مقدار ما لا يضر بالراكب ، ويكون مثل ما أناف من الأشجار فى أول المسألة .

قال : معنى انه لا يجوز ذلك ، وذلك حدث مزال ، ولا يكون مثل ما أناف من الأشجار .

قلت له : فما الفرق بين الجدر والأشجار ؟

قال : معنى ان الفرق فى ذلك أن الجدر عليها الأكمام حدث بنفسها ، اذا كان فى سماء الطريق ، والذى ينبف من النخل والأشجار انما هو يتولد ضرر حادث من شئ كان مباحا للمحدث له ، اذ هو فى ماله ، لأنه لا يحجر عليه أن يفسل ماله ، فاذا ثبت له ما أعمر فى ماله فما تولد منه من المضار على غيره من طريق أو مال ، أزيل ذلك على ما يوجب الحق .

قلت له : فما تقول فى مال عليه ساقية لصافية المسلمين ، وكان المتطرق للصافية يجوز فى ذلك المال وهو خراب ، ثم عمر صاحب المال ماله . هل عليه أن يدع للصافية طريقا ؟

قال : هكذا عدى أن الصافية كغيرها من الأموال ، وتكون الساقية مسلمة ، فعندى أنه ان أخرجها من ماله حيث أراد ، ما لم يجوز فى حدد مال اذا قلب الساقى للصافية ماء من أقرب المواضع الى الموضع الذى يقلب منه ، لم يسبقه ماءه الى الصافية ولا الى غيرها ، فاذا كان هكذا جاز له ، واذا كان على غير هذا فلا يجوز عندى الا أن تكون الطريق الجائر التى لا تموت أبدا ، ولا يكون عليها أحكام الملك

بقرب هذا المال الذى يعمر ، ولا يجوز على الساقى بمقدار ما لا يسبقه
ماؤه على ما وصفنا ، فإذا كان هكذا جاز له أن يبنى على ماله ، ويرجع
الساقى الى الطريق الجائز •

قلت له : رأيت ان عمر ماله ثم حكم عليه باخراج الطريق ،
فطلب أن يفتح بابا لممر التابع الى الصافية • هل يقرب الى ذلك ،
ولا يكون عليه اخراج غير ذلك ؟

قال : معنى انه اذا فتح بابا ثبت له حجة المجاز الى الصافية ولم
يوطىء التابع لماء الصافية طينا ولا وعونة لم يعترض عليه بعد ذلك
فيما عندى انه قيل •

قلت له : فكيف يكون عرض الباب ؟

قال : عندى انه يكون بمقدار عرض طريق التابع •

قلت له : فكيف طريق التابع ؟

قال : معنى انه قال من قال : ثلاثة أزرع •

وقال من قال : ذراعان •

قلت له : وكيف أقصى طول الباب في الرفع في الجدار يكون ؟

قال : عندى انه يكون بمقدار ما لا يوسع الرجل الطويل اذا كان
للصافية طريق تحصد منها ، ويوصل الى منافعها وصلاحها ، وأما
اذا لم يكن للصافية مجاز يدرك ويوصل به الى منافعها وسمادها الا من
من هذا المال الباب ، كلف صاحب هذا الباب أن يخرج طريقا لهذه
الصافية ، ويكون رفع الباب وطوله في رفع الجدار بمقدار ما يوسع
الرجل اليها بالحصى والخارج بحرمة السنبل ، ويسع جميع ما لا يوصل
صلاح هذه الصافية وحصاد ثمرها الا به •

— ٤٣ —

قلت له : فكم يكون عرض الطريق التى يخرجها الصلاح هذه الصافية مما وصفت لك من السمد والحصاد ونحو ذلك ؟

قال : معى انها كطريق الأموال •

وقد قالوا : ان فيها ثلاثة أذرع •

قلت له : فان حكم الحاكم بفتح الباب ، عليه أن يفرجه كله حتى يفرغ الجدار ما بالباب • هل يكون له صوابا من حكم الحاكم ؟

قال : أرجو أنه صواب ، ولا يبعد ذلك عندى من الحق •

قلت له : أرايت ان بنى جدارا على ماله ، وأنزل الطريق بجانب الجدار الى الصافية • هل له أن يكمم الجدار بالشوك ؟

ومعى : انه يخرج فى معنى النظر أن ليس له ذلك ، لأنه من قبل طريق مطرق ، وانما كان حملانا فى ماله قبل أن يعمره ثم أخرجها هو مطرقة بأرضها وسمائها له ، وأما للتابع المجاز ما لم يوطئه طينا ، ولا وعونة ، فله أن يكممها بما شاء ، لأن له غمها •

ومعى : انه يخرج فى معنى النظر أن ليس له ذلك ، لأنه من قبل كان حيث التابع يمشى فى ماله الخراب لم يكن عليه هذا الحدث •

ويعجبني : ان فعل ذلك ان يصرف ويحكم بازالته ، لأن الضرر منه لا يؤمن ، وليس هو مثل العمار نفع فى وقت ، وبنفس عينه ويجدد ، ولعله يسقط فى كل وقت ولا يتأمل وأما الغم فله أن يغمى عليها اذا لم يتولد من غمائه ذلك ضرر على التابع ولا وعونة ، وكذلك له أن يغرس عليها بغير الشوك على هذا المعنى على ما يخرج مما قيل فى مثله •

قلت له : فما تقول في الجدار الذي تثبت ازالته به ؟

قال : عندي انه اذا انشقق انشققا يترايل بعضه عن بعض ولو قل ، حكم بازالته ما دخل في الطريق منه عن الطريق ما لم يخف وقوعه ، فاذا خيف وقوعه احتج عليه بطرحه ، فان لم يطرحه ووقع فأحدث حدثا ، كان ضامنا لما حدث بعد الحجة على ما قيل عندي •

فنت له : فما تقول في رجل سقف على ساقية صافية كم عليه ان يجعل وسع السبيل ؟

مال : معنى انه بمقدار ما يسع الماء الذي يحمل في تلك الساقية من سعة الماء وقلته •

قلت له : فان كانت هذه الساقية ليس يحمل فيها الا غيرها ، هل عليه أن يجعل السبيل أوسع مما يسع هذا الماء ؟

قال : معنى انه يجعل بمقدار ما يسع الفلج كله على أوفى ما يكون من زيادة في الخصب ، لأنه ليس على الذي يزرع الصافية أن يسقى بعير ، وله أن يسقى بالفلج كله ، فيجعل له مسلا وساقية يحمل الماء كله بلا مضرة تتولد على الماء اذا كان هو المحدث له •

قلت له : وليس عليه أن يجعل المسل بعرض الساقية اذا جعل للمسمل بمقدار ما يسع الماء في أكثر أحواله •

قال : هكذا عندي ، لأن السواقي تختلف ، فمنها ما يكون واسعا خارجا من الوسع ، وفوق ما يجري دونه •

قلت له : فما تقول في الجدار اذا كان عليه كمام بالشوك ، ثم مات محدثه • هل يثبت ما لم يصح باطله ؟

— ٤٥ —

قال : هكذا عندي ♦

قلت : فان وقع الجدار ثم عاد الوارث أنشأه ♦ هل له أن يكلمه
مثل ما كان في الأول ؟

قال : معي أن ليس له ذلك ♦

قلت له : فان فعل أيحكم الحاكم عليه بصرفه ؟

قال : هكذا عندي ♦

قلت له : وكذلك اذا كان في المنزل ميزاب على الطريق ومات
محدثه ♦ هل يكون مثل الكمام ؟

قال : معي انه ليس مثله ♦

قلت له : وله أن يعود يضع الميزاب حيث كان اذا خرب وعاد
أنشأه ♦

قال : هكذا عندي ♦

قلت له : فهل له أن يضعه في غير موضعه من البيت على الطريق ؟

قال : معي أن ليس له ذلك ، ولا يزيد فوق ما كان في الأول شيئاً ♦

قلت له : فما الفرق بين الكمام والميزاب ؟

قال : ان الميزاب تتولد منه المضرة ، والكمام لا مضرة فيه
في تركه ♦

قلت له : فما تقول في ساقية أحدثت في الطريق من مال الى مال ،
ومات رب المال ، ولم يصح الذي أحدثه من هو ؟

— ٤٦ —

قال : معى انه يثبت الا أن يصح باطله •

قلت له : فان صح على أجل أنه أحدثه • هل يؤخذ به ويحكم عليه بازالته واخراجه ، ولو غير الورثة ؟

قال : هكذا عندي انه قيل •

قلت له : فان لم يصح حدثه بالبينة الا أن رجلا أقر أنه أحدثه • هل يؤخذ باخراجه ؟

قال : معى انه يؤخذ باخراجه فيما قيل اذا أقر أنه أحدثه •

قلت له : ولا يكون مدعيا على أصحاب المال ان كلفوه البينة ، لأنه يزيل مسقى قد ثبت لهم •

قال : معى انه يصدق على نفسه ، وفي الحدث الذى أقر به أنه أحدثه ، لأنه ليس فى الطريق الأخذ حق فيجوز فيها التداعى الا بحجة تثبت •

قلت له : فان لم يصح على أحد ولا أقربه ، فساعد به الورثة الى ازالة ذلك • هل للحاكم ازالته ، وعليه اذا ساعدوا ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فما تقول فى مسقى لرجل فى جانب الصافية ، فجاء آخر فحوله من موضعه الى وسط الصافية • هل يحكم عليه بازالته ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان تبين أن ذلك أصلح للصافية • هل يترك بحاله ؟

قال : هكذا يعجبني ♦

قلت له : فان قال : لا يعرف أين موضعها الأول ♦

قال : يؤمر أن يضعها حيث كانت ♦

قلت له : والقول قوله في ذلك ان قال : ان موضعها هذا الموضع
ما لم يصح كذبه ♦

قال : هكذا عندي ♦

وقال : اذا كان الحدث في الصافية لا تبين منه مضره ولا منفعة ،
فاستريب ذلك ترك الريب ♦

وقال : معى انه لو كان الحدث فيها مثل تحويل ساقية من موضع
الى موضع يتبين صلاح ذلك ، فالقائمون في ذلك بالخيار ، ان شاعوا
أزالوا ذلك ، وان شاعوا تركوه ♦

قلت له : ان حول ذلك كله بجنب الوغب الذى اليه منتهى الصافية ،
وقد كانت الأولى القديمة قاطعة على شئ من الصافية ، ونظر أن ذلك
أصلح لها وأقل مضره ♦ هل يجوز ذلك ؟

قال : هكذا عندي انه يجوز ♦

قلت له : فان أدخل من الصافية شيئاً في ماله : هل يؤخذ
بازالتة ؟

قال : هكذا عندي ♦

قلت له : فان كان قد خلطها بمال ، ولم يحد المشهود حدها الى

— ٤٨ —

أين كان فأخرج هو منها شيئاً ، وقال : هو هذا • هل يكون القول قوله ؟

قال : هكذا عندي ، اذا لم يصح عليه بيينة وليس عليه يمين في هذا •

قلت له : وهذا بمنزلة من ادعى الى رجل حقاً ، لا يعرف كم هو فيؤخذ حتى يقر بما شاء ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فاذا حلف أن هذا هو الذي خلطه من الصافية • هل يترك ما لم يصح بالبيينة أنه أكثر من ذلك ؟

قال : معي أن ليس عليه في ذلك يمين •

قلت له : أرايت ان كان بنى عليها ، ولم تحصد البيينة حدودها كيف الوجه في ذلك ؟

قال : معي انه يؤخذ بازالتة لثلا تموت حجتها وتثبت ملكا بسبب ذلك البناء •

قلت له : ويؤخذ اذا كسر البناء حتى يقر بما شاء مثل الأول اذا لم تجد البيينة •

قال : هكذا عندي انه يؤخذ ان يخرج ما خلط من الصافية ، فما أخرجه ولم يعترف الا به لم يكن عليه غير ذلك بالحكم الا أن تصح البيينة، أنه أكثر من ذلك ، وقول البيينة عندي أولى •

— ٤٩ —

قلت له : أرأيت ان كان قد مات وخلف ورثة • هل يثبت ذلك البناء
الذى فى الصافية اذا ماتت حجته ؟

قال : معنى انه لا يثبت لهم ولا له ، وذلك محكوم بازالته ، لأنه
لا حجة فى الصافية لأحد من الناس اذا شهر أنها صافية وانما تؤخذ
الصوافى بالشهرة ، ولا ينظر فى موته ولا فى حياته ، وحجة الصافية
واضحة •

قلت له : وسبيلها سبيل الطريق اذا قطعها قاطع ومات •
قال : هكذا عندى انها مثلها •

قلت له : فان أنكر الورثة ذلك وقد خلطها ، ولم تجد البيئة شيئاً
محدوداً •

قال : معنى انه يكسر البناء الذى به يحتج وتموت حجته هذه
وتظهر حجته ، فاذا صح لها شئ محدود والا كانت حجتها ظاهرة ،
وأما اذا كان البناء صلاحاً فانه يترك بحاله •

قلت له : فهل يمكن فيها ثبوت حجته للورثة اذا مات البانى عليها
من طريق الامكان لبيع الامام لها بغير علم أهل البلد ؟

قال : معنى انه لا يخفى ذلك ولكن يتسبب هناك حال يستدل به
على بنیان ذلك من شهرة أكثر بأن الامام قد باعها كما قد شهر ،
وبادت الأخبار فى بعض الصوافى المتروكة فى أيدي الناس جائز على
سبيل التملك بمنزلة ماله على ما يقال من الخبر المشهور أن بعض
الأئمة باعها له ، فاذا كان هناك بسبب لم يخف ذلك ، وقد اختلف أيضا
أهل العلم فى بيع الامام للصافية لأعوان الدولة وتقوية أمر المسلمين
لذا احتاجوا الى ذلك •

(م ٤ — الجامع المفيد ج ٣)

— ٥٠ —

قال من قال : يجوز له ذلك عند الحاجة من الامام الى ذلك ، لئلا يزول أمر المسلمين ، ولا يحل بشيء من أمور الدين ويفدى بذلك بما أفاء الله على المسلمين •

وقال من قال : لا يجوز ذلك على حال ، وهي وقف بحالها تستغل وتجعل في دولة الحق ، كما ثبت الفعل فيها بصحة الأثر الثابت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — رحمه الله تعالى — أنه جعلها وقفاً على المسلمين ولن يأتي من بعدهم ، فهي كذلك الى يوم القيامة لا يجوز فيها بيع ولا ازالة بوجه من الوجوه •

قلت له : فما تقول : اذا كن صوافي متفقة واحدة في اثر الأخرى لكل صافية مسقى ، فجعل بعض من يزرعون لهم كلهم مسقى واحدا يطرح عليهن جميعاً من العلياء منهن وقطع الأجائل الباقية • هل له ذلك ؟

قال : معنى ان له ذلك اذا كان صلاحاً لها •

قلت له : فان لم تكن في ذلك مضرة ، ولم يدر صلاحاً أم لا ؟

قال : معنى اذا لم يبين الصلاح فهو حدث الا أن يكن صلاحاً •

قلت له : فان كان لهم مسقى واحد قد جعل هذا لكل واحدة على الساقية مسقى • هل يسعه ذلك ويقرب اليه ؟

قال : معنى انه لا يجوز له أن يحدث على أهل الأموال ذلك ، لأن هذه اذا صلح مسقى هذه ، من اجالة واحدة فهو مال واحد •

قلت له : فان كانت الساقية جائزة لم يكن له ذلك •

قال : معنى أن ليس له ذلك أن يفتح على أصحاب الساقية الا اجالة واحدة •

— ٥١ —

قال : هكذا عندى الا أن يبيحوا له ذلك •

قلت له : فما تقول فى رجل أحدث على الصافية بناء منه ما أحدث والده • هل يكلف صرف ذلك كله •

قال : معنى انه يؤخذ بازالة حدثه هو ، فاذا أزاله قيل له : ان ازالة الباقي على والده من ماله ، فان اختار هو أن يزيله ويترك المال ، فسأل ذلك ، وان أبى أن يزيله اتحرى له من مال الوالد الذى خلفه وأزيل بالأجرة منه •

قلت له : وكذلك من أحدث فى الطريق مسقى من ماله الى ماله ، ثم أزال ماله الى غيره باقرار وبيع ، فكان الذى زال اليه هذا المال يسقى من ذلك المسقى الذى أحدثه البائع أو المقر حتى أقر المحدث بالحدث ، فبلغ الحاكم ذلك ، يأخذه الحاكم بازالته ؟

قال : هكذا عندى ، انه يأخذه بازالته •

قلت له : ولا يكون مدعيا على الآخر فى الحكم اذا أقر بالحدث بعد أن زال المال •

قال : معنى انه لا يكون مدعيا • والقول قوله ، لأن الطريق ليس للآخر فيها حق ولا تثبت ازالته ولا نقلها ولا تلفها عن حالها ببيع ولا غيره •

قلت له : فان اعترض الذى فى يده المال لهذا الذى أقر بالحدث أن يزيله • هل للحاكم منعه عنه ؟

قال : نعم هكذا يعجبني •

قلت له : فان أزاله هذا ثم جاء الآخر فرده • هل للحاكم أن يجبره على ازالته كما أمر الأول بازالة ما أقر بحدثه ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان اصح انه انما رده بمعنى الحجة المدروكة فيه
فيما أقر له به ، وشهدت البينة أنه أدرك كذلك يسقى هذا المال من
هذه الطريق ، والآخر قد أقر أنه أحدثه •

قال : معى انه يؤخذ بازالته ، ولا يكون هذا له حجة •

قلت له : فان شهدت له البينة أن الأول كان يسقى له هذا المال
من هذه الطريق ، الى أن زال المال الى هذا ، ولا يعلم أن ذلك باطل ،
والأول يقر أنه حدث بغير حجة • هل يكون هذا حجة للآخر ؟

قال : معى ان هذا لا يكون حجة ، ويؤخذ بازالته ان رده •

قلت له : رأييت ان مات الأول وقد أزاله ثم رده هذا في حياة
الآخر ، أو بعد موته ، وشهدت البينة أن هذا المال يسقى للأول من
هذا المسقى الذى فى الطريق الى أن أزاله ، هل يكون لهذا بهذه الشهادة
اذا مات الآخر حجة ؟

قال : معى ان هذه الشهادة لا تكون له بها حجة ، لأن الأول اذا
اعترف أنه حدث فغيره ثم رده الآخر كان هو الحادث له حينئذ دون
الأول ، ويؤخذ بازالته •

قلت له : رأييت ان أقر الأول بأنه حدث عند الحاكم ، فأمره بازالته
ثم مات قبل أن يزيله ، وكان اقراره وقوله الى الثانى • هل يحكم
الحاكم بازالة هذا الحدث من مال المقر ، ولا يكون مدعيا على الآخر ؟

قال : أقول : اذا ثبتت الحجة على الهالك من الحاكم فى حياته
فقد ثبتت الحجة عليه وهو مزال من ماله الا أن يشاء الوارث أن
يخرجه بنفسه ، ويفدى ماله الذى به يزال الحدث ، فله ذلك عندي •

قلت له : وكذلك ان لم يأمره الحاكم بازالته الا أنه أقر أنه هو
أحدثه فى الطريق • للحاكم أن يزيله من ماله ؟

— ٥٣ —

قال : معنى انه اذا مات وماتت حجته الا أن يكون أنكر ذلك عليه في حياته ، أو احتج أو يقر أنه أحدثه بباطل ، أو نصح عليه البينة بذلك ، وإقراره له به أنه أحدثه كصحته عليه أنه أحدثه عندي اذا مات فقد ماتت حجته ، وثبت على هذا المقرر ازالته بإقراره •

قلت له : وكذلك اذا لم يزل هذا المال ، وأقر بأنه أحدث هذا الحدث في الطريق ، وأمره بإزالته أو لم يأمره ، وقد أقر فمات قبل أن يزيله ، وخلف المال على ورثته • هل للحاكم أن يزيله من ماله ؟

قال : معنى ان القول في هذا سواء مثل الأول •

قلت له : وهل يلزم ذلك الحاكم أم لا وليس عليه ؟

قال : معنى انه اذا احتمل حقه وباطله ، فلا يضيق على الحاكم ترك الانكار عليه ، وكان له عندي الانكار عليه ما لم تقم على الحاكم الحجة بأنه باطل وهو قادر على ان كان الباطل فانه لا يسمعه ترك الانكار عندي •

قلت له : رأييت ان كان رب المال لم يكن يعمل بيديه ، وكان يعمل له عماله ، فمات رب المال وقد أحدث هذا الحدث في ماله في الطريق الى ماله الآخر ، فأقر به أحد من الناس أنه أحدثه • هل يؤخذ بإزالته عن الطريق ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان قال أحد ثقة أحدثته بأمر رب المال • هل يؤخذ بإزالته ، ويكون الأمر دون الورثة ؟

قال : معنى انه يلزم المقرر دون الورثة الا أن يصح على المالك ما يجب به ضمان الحدث كان في حاله تلك ، يمكن أن يكون أمره بحق •

— ٥٤ —

قلت له : فان صحت البينة أنه كان يسقى للمالك هذا المال من مال الآخر في الطريق • هل يؤخذ المقر بازالته ، وتثبت للورثة حجتهم اذا أرادوا المسقى بعد ازالة المقر أنه أحدثه ؟

قال : هكذا عندى على هذا المعنى ، اذا شهدت البينة أنه كان يسقى للمالك هذا المال من هذا المال في الطريق ، لم تكن هذه شهادة تثبت للورثة حجة اذا أقر أحد أنه أحدثه ، ويزال من الطريق عندى •

قلت له : فان كانت ساقية بين مال رجل وصافية ، أراد أن يدخل الفلج ما له ويبنى على وجين الصافية • هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له ذلك ولا يقرب اليه •

قلت له : فما تقول في رجل أحدث ثياقا تجمع أهل البلد • هل يؤخذ أن يرده كما كان ؟

قال : معنى انه اذا كان المحدث له برأى الجبهة ، وكان ذلك في الوقت أصلح ، لم يبين لى أن عليه رده ، ولا ضمان الا أن يوجب النظر أنهم أخطأوا في ذلك خطأ لا صلاح فيه ، فليس للجبهة أن يجتمعوا على الباطل الذى لا يختلف أنه خارج من العدل ، فاذا كان باطلا ، أو أحدثه بغير أمر الجبهة الذى لهم النظر في ذلك ، كان عندى ضامنا لما أحدثت الا أن يوجب النظر أنه صلح فلا ضمان عليه عندى في الصلاح ، الا أن يكون الحدث في مال بعينه يوجب ضررا ، وازالته حجة أو تعلق بما تجب به القيمة ، فانه لا بد من الضمان اذا طلب ذلك أصحاب المال •

— ٥٥ —

قلت له : فان قال : لا يعرف كيف كان ، وكان قد لزمه رده •

قال : يؤخذ حتى يرد حدثه •

قلت له : فله أن يتحراه كما كان ، ويجتهد في ذلك ، ولا شيء عليه ان زاد قليلا أو كثيرا ، اذا تحرى ذلك مع التوبة ويسعه في دينه ذلك •

قال : عندي أنه اذا اجتهد في تحريه ولم يقدر الا على ذلك أجزأت التوبة ان شاء الله — اذا رده على التحرى •

قلت له : فما تقول فيما أناف من النخل أو غيرها على الطريق من أموال الناس • هل يؤخذ أهلها بازالتة ؟

قال : هكذا عندي اذا كانت فيه مضرة •

قلت له : فان امتنع وقال : أنا ورثته أو اشتريته ، وليس هذا من فعلى • هل يلزمه الحبس بذلك ؟

قال : معنى انه يحبس اذا امتنع حتى يزيله •

قلت له : لحبسه غاية حتى يزيله •

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان احتج عليه الحاكم ، ثم غاب في سفر من غير أن يتولى فانقضت المدة التي أجل فيها بازالتة •

قال : معنى انه يتحرى لذلك من ماله يصرف عن الطريق •

قلت له : فالذى يقطعه بالأجرة ، أين يضع الذى يقطعه ؟

قال : معى انه ان كان ذلك مثله له قيمة ، وضع حيث يؤمن عليه ،
الا أن يسلم الى ربه •

قلت له : ويتحرى له من يحمله الى الموضع الذى يؤمن عليه ،
ويعطى الأجرة من ماله •

قال : هكذا عندى •

قلت له : فهل لأحد أن يقطعه بعد الحجة بغير أجرة ؟

قال : هكذا عندى ، انه يجوز له ذلك ، ويفعل فيه مثل ما وصفت لك •

قلت له : فما تقول فى رجل بنى على صافية بناء ، وكان ذلك أصلح
لها ، هل يكلف أن يخرج ؟

قال : معى انه اذا كان أصلح لها ، وكان ذلك فى أيام امام العدل
خيره الامام بين أن يأخذ عناة أو يخرج عمارته ان طلب ذلك ، فان كان
تركه للصافية تركه بحاله لصلاحها فيما يوجبه النظر فى حكم المشاهدة
وهذا اذا بنى البناء فى الصافية على أنه له لمنافعه هو ، وأما اذا بناه
لها ، وأقر بذلك ، كان البناء للصافية ، ولا يقرب الى ازالته اذا ثبت أنه
صلاح لها •

قلت له : من بنى فى صافية المسلمين كنيفا لمنفعة السماد ، لينتفع
به هو ، هل يزال ذلك ؟

قال : هكذا عندى اذا خيف ثبوت الحجة من البانى له •

قلت له : فهل يؤمر بتركه للصافية ، وينتفع بالسماد الذى فيه ،
ويرد على الآخر كرى بنائه ؟

قال : معنى انه اذا كان ذلك أصلح للصافية ، ولم يخف معه ثبوت
الحجة من البانى له •

قلت له : فهل يؤمر لغيرها ؟

أحببت تركه ويرى على الآخر كراء بنائه ، اذا كانت الصوافى أمرها
الى الامام •

قلت له : فان طلب هو أن يقلع بناءه ، وكان تركه أصلح للصافية ،
هل يقرب الى ذلك ؟

قال : هكذا عندى انه يخبر ، فان شاء أخذ كراه وان شاء أخرجه ،
وهذا كله عندى اذا كان بنى بسبب أو لا يكون بحد المغتصب ، وما لم
يكن بحد المغتصب فيعجبني أن يكون ذلك سببا له •

ويعجبني : ان أختار رد بناءه استغل بناءه حتى يستوفى •

ولا يعجبني : أن يؤخذ من غير غلة ما بنى من مال المسلمين الا أن
يروا ذلك القوام من امام أو جماعة من المسلمين عند عدم الامام خاصة •

* مسألة :

وسألته عن الرجل اذا غاب من بلده الى بعض البلدان من مضره ،
وبيعت شفعته ، وله والد ووكيل فلم يطلب له شفعة أحدهما ، الى أن رجع
هو من سفره ، هل يدركها ويكون له الرد فيها ؟ وان طلب له والده أو
وكيله شفعته ووجب على المشتري أو البائع للشفعة اليمين ، هل لهما أن
يجلفا البائع أو المشتري للشفعة أم ليس لهم ذلك ، وصاحب الشفعة غائب ؟

قال : معنى ان الشفيع على شفعته اذا كان فى المصر حيث تناله الحجة

وتتاله اذا لم يكن له وكيل في الرد بشفعته ، أو يكون صبيا ، أو يكون له والد ولا يرد بشفعته على ما يجب من طلبها وكذلك الوكيل اذا لم يطلب الشفعة لمن وكله على ما تجب بطلت شفعته •

وفي بعض القول : ان الصبي لا شفعة له الا في المشاع •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل كان في يده ضاحية يحوزها ويمنعها ، ثم ان غيره حازها عليه في حياته ، فقال له : وارثه فلان يجوز الضاحية ، فقال : أعطيته اياها بالخراج ، فلما أن مات العامل أراد وارثه أخذ هذه الضاحية هل له ذلك ؟

قال : يعجبني أن تكون على ما هي عليه حتى يتبين معاني زوالها منه ، وعطيته له اياها بالخراج لا تثبت وهي ضعيفة عندي •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل جعل قنطرة على ساقية في طريق ، وذلك أصلح في الترك له ذلك ؟

قال : أما الحكم فليس له ذلك عندي ، وأما في الجائز فاذا كان ذلك صلاحا للطريق والساقية ، فأرجو أن يسعه ذلك ما لم يحدث من حدثه حدث يوجب الضمان •

قلت له : فاذا كانت القنطرة وقعت ، فجاء رجل فرفعها ، هل له ذلك ؟

قال : معي انهما قد صارا سواء في الحدث الأول اذا كانا يعلمان ذلك ، اذا لم يكن زال حكم الحدث الأول •

— ٥٩ —

قلت له : فلما أن سقط ذلك عما كان الأكثر في الموضع ، هل يكون قد زال عن موضعه ؟

قال : معى انه اذا سقط عن حال الضرر الذى يضر عن حال ما لا يضر ، فأحدثه المحدث ، أعجبني أن يزول حكم الأول •

✽ مسألة :

وسألت عن قنطرة كانت أصلية فوقعت ، فجاء رجل اليها فرفعها كما كانت ، فمرت عليها دابة فوقعت فتلفت ، هل عليه ضمان ذلك ؟

قال : معى انه لا ضمان عليه اذا كانت ثابتة بوجه حق ؟

قلت له : رأييت أن لو أدركها كذلك لم يعرف كيف كان أصلها ، هل تكون هذه ثابتة بحق ، حتى يعلم أنها كانت بغير حق ؟

قال : معى الأول أولى بها اذا لم يعلم أنها محدثة •

قلت له : فان زاد فيها شيئاً فوقعت الدابة على الزيادة فتلفت ، هل عليه ضمان ذلك ؟

قال : معى ان عليه الضمان ، من حكم هذا المحدث حكم حدث ، وقد مضى القول في ذلك ان عليه الضمان في ذلك الحكم فيما يتولد من حدثه •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل يغسل صرمة في ماله ، كم عليه أن يفسح عن أرض جاره ؟

قال : معى انه قليل في ذلك باختلاف •

— ٦٠ —

قال من قال : يفسح عن أرض جاره بنظر العدول ، حتى لا يضره بجذعها ولا بسعفها •

وقال من قال : ما لم يقم جذع النخلة في أرض غيره ، فاذا دخل جذع النخلة في أرض غيره وصح أخذ يازلتها عن أرضه •

❖ مسألة :

وسئل عن السدرة تكون في الدم ، هل يجوز أن يأكل منها أحد من أهل الدم أو غيرهم ما له قيمة •

قال : معى انه ان كان له سنة في الاباحة لأحد دون أحد ولللك فذلك ، وان كان غير مباح فهو منزلة الأموال •

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة تحتها قرين تقايس نخلة غيرها ، من أين يكون القياس ؟ من النخلة أو القرين ؟

قال : اذا كان الحكم في القياس بين رب القرينين وغيره ، فمعى انه قيل : يكون القياس من النخلة الأم فيما بينه وبين غيره ، واذا كان الحكم واحدا مثل انه مات رب النخل ، وتركهن على الورثة ، فالحكم في القياس بين الورثة من الصغيرة ، لأنها قد ثبتت نخلة •

❖ مسألة :

وسئل عن جماعة أحدثوا حدثا في طريق أو ساقية ، فأراد واحد منهم التوبة ، هل يجزيه أن يصلح من ذلك الحدث بقدر ما يقع عليه ؟

قال : معى انه اذا لم يعرف ما أحدثه بنفسه ، ثم انه دخل في

الاشتراك في الحدث كله ، فلا يبين لى معرفة خلاص حتى يزال الحدث كله ، الا أن يكون يعرف حدثه بعينه فيخرجه ، وكذلك ان كانت حجرا وضعوها ، لم يكن له خلاص حتى يزال الحدث •

قلت : فاذا أزال هذا الرجل جميع الحدث ، ثم أراد الباقيون من المحدثين معه هذا الحدث التوبة ، هل يلزمهم أن يردوا عليه مقدار ما لزمهم من الغرم في ازالة الحدث أم يردوا قيمة ما أحدثوا في الطريق أو الساقية على ما يستحق ذلك ؟

قال : معى انه ان كان أزال هذا الرجل الحدث على وجه التطوع منه ، لم يكن عليهم الا التوبة ، ولا يردون عليه شيئا ، وليس له أن يأخذ منهم غرما ، وان كان أزاله بحكم حاكم أو ما أشبهه من لزوم أو مشاركة ، لا مخرج لأحدهم الا باخراجه ، لم يبرءوا عندى من الضمان •

قلت له : فان أقر أحدهم مع الحاكم ، أو قامت عليه البينة أنه قد أحدث فيها هذا الحدث ، لا يعرف أين هو ، أيلزمه أن يؤخذ بازالة الكل أم لا حتى يقر بشئ بعينه أو تقوم عليه البينة بذلك ؟

قال : أما البينة فلا يعجبني أن يؤخذ بشادتهم الا حتى يجدوا ما شهدوا به مما يلزمه اخراجه ، وأما اقراره فمعى أنه يؤخذ حتى يخرج ما أحدث ، وإذا لم يقر به كله فما أخرج منه •

أو قال : أنه أخرج حدثه ، كان القول عندى قوله مع يمينه ان كان فيه يمين •

قلت له : فمثل هذا فيه يمين •

قال : أما الطريق فاذا كان جائزا لا تجرى عليها حكم الأملاك ، فلا يبين لى فيها يمين ، وأما الساقية اذا كانت مربوبة ، فمعى فيها اليمين إذا كان أربابها ممن له اليمين •

قلت له : وقول البيئنة أنه دفن في هذه الساقية من هذا الموضع الى هذا أو لا يجد موضعا بعينه ، هل يكونون قد حدوا ؟

قال : معى انه ما لم تبين البيئنة شيئا بحدوده يؤخذ باخراجها لم يحكم عليه بشيء الا أن يعرفوا أنه هو .

✽ مسألة :

وسألته عن طريق جائز وصافية بينهما ساقية ، أحدث رجل على أحد الجانبين فسلا ، فما حكم هذا الفسل ؟

قال : معى ان حكم هذا الفسل للصافية والطريق ، ولا يخرج أحدهما ، والذي يليه هذا الفسل هو أولى به .

قلت : له : فان الفاسل لهذا المال يدعى أنه له .

قال : معى انه تلزمه البيئنة كيف كان له هذا المال ، فان أصح بيئنة تثبت له ما ادعى بوجه حيث لا تثبت له ، والا فالمال الذى قد استحقه بالحكم من الصافية والطريق أولى به .

قلت له : فان ادعاه أنه اشتراه من رجل .

قال : لا يصدق في ذلك ، وتلزمه البيئنة أنه اشتراه ممن هو له ، فان أحضر بيئنة تصح هذا البيع وتثبت له بها ما ادعى كان له ، والا كان البائع والمشتري مدعين .

قلت له : فان لم تصح لأحدهما بيئنة تثبت له ما ادعى ، وقامت الحجة في هذا المال للصافية أو للطريق ما يكون للفاسل ؟

قال : معى ان له اذا لم يصح أنه فسل على وجه الاغتصاب ،

— ٦٣ —

وأبدى له في ذلك سببا يدعيه ، ويتسبب له من هذا الشراء الذى لم
يصح له بينة ، أو يدل غير ذلك •

فمعى : أن له الخيار ، ان شاء أخرج ما صح أنه فسله ولم تثبت
له فيه بينة بثبوته ، وان شاء تركه للطريق أو للصافية ، من استحقه
منهما فان نظر القائم بالعدل أن ترك الفسل أصلح للطريق أو للصافية ،
كان للفاسل الخيار ، ان شاء تركه واستغل منه بقدر عنايته وما يستحق
فيه من غير غرم ، وان أخرجه ، وان نظر القائم وأوجب الرأى ازالة ذلك،
أمر المحدث بذلك اذا صح عليه بازالة حدته عن الطريق أو الصافية •
قلت له : فاذا ثبت هذا المال للطريق أو للصافية فيما يجعل غلة
هذا المال •

قال : معى أما الطريق فيكون عندى فى مصالح ما فسد من الطريق ،
وأما الصافية ، فيكون مالا للصافية ، حكمه حكم الصافية على سبيل
ما جاء بالأثر فيها •

قلت له : فان كان هذا الذى قد استحقته الطريق ، وجعل غلته
فى صلاحها يكون فيه فضلا عن صلاح نفس الطريق الذى منه هذا
المال •

قال : معى انه يكون فى صلاح أقرب المواضع الى هذا الموضع من
الطريق الذى فيه هذا المال كائنا ما كان ، ولو كانت القرية كلها ،
ويعجبني أن يكون فى أقرب الطريق منها حتى تنفذ على هذا •

قلت له : فتجعل غلة هذا المال فى صلاح هذه الطريق الذى
فيه هذا المال من أعلى المال ومن أسفل منه صلاح جميع الطرق التى
تنشعب من هذه الطريق الذى عليه هذا المال ، أو كيف ذلك ؟

قال : معنى انه كذلك فى الأقرب والأقرب الى هذا الموضع من الطرق المتشعبة منه الجوائز ، والقوائد لا تنقطع ولا تموت •

قلت له : فان كان فى غلة هذا المال فضل عن صلاح هذه الطريق التى فى القرية التى فيها هذه الطريق ، أىحمل ما فضل من غلة هذا المال فى صلاح الطرق من القرية الثانية التى تدخلها هذه الطريق ؟

أو كيف الوجه فى انفاذ الفاضل من غلة هذا المال ؟

قال : معنى انه للقائم بالنظر فى هذا المال الذى اذا فضل الفاضل ، فان شاء ادخره لمصالح طرق هذه القرية وكذلك يعجبني ، وان شاء جعله فى مصالح أقرب المواضع من هذه القرية من الطريق فى الموات ، أو العمارة من القرى على هذه السبيل الأقرب فالأقرب ، ولا أحب أن يتعدى الأقرب فالأقرب ، اذا وجب صلاح فى الطريق حتى يصلحه ، ثم يتعدى الى غيره مما هو أبعد منه فى موات ، أو فيه •

قلت له : فان كان هذا المال الذى قد استحقته هذه الطريق مما يلى الموات عن القرية ، كيف تجعل غلته فى صلاح الطريق من القرية أو الموات اذا كان هذا المال مما يلى الموات والعمارة ، وكيف الوجه فى ذلك ؟

قال : معنى انه يجعل فى صلاح الطريق من القرية ، ولو بَعْدَ من هذا الموضع حتى يستفرغ طرق القرية ولا يتعدى به الى الموات ولو قرب ، لأنه قد قيل : ان أهل القرية مأخوذون بصلاح طرقهم جميعا قلت له : فساقية قائمة بين صافية وطريق جائز ، ما حكم هذه الساقية اذا لم يصح على أحد وجبها مما يلى الصافية ، أو مما يلى الطريق ملك لأحد من الناس يستحقه بحكم العواضد ، أو بغيره من الأسباب ، فيخرج حكم هذه الساقية قاطعة ما بين الطريق والصافية ، فللطريق الى نصف الساقية فى حكم ما أوجبه المدرك من النظر •

* مسألة :

وسئل عن جدار للصافية قرب منزل قوم ، ثم ان أهل المنزل عمروا منزلهم اليه ، فاذا طرح هذا الجدار خرب منزل القوم ، هل لمن يلى أمر الصافية أن يطرحه ويشهد به الصافية ؟

قال : معنى انه يطرح الجدار ويصلح به الصافية ، ولا ينظر في شيء يدخل على أهل المنزل من انكشاف منزلهم ، اذا كان ذلك أصلح للصافية • قلت له : فان هذا الجدار لا يعرف لمن هو ، وهو بين الصافية ومال القوم ، ما حكم هذا الجدار ؟

قال : معنى انه يترك هذا الجدار بحاله ، وليس لأحد من أصحاب هذين المالين أن يحدث فيه حدثا ، فاذا سقط كان عندى بينهما هو وما هو عليه من الأرض •

قلت له : فان كان هذا الجدار قائما بين صافية تزرع ومنزل قرم عمارهم متصل بهذا الجدار ، من أولى بهذا الجدار في الحكم ؟

قال : ان الحكم يوجب أن هذا الجدار بين المالين ، والنظر يوجب أنه لأصحاب العمارة المدروكة في الحكم عندى أولى •

* مسألة :

وسئل عن رجل شهد له البينة ببستان يحيط عليه بجدار يكون له البستان والجدار ، والبستان وحده والجدار لا يكون له ومن غيره •

قال : معنى لا يثبت له في الحكم الا ما شهدت له به البينة ، وجدته هكذا في الحكم في البنيان اذا أنكر الخصوم ، وما يدعى المشهود له بمعنى الشهادة ، ولا يحكم الحاكم الا بما حدث البينة وشهدت •

(م ٥ — الجامع المفيد ج ٣)

— ٦٦ —

قلت له : فان له وبما أحاط به هذا الجدار وجدته البينة ، وكان داخله بستان ، أيكون له الجدار والبستان أم البستان وحده ؟

قال : معى انه يكون له ما دخل في الجدار ، ولا يكون له الجدار .

قلت له : فان شهدت البينة بما أحاط به هذا الجدار فهو لفلان ، والجدار على بستان ، وضربوا بأيديهم في موضع الجدار من خلف البستان ولم يجدوا الجدار كله ، وهو جدار متصل .

قال : معى انه لا يثبت له الا ما يجدوا من الجدار الذى يحيط ، فله ما أحاط به .

✽ مسألة :

وسئل عن زراعة بين شريكين غاب أحدهما ، هل للقائم منهما بالزراعة على وجه الحكم ، أخذ الزراعة كلها ولو استهلك في الأجرة حصة الغائب كلها ؟

قال : معى انه قد يخرج عندي كذلك ، لأن ذلك محكوم به ، اذا كان بالحكم به أو ما يشبهه في الجائز عند عدم الحكم .

قلت له : أرأيت ان فضل على الغائب شيء بعد حصته من الأجرة ، هل يحكم له على الغائب بالفضل أم ليس له الحصة من الزراعة نفسها ؟

قال : معى انه اذا ثبت ذلك في الحكم فان ذلك جائز في مال الغائب اذا كان لو حضر أخذ بذلك .

قلت له : وكذلك له في الجائز ماله في الحكم على ما مضى في معنى الحكم .

قال : كله سواء عندي اذا كان اذا حضر أخذ بذلك .

قلت له : وهل ترى اذا غاب الزارع عن زراعته أن يحسب له بقدر ما غنى اذا حضر ، وتكون الزراعة كلها للقائم بها ؟

قال : معنى انه ان كان شركاء فليس ذلك للقائم بالزراعة ، وانما على الغائب الأجرة ، ويلزمه مثل ما يلزمه اذا كان حاضرا ، وأما العامل فعلى قول من لا يثبت العمل بالمشاركة ، ويجعله بمنزلة الأجر ، فلعله يرى له من ذلك •

وأما على قول من لا يثبت له العمل بمعنى المشاركة ، فهو عندى مثل الشريك •

قلت له : فان فضل للغالب بعد الأجرة التي لزمه شيء من حصته ، هل يكون في يد القائم بذلك أمانة ان ضاعت من غير تضييع منه ، لم يكن عليه ضمان •

قال : معنى انه قد قيل ذلك اذا كان ضمانا ، اذا لم تكن المقاسمة بالعدل •

وقد قيل : انه ضامن لما أخذه من حصة شريكه في جملة ماله •

قلت له : فالشريكان في المنزل هل يحكم عليهما بالقسم ، ان كان ينقسم ، وان كان ينقسم ويكون في قسمه ضرر •

فقيل : انهما يسكنانه بالمشاهرة ، أو يستغلانه ان كان مغلا •

وقد قيل : انه يباع ويقسمان ثمنه اذا لم ينقسم •

ويجبني : أن يحمل من ذلك على ما هو أصلح في النظر •

قلت له : فان كان ينقسم وامتنع الآخر عن قسمه ، هل لهذا أن يسكنه كل الزمان ، اذا امتنع الآخر عن القسم ؟

— ٦٨ —

قال : معى انهما يسكنانه بالمشاهرة على قول من يقول بذلك •

قلت له : فان كان ينقسم ، هل قيل عندك انه يباع ويقسم ثمنه اذا اختلفا ؟

قال : لا أعلم ذلك فى الأصول ، ومن غيره •

وقيل : ان حد المنزل لا ينقسم هو الذى لا يختفى فيه سر لأحد الشريكين عن صاحبه من الضيق ، فاذا كان بهذه المنزلة لم يحكم بقسمه ، ويحكم على الشريكين ببيعه ، وبمساكنته بالشهر أو يقسمان غلته ان كان له غلة •

✽ مسألة :

وسئل عن امرأة كانت حاملا ، وأشهدت أن مالها لولدها ، ثم ولدت ، لمن يكون هذا المال ؟

قال : معى ان هذا الولد ان ولدته لأقل ستة أشهر فقد علم أنه كان ولدا ، وله حكم الاقرار للولد ، وهذا اذا كان أبوه حيا معها ، وان كان ميتا فاذا لحقه حكم الولد ولو الى سنتين ثبت له حكم الاقرار ، لأنه يلحق فى الميراث ، وفى الاقرار مثل الميراث ، وكذلك الوصية •

قلت له : فان كانت ولدته لستة أشهر فصاعدا ، وأبوه معها زوجها •

فقد قيل : انه لا يلحقه حكم الولد ، لأنه يمكن أن يكون الحمل من بعد الاقرار ، لأنه يلحق لستة أشهر فصاعدا ، واذا أمكن أن يكون الحمل قبل الاقرار لم يحكم له انه كان ولدا فى حين الاقرار والوصية •

ومعى : انه قد قيل يلحق فى مثل هذا الى تسعة أشهر لحكم الولادة الى تسعة أشهر فى أكثر العادة •

— ٦٩ —

قال : والقول الأول عندى أصح فى معنى الحكم ♦

قلت له : فان جاءت بولدين ؟

قال : معى ان الولدين ولدا فى التسمية ، وحكمهما حكم الواحد
فى مثل الاقرار والوصية ، كانا ولدين أو ثلاثة ، فحكمهم واحد ♦

قلت له : فان قالت : هذه النخلة لولدى بحق ، وهو حمل فى بطنها ♦

قال : معى انه يجوز له ذلك ، ويقع موقع الاقرار ، ومن غيره ♦

وقد قيل : اذا ولدته ميتا كان الاقرار والوصية لورثة المقر والموصى ♦

وقيل : لورثة المقر والموصى له ♦

✽ مسألة :

وسألت عن النخلة اذا كانت على ساقية غير جائز أيكون أحكام النخلة
عاضدية أم لا ؟

قال : معى انه قد قيل : اذا لم تكن الساقية جائزا يثبت عليها أحكام
الجوائز ، كانت النخلة عليها بمنزلة ذات الحياض بمعانى القياس ♦

وقال من قال : اذا كانت فى أحكام العاضدية على الساقية فهى
عاضدية كيف كانت الساقية ، ويثبت حكمها ، فالنخلة عاضدية ♦

قلت له : فكيف تكون النخلة على الساقية عاضدية ، ويجب عليها
أحكام العاضدية ؟

قال : معى انه قد قيل : اذا كانت النخلة بينها وبين الساقية ثلاثة

أذرع فصاعدا كانت أحكامها أحكام ذات الحياض ، وخرجت من أحكام العاضدية •

قلت له : فإذا كانت عاضدية على ساقية ، وخلفها أرض فيها نخل ، هل تقايس النخل التي خلفها ، وكم تستحق من الأرض التي خلفها أن كان خرابا ، أو معمورة ، والنخلة العاضدية لغير صاحب النخل ، والنخل التي خلفها ؟

قال : معنى انه إذا كانت العمارة التي خلف النخلة تضاهي ثبوت النخلة أو تسبقها بقدمها ، كانت العمارة بحالها ، والنخلة بحالها ، على ما أدركت ، وإن كانت العمارة تخرج حادثة على النخلة ، فللنخلة حكمها فبما هو حادث عليها ، ولم يدخل عليها ما حكمه حادث عليها •

قلت له : فإن اشتبه أمر هذه العمارة ، فلم تدر العمارة قبل النخلة ، أو النخلة قبل العمارة •

قال : معنى ان الشبهة لا يحكم بها ، ودعى كل واحد منهما صاحب النخلة وصاحب الأرض بالبيينة ، فإن صحت العمارة لأحدهما ، حكم له بها ، والا تركت بحالها •

قلت : فإن كانت هذه النخلة نخلة لها خوص مدور يصل غماره الى أصل النخلة العاضدية ، هل يكون هذا العمار للنخلة ذات الحياض ولا يكون للعاضدية فيها حق — أم كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معنى ان هذه الأرض التي بين هاتين النخلتين يكون بينهما على قدر استحقاقهما ، للعاضدية ذراعان ، وللنخلة ذات الحياض ثلاثة أذرع ، وعلى هذا الذي يقسم الأرض بينهما •

قلت له : فإن قلت الأرض عن استحقاقهما الا ان يصح صاحب النخلة ذات الحياض أن الأرض له دون صاحب العاضدية ، أو تكون

— ٧١ —

مع صاحب النخلة العاضدية بينة أن الأرض التي خلفها له دون الآخر ،
وان لم تكن مع أحدهما بينة كانت الأرض بين النخلتين ، على ما وصفت
لك ، ولا يلتفت الى العمارة التي بين النخلتين اذا كان يخرج في النظر
أن هذه العمارة يمكن أن تكون بعد النخلة العاضدية وان خرج في النظر
أن تلك العمارة التي خلف النخلة العاضدية ، قبلها كانت العمارة بحالها
لمن هي له .

❦ مسألة :

وسئل عن الطريق اذا كانت تفرق عن طريق جائز أو مائد الى واد
أو براح مباح أو موات من الأرض ، ما يكون حكم هذه الطريق جائزا
أو قائدا ؟

قال : معنى انه اذا كانت تخرج هذه الطريق من طريق قائد الى طريق
قائد وإلى موات من الأرض ، أو الى واد مباح أو شرجة لا تأتي عليها
الأملاك .

فقد قيل : انها بمنزلة القائد في أحكام ما يعرض عليها ولها .

❦ مسألة :

وعن رجل له نخلة على وجين ملح والطريق على وجينها الآخر ،
هل يبيع هذا الرجل أن يحضر على نخلته بالشبق اذا كانت تلحقه مضرة ؟
قال : معنى انه اذا كان تلحق الطريق مضرة لم يكن له ذلك ، أن
ينفع نفسه ويضر المسلمين في طريقهم الا أن تكون الطريق له خالصة ،
أو لمن يبيع له ذلك ويوسعه له .

❖ مسألة :

قال : أبو سعيد — رحمه الله — في رجل اتجر بمال غيره فربح فيه ربما كثيرا ، فعندى أنه قيل في ذلك باختلاف •

فقال من قال : الربح له والضمان عليه •

وقال من قال : الربح والمال لربه ، وللمتجر عناء في ذلك •

وقال من قال : الربح للفقراء وله عناؤه منه والمال الأول لربه •

وقال من قال : ان كان اشترى المال على نفسه كان له الربح والمال لربه ، وان اشتراه بالمال صفقة واحدة كان المال والربح لربه ، وله عناؤه •

وقال من قال من قومنا : ان كان المال من النقود وما يحكم عليه مما يكال أو يوزن ، فسواء عندى اشترى به بنفسه على نفسه ، فلا يكون الشراء تبعا للمال ، وهو للمتجر به ، وعليه ضمانه وله ربحه ، وهو قول حسن عندى •

وقال من قال في هذا : ان كان أخذ المال على وجه الاغتصاب ، واتجر به ، فلا عناء له ولا ربح له ، وعليه الضمان ، وان كان ثم سبب غير الاغتصاب ، فله عناؤه فيما مضى من القول الذى يرى له العناء ولا أعلم ابطال عناؤه ممن يرى له العناء ، الا اذا كان مغتصبا ، وأما أصحابنا فلا يفرقون في ذلك بين نقد ولا غيره والله أعلم •

❖ مسألة :

قال : أبو سعيد — رحمه الله — في الخلاء على الطريق اذا مات محدثه ، فالذى عندى أنه قيل : ليس على الورثة ازالته ، وكذلك اذا

أدركوا باب هذا الخلاء مفتوحا الى الطريق ، لم يكن عليهم سده ما لم باطله ، ولكنه قيل عندى : ان عليهم ازالة ما حدث فيه منهم من الأذى على الطريق ، وان شاءوا أن يسدوا الباب ، فذلك اليهم ، ولا يحكم عليهم بسده ، وانما يحكم عليهم بصرف الأذى ، فاذا كان هذا الخلاء على الطريق ، ومحدثه قد مات ، وكان يطرح فيه التراب والناس يدخلونه ، كان عندى : لورثته أن يقفوا ما وجدوا الهالك يفعل من طرح التراب فى الخلاء ، ولا يحكم عليهم بازالة الرائحة عن الطريق اذا لم يكونوا هم الذين يحدثونه •

قلت له : فان ظفر بأحد أنه يدخل هذا الخلاء ويتنفس فيه والاستراحة هل يحكم عليه بصرف الأذى ؟

قال : معى انه ان كان معروفا بذلك على الادمان أخذ بذلك ، وان كان لا يدمن على ذلك أمر أن لا يعود ، اذا كان يتولد من فعله مضرة على المسلمين فى طريقهم •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى نخلة قطعها ، وطلب الشفيع شفيعته ، هل له شفعة ؟

قال : ان له الشفعة •

قلت له : فكيف يأخذ شفيعته ؟

قال : معى انه يحسب الثمن الذى وقع به البيع للنخلة ، ثم ينظر ما نقص من قيمتها مقطوعة ، وما أذهب منها المشتري ، وي طرح عن الشفيع قيمة ذلك كله ، ويكون له موضع النخلة والجذع ان كان باقيا ، وما أدرك منها وما أتلفه المشتري حسب عليه •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل طلب اليه رجل أن يعيره ساقية في أرضه ، والمستعير يقطع بالساقية طريقا ، والمعير يعلم بذلك ، هل يسعه أن يعيره هذه الساقية ؟

قال : معنى انه لا يسعه أن يعينه على ما لا يسع الا أن يكون له في ذلك حق متقدم في الطريق لا يعلم أنه باطل ، وهو أن يكون للمستعير مجرى مدروك على الطريق •

قلت له : فان أعاره ولم يكن مجرى مدروك على الطريق ، هل يكون هذا المعير سالما ، اذا عرف المستعير باطل ذلك فلم يزل ذلك ؟

قال : معنى ان على المعير الاجتهاد في ازالة ذلك الحدث الا أن يجد السبيل اليه الا أن لا يقدر على ذلك فهو معتقد نية الاجتهاد في ازالة ذلك ، ولا يدع الانكار لثبوت هذا الحدث ، وليس عندي غاية في ترك النكير له الى أن يصل الى ازالته ، وعليه التوبة مما دخل فيه ، وأعان هذا المستعير بهذا الحدث •

قلت له : فهل يجوز لمن أراد الا برأى أصحاب الفلج المطروح عليه ؟

قلت له : فان كانت ساقية جائزا ليس فيها فلج مقيم ، هل يجوز لمن أراد أن يطرح ماء فلج آخر في هذه الساقية ، اذا لم يكن فيها ماء أحد من الناس ؟

قال : معنى انه له ذلك •

وسئل عن رجل كان في يده مال ، وهو له في الحكم ، فقال لوارثه : هذا المال ليسه لي ، هل يكون ذلك على الوارث حجة ؟

قال : معنى انه يوجد عن أبى الحوارى — رحمه الله — قال : ان قوله ليسه لى لا يكون حجة على الوارث حتى يقر به لأحد على معنى قوله •

قال : وأما فيما قيدت عن أبى الحسن — رحمه الله — فقال : اذا قال : ليسه لى فتركه ، ومعنى أنه اذا كان المال له فى الحكم لم يزل له من ملكه الا اقرارا يزيله عنه •

قيل له : فان قال : هذا المال شركة لى ولقوم ، أولى ولغيرى ، هل يكون هذا اقرارا يوجب على الوارث ثبوته لغيره فى المال باقرار المدعى هذا •

قال : أما فى معنى الحكم عندى ، فهو له بحاله حتى يبين شيئا ينقله عنه ، وأما فى معنى التنزه فذلك الى الوارث ثبوتاً لغيره •

قيل له : فان قال : لشيء من ماله هذا المال ليسه لى هذا من ذلك المال ، يعنى من مال قرب ماله ، هل يكون هذا اقرارا يثبت على وارثه حجة يزيله من ملكه •

قال : هذا عندى معنى يشبه الأول ، لأنه يمكن أن يكون هذا المال زال اليه من ذلك المال الذى قال : انه منه •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل بيعت شفعته ، ولم يعلم الشفيع لها أنها شفعة له ، وقد علم ببيعها الا أنه لا يعرف حقيقة الشفعة كيف هى ، حتى علم من بعد أن بيعت هذه الشفعة ، هل له شفعة حين علم أن له الشفعة ؟

قال : معنى انه اذا علم الشفيع بيع شفعته فلم يطلبها من حين ما يجب طلبها ، لأنه يعلم أنها شفعته فى علم العلماء ، بعد أن يعلم بالبيع

فليس له في ذلك عذر ، وتبطل شفيعته ، ولو لم يكن عالما بأنها شفيعته ،
ولا أعلم في ذلك اختلافا •

✽ مسألة :

وسألته عن ضاحية قسمت بين خمسة ، وعرف كل واحد منهم ماله ،
أيكرن هذا خمس أجائل وخمسة أموال ؟

قال : معى انه قيل : اذا كان القسم فيها بالعدل قسما يكون ثابتا ،
ويثبت الافتراق فيها فهى أموال ، ومعنى كل مال قائم بنفسه قل أو كثر .
ويكون لكل مال اجالة في أحكام ما يثبت فيه من الأحكام الاجائل ، وانما
معنى الأجائل ثبوت المال •

قلت له : أرأيت لو كان سهم من هذه الضاحية لا يبرز له عامل وحده
على الانفراد ، هل يدخل فيها الاختلاف لثبوت القسم ؟

قال : لا أعلم هذا في ثبوت هذا فيما يسقى على الأنهار والرساسى ،
وانما قيل عندى في مثل هذا في الذى يبرز له على الزجر والغرب وعندى
مثله اذا كان انما يحمل له الماء ، واذا كان لا يقع لكل واحد منهم بقدر
يبرز اليه عامل على الانفراد ، كان قسمه يدخل معنى المضرة ولا يحمل
الشركاء على المضرة الا أن يرضوا بذلك ، وهم بالغون •

ومعنى انه قد قيل : اذا كان المال ينقسم في النظر ولو لم يقسم
أن كل جزء منه مال قائم مثل الأول على الانفراد •

وقيل : انه لا يكون حكمه كذلك ، وأنه مال واحد ما لم يقسم في
النظر •

قلت : فكيف معنى السهام التى تجب بها القسمة ؟

قال : معى انه قد قيل لعله ما يسعى على الأنهار ، فحتى يكون لكل واحد منهم ما ينتفع به ولا مضرة عليه فيه مثل أن يفسل فيه النخلة ، ويقوم فيهما يكون له من قيام سعتها في أرضه ، وما لا يكون عليه ضرر في أموال الناس أو غيرها ، من الشجر الذى يساق اليه الماء ، ولا يكون على صاحبه مضرة •

قلت له : فان كانت هذه الأرض اذا كثر الماء سقيت بالأنهار ، واذا قلت سقيت بالزجر ، ما يكون الحكم عليها ؟

قال : معى انها تنقسم على ما لا يكون عليه فيه مضرة في الأحوال ، وهو على سبيل الزجر ، لأنه ليس عليه أن يعطل ماله في أحوال الزجر عند قلة الماء ، حتى تأتى كثرته ، وله أن يعمر ماله في كل حين ، الا أن تكون كذلك سنة الموضع حمل على السنة المدروكة •

✽ مسألة :

وفى امرأة بيعت لها شفعة ، فجاء زوجها فانتزع الشفعة وادعى أن المال قد زال اليه منذ سنة من زوجته ، وأقرت هى له بذلك ، هل يكون قولها هاهنا مقبولا ولو لم تقم على ذلك بينة بازالة هذا المال اليه على ما ذكرنا جميعا ، الا ما قلناه •

فمعى : انه اذا أراد بالشفعة على وجهها لنفسه ، وصح اقرار الزوجة له بوجه يستحق به المال من قبل بيع الشفعة •

قال : معى ان الشفعة له على هذا الوجه ، لأنه مستحق للمال بالاقرار ، لأنها كأنها أقرت له بالمال وبما يشفعه •

وقد قيل : ان الزوج يرد شفعة زوجته ، ولا تكلف الزوجة نسخة الزوج أن تطلب شفعتها كان مفاوضا لها أو غير مفاوض •

وقد قيل : حتى يكون مفاوضا لها ، وهذا عندي مما يؤكد الشفعة للزوج ان لو كانت الشفعة للزوجة ولو لم يزل حكمها الى الزوج تدبر ما وصفت *

* مسألة :

وسألته عن الذى يغمى بيتا على ساقية ، هل يجوز له ذلك ؟

قال : معنى انه ما لم تكن فى ذلك مضرة على أصحاب الساقية فى حال يمنعهم عن صلاح ساقيتهم ، أو يضر ماءهم ، فلا يضيق عليه أن يتسع فى ماله بلا مضرة *

قلت له : فان تولد من ذلك البناء مضرة على أصحاب الساقية فى حياة البانى ، أو وفاته ، هل عليه فى ذلك ضمان فى حياته ، أو يلزمه وزر بعد وفاته ؟

قال : معنى ان الحدث مضمون فى مال المحدث اذا كان هو أحدثه — عندي — فى حياته وبعد موته ان كان له مال ، قال : وأما الاثم ، فلا يبين لى اثم اذا كان واسعا له فى الأصل ، الا أن يضيق ما يجب عليه من ازالة الضرر اذا وقع *

قلت له : فان لم يكن له مال *

قال : معنى انه لم يكن له مال ، لم يبين لى أن يلزم الورثة شيء *

قلت له : فهل عليه أن يوصى به أنه حدث مزال ؟

قال : لا يبين لى أن عليه ذلك ، ولكن يعجبني بازال ما حدثت من الضرر منه *

قلت : فمن أراد أن يبنى جدارا ♦ على ماله له بستان أو غيره ،
هل له أن يقنطر على الساقية قنطرة يبنى عليها جدارا ولم يكن هنالك
جدار قبل ذلك أم ليس له ذلك ؟

قال : معى انه اذا لم يمنع أصحاب الساقية ذلك من صلاح ساقيتهم ،
ولم يضر بمائهم ، فهو عندى سواء ♦

قلت له : فان حدث من هذا البناء حدث ، ولم يعلم الذى أحدثه ،
أيلزمه ضمان بذلك — أو حتى يعلم الحدث ثم لا يزيله ؟

قال : معى اذا كان واسعا له فى الأصل ، فهو على حال السعة حتى
يعلم بحدوث ما يلزمه فيه اخراجه الضمان فيه ♦

قلت له : فان كان قاطع الطيانة أن يبنوا له على بستان وفى البستان
ساقية ولم يعلم بأمرهم أن يجعلوا على الساقية سباقا ، فسقف الطيانة
على الساقية ، وبنوا على ذلك السقف الجدار ، هل عليه فى ذلك ضمان
ما يحدث من ذلك السقف ؟

قال : معى انه انما يضمن ما أمرهم به من البناء ، وأما السقف فلا
يبين لى فيه ضمان اذا فعلوا بأمرهم ♦

قلت له : فان كان هذا السقف قد أضر بأصحاب الساقية ، هل
لأهله أن يزيلوه بلا رأى أصحابه ؟

قال : معى انه اذا أمكن له الحجة فى ذلك لم يحدث عليه حدث
حتى يحتج عليه وان لم تكن له حجة بوجه كان لهم عندى ذلك ♦

قلت له : فان كان الذى له الحدث فى موضع ما يتقيه أهل الساقية ،
ويخاف أن سألته إزالة هذا الحدث ، هل له أن يزيله من غير علمه ؟

قال : معنى انه اذا لم يكن يقدر على الحجة عليه ويتقيه ، ولم يكن يقدر على ذلك بالحكم من حاكم يكفيه ذلك لم تثبت عليه المضرة عن الحق ، وكان له أن يكون ان فعل ذلك ما يحكم به الحاكم له ان وصل الى الحاكم عند عدم الحكم بالحجة •

قلت له : فان جاء وقت ماء هذا ، ولم يمكنه أن يحتج على صاحب الحدث ، هل له أن يزيل الحدث ويمضى بمائه ؟

قال : معنى اذا كان في الحكم مزالا في معنى الحكم فلم يمكنه أن يبلغ الى ذلك حتى يقع عليه الضرر ، فلم يثبت عندي عليه الضرر ، وكان له أن يكون حاكما لنفسه اذا أمكنه ذلك •

✽ مسألة :

وعن رجل ورث من والده مالين بينهما طريق جائز أو غير جائز ، فحشت كرمه من أحد المالين على الطريق الى المال الثاني في حياة والده ، أيلزم الوارث ازالة هذه الكرمه أم لا ؟

قال : معنى انه اذا ورثها كذلك ، ولم يعلم باطل ذلك ، فأحسب أنه قد قيل : لا يزال حتى يعلم باطله •

قلت : فالقرط والسدر والزمام واللثب وغيرها من الأشجار مثل هذه الكرمه •

قال : لا أعلم أنه قيل في هذا مثل هذا ، وهو مزال اذا أحدث اذا كان مضرا •

ومعنى : أنه يرجد أنه قيل : اذا ثبت مثل هذه الأشجار على الأموال ، من كان له ، وثبتت في أيامه ، وخلفها على ورثته أنها لا تزال الا أن يكون باطلا •

❦ مسألة :

وعن سماد في الطريق ، فقال له رجل : السماد لنا ، هل يؤخذ بازالتة كله حتى يصح أنه على غيره ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان قال : هذا لى ولفلان ، هل يؤخذ بازالتة كله قبل مطالعة فلان ؟

قال : معى انه يؤخذ هذا الحاضر ، ولا يصدق على غيره ، لأنه مدعى ، ولأن الذى يقر به لنفسه داخل فى الحدث ، لا يتعمى من جملته أن لو كان كما قال المدعى •

قلت له : فاذا صح أن له فى هذا الحدث شريكا •

قال : معى ان الحاكم يأمر الحاضر بازالتة ، ويحكم بمقدار حصة شريكه فى ماله الحاضر الذى يؤخذ بإزالة الحدث ، أو لمن يستغنيه فى ازالته •

قلت له : فاذا كان سماد فى الطريق لا يعرف لمن هو ، ولا قدر على صحته ، من يؤخذ بذلك اذا أراد القائم بالأمر ازالته ؟

قال : يعجبنى اذا كان القوام بالأمر متصرفين فى ذلك ، وأمكن اخراجه فى موضع مباح يؤمن عليه من المباحات ، أعجبنى أن يخرج وتكون الأجرة فى اخراجه منه ، ويباع منه بقدر ، بقدر ذلك ، ويدع بحاله حيث يؤمن عليه من المباحات ، وان لم يمكن الا بيعه كله ، أعجبنى أن لا يدخل الحاكم فى ذلك ولا أصحابه ، ويؤخذ أرباب الأموال المشتعلة على المواضع بصلاح الطريق فان اعتلوا فى ذلك بعة أجارهم الحاكم ، الا أن يكون

(م ٦ — الجامع المفيد ج ٣)

اخراج ما صح من مثل هذا منه ، وتتولاه المدعية بالحكم من الحاكم لهم
في ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن المرتد عن الاسلام ، لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى انه يكون لورثته من أهل دينه من كان منهم من عصبه
أو رحم ، أو ذى فريضة اذا كانوا من أهل دينه الذى ارتد اليه ،
وكان من أهل عهد المسلمين ومن كان أولى منهم بحكم الاسلام فهو أولى •

قلت له : فان لم يكن له ورثة من أهل دينه ، من أهل عهد المسلمين
الا أن له ورثة أولادا صغارا ، ولدوا وهو مسلم ، ثم ارتدوا ، هل
لورثته من أهل العهد ممن ليس لهم ورثة برحم ولا عصبه ، لمن يكون
ميراثه ؟

قال : معنى انه يختلف فيه •

قال من قال : انه لأولاده الصغار من أهل الاسلام الذين ولدوا
عليه •

وقيل : انه للفقراء من أهل دينه من أهل العهد •

وقيل : يجعل في بيت مال الله •

قلت له : فعلى القول الآخر ان لم يكن أحد من الفقراء من أهل
دينه وكانوا أغنياء ، من أولى بميراثه أولاده الصغار ، أم أهل دينه من
أهل العهد ، ولو كانوا أغنياء ؟

قال : معنى انه يشبه أن يكون لأولاده الصغار ، على معنى الاختيار ،
ومعنى : أن الذى يجعل ميراثه لأهل دينه يجعل لهم كانوا أغنياء أو فقراء •

وكذلك معنى : أن الذى يجعل لأولاده يجعله لهم كانوا أغنياء أو فقراء ♦

قلت له : فان كانت له ورثة بالغون مسلمون وورثة مشركون فى دار الحرب من أهل الحرب ، من أولى بميراثه ؟

قال : معنى انه فى قول أصحابنا لا أعلم أنهم يورثون ورثة المسلمين فيه شيئاً ♦

ولا يعجبني أن يورث أهل الحرب ، فاذا كانوا على هذا أعجبني أن يكون فى بيت مال الله أولى من أن يدفع الى أهل الحرب ، لأن مال أهل الحرب شبه الغنيمة ، فهذه غنيمة لم يوجف عليها ، وما لم يوجف عليها من الغنائم ، فمعنى : انها لبيت مال الله ♦

قلت له : فان لم يكن بيت مال الله ، لمن يكون ميراثه ؟

قال : معنى انه على معنى قول من يجعله فى بيت مال الله ، اذا عدم ذلك أشبه عندى أن يكون للفقراء من المسلمين ♦

✽ مسألة :

وعن رجل قال فى مرضه : هذا المال لهذا المسجد ، هل يجوز بيع هذا المال فى اصلاح المسجد ان نقصت غلته من صلاحه ؟

قال : معنى يعتبر أمره ، فان كان أراد به أن تباع غلته أبيع ، وان كان يريد بذلك الوقف عليه ترك بحاله واستغل وجمع حتى يكفى المسجد ولم يبيع ، وان لم يعرف لم نتقدم فيه على شيء حتى يبين أمره أنه موقوف للثمرة ، ليجرى على ما يجرى عليه ، أو ليباع فيباع على ما صح فيه ♦

* مسألة :

وفي رجل يدعى موضعا في وسط مال آخر أنه له ، ورب المال حر ،
ثم مات المدعى ومات رب المال ، ثم جاء وارثه وادعاه وأراد أخذه ،
وأراد ورثة رب المال بيعه • هل لهم ذلك ما لم يصح على ذلك بينة •

قال : معنى انه اذا لم تثبت للأول حجة بدعواه من بينة ، أو قد
ثبت له ، فورثته عندي مثله •

قلت له : فان أحضر هذا المدعى بينة أنه له ، وأراد أن يزرعه ،
وطلب أن يخرج له ساقية في مال هذا اليه ، هل له ذلك — أم ليس له
ذلك الا أن يصح أنه كان يسقى من قبل ؟

قال : انه اذا لم يصح له ذلك الا بصحة أو بحجة •

قلت له : فان أدرك الى الموضع ساقية في مال هذا ، فادعى رب
المال أنها حدث عليه من رب الموضع ، وقال صاحب الموضع : انه أدرك
من المدعى منهما في ذلك •

قال : معنى انه اذا ثبتت حكمها مسقى أو ساقية ثابت لها حكم
فما أدرك من ذلك ، فمعنى حكمه قديم ، والمدعى في ازالته مدعى تلزمه
البينة أن أخرجها هو ، وادعى أنه كان مكانها ساقية للموضع ، غير أنه
لا يدركها قائمة العين ، هل له في ذلك حجة أم هو مدع ، وعليه
البينة وليس له ذلك ؟

قال : معنى انه اذا أقر بأحداثها في موضع كان فيه الساقية ، فيخرج
مدعىا حتى يصح دعواه •

* مسألة :

وعن جدار بين منزلين ، وقع وانهدم وخرب ما بينهما ، وعجز أحد رب المنزلين عن البناء من جهة ضيق يده ، وقال : ان يحضر في أرضه ، وطلب الآخر بنيانه ♦

قلت : هل يحكم عليه بذلك على ضعفه وعجزه عن البناء ؟

قال : معى انه قد قيل : اذا كان هذان المنزلان يسكنان ، فطلب المتساكنان الى بعضهما بعض المباناه ، كان عليهما أن لا يتساكنان الا بالمباناة الا أن يكون ممن يجوز لهما المساكنة مع بعضهم بعض ، وان كانوا كذلك ، أو كان بعضهم يعجز عن البناء ، ويضعف عن ذلك ♦

أعجبني أن لا يحمل عليه ضرر في البناء لغير ضرر يقع على جاره فيما لا يسعه ، وكان له عندى الخيار ان شاء بنى وكان ماله من هذا ديننا عليه الى ميسوره ، وان شاء لم يبن ، وان طلب أحدهما أن لا يسكن منزله ♦

فمعى انه قد قيل : ليس عليه مباناة الا بمساكنته ♦

قلت له : وكذلك ان كان أحد المنزلين أرضا خرابا لا عمار فيه والآخر عامر ، ووقع جدار العامر منهما مما يلى هذه الخراب ، فأحضره رب المنزل العامر ، وبستره بحضار ، ثم اشترى مشتر هذه الأرض الخراب من عند ربها من بعد وقوع هذا الجدار ، وبعد أن حضر رب المنزل هذا الحضار بينه وبين هذه الأرض ، فبنى هذه الأرض من الخراب وعمرها ، وطلب من رب المنزل الذى قد حضر الحضار بينه ، وبيئته قبل أن يشتري هو هذه الأرض ان يبانىه فضعف عن البناء ، هل يحكم عليه بذلك

قال : معى ان هذا والأول سواء اذا كان هذا بنى منزلا يسكنه وأراد سكنه ، والأول يسكن منزله ♦

ومعى : انه قليل : ليس الحضار يستر مما يحكم به ، ويحكم بينهم بالمباناة ، ويعجبني ذلك من حيث يكون الأغلب من أمور الناس ، لأن الحصون الأغلب معهم بالبناء ، وان كان يكون الأغلب من أمور الناس أن يكون الحصون معهم بالحضار كان على قوم مما يكون الأغلب مما هو عليه السنة عندي ♦

قلت له : وكذلك في أرضين خراب لا عمار فيهما ولا سكن الا عمارا كان بينهما ، ثم خرب ، وصار أرضا ، ثم أراد أن يعمرأ أرضهما ، فأحضر أحدهما حضارا يستر بينه وبين جاره ، فطلب الآخر أن يبانيه فيما بينهما ، فعجز هذا وضعف ، هل يحكم عليه بذلك ؟

قال : معى ان هذه جنس الأولى والثانية في أمر ثبوت البناء ، اذا كانت المنازل تسكن والمعنى فيها واحد عندي ♦

قلت له : وكذلك أن ينزع أحد رب هذين المنزلين اللذين قد وجبت عليهم المباناة ، فبنى مثل ما يقع عليه ، وهو نصف الجدار ، ولم يطلب الى جاره مباناة ، ثم طلب بعد الى جاره أن يبني النصف الباقي من الجدار الذى بينهما ، فقال الآخر أبانيك فيما بقى من الجدار ، وما قد بنيته أنت برأيك ولم تطلب الى فيه مباناة ، فليس على فيه شيء ♦

قلت : فما يجب عليهما في هذا ؟

قال : معى اذا قصد أن متبرعا الى بنى ذلك متطوعا ، فلا شيء له فيما تطوع به ، وان بناه بجهل فيما يلزمه أو بسبب من الأسباب بغير التطوع ، فأحب أن لا يضيع بناؤه ، ويحسب له ويكون على الآخر بقدر ما يلزمه من تمام المباناة من كراء الجمع من الأول والآخر ♦

❖ مسألة :

وعن مقايضة ثمرة النخلة بثمره نخلة عذقا بعذق أو عذقين بعذق
مثلا يتقايض ثمرة مقدام بثمره قرض ، وكلاهما قد عرفا بألوانهما ، أو
أحدهما قد عرف والآخر أحضر •

قلت : أيجوز ذلك أم لا ؟

قال : معى انهما اذا كانا مدركين جميعا وكان القياض بهما بعد المعرفة
من المقايضين بهما جميعا ، فذلك عندى مما يختلف فى ذلك ، وأما اذا لم
يكونا مدركين ، أو أحدهما فلا يجوز ذلك عندى ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ،
فاذا كانا مدركين فقول من يجيز ذلك أبين عندى وان كان القياض عذقا
بعذق بلا زيادة يجوز ذلك ، وكل ذلك سواء اذا كان فى الوقت معروف
مدرک •

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة وقيعة فى الأرض ، فبيعت الأرض ، هل لصاحب
النخلة شفعة فى الأرض اذ بيعت النخلة ، هل لصاحب الأرض شفعة فى
النخلة ؟

قال : معى ان الأرض تشفع النخلة ، والنخلة لا تشفع الأرض •

❖ مسألة :

وسئل عن النخلة الواقعية فى الأرض • هل لصاحب النخلة أن
يسقيها وهى أرض لرجل أم ليس له ذلك ؟

قال : معى انها تكون على ما أدركت ، ان كانت تسقى فى الأول
فهى على ذلك ، وان لم تكن تسقى كانت على حالها •

❖ مسألة :

وسئل عن مساقاة المياه في ليل الحر ونهاره ، فقال رجل لآخر :
خذ مني أثرين من الليل فأعطني أثرا واحدا في النهار ، أو كان في
أيام الشتاء فطلب أن يعطيه أثرين من النهار ويأخذ أثرا من الليل
على سبيل القرض ، أيجوز ذلك لهما أم لا ؟

❖ مسألة :

وسئل عن رجل بينه وبين رجل بالغ شركة في نخـل ، فطلب
أن يقاسمه فامتنع عن ذلك • هل لهذا أن يأخذ حصته بالتعذيب ويدع
حصـة هذا الرجل في رؤوس النخل ؟

قال : معى انه اذا امتنع كان عندى بمنزلة اليتيم والغائب اذا لم
يقدر على المحاكمة •

قلت له : رأيـت ان طلب اليه ذلك بينه وبينه ، أو أرسل اليه
أحدا ولم يرفع عليه • هل له ذلك ؟

قال : معى انه اذا قدر على الحكم وأمكنه لم تنتـطـع حـجـته ،
وأما اذا لم يقدر على الحكم ولم يمكنه وأمتنع شريكه مما يلزمه ، كان
بمنزلة اليتيم والغائب عندى •

قال : معى انه اذا أرسل اليه من يقوم له به الحجة عليه •

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة على رأس وجـين بين ساقيتين • هل يكون لهذه
النخلة جانبى الساقيتين أم جانب أحد الساقيتين ، أم لا يكون لها
الا موضعها •

قال : معنى ان هذا وجين واحد ، وعندى أنها تقايس ما كان على الوجينين جميعا اذا كانت عاضدية •

قلت له : فان كان وجين بين ساقيتين وفي الوجين نخلة من أصل النخلة الى أحد الساقيتين أقل من ثلاثة أذرع ، وكذلك من أصل النخلة الى الساقية الأخرى أقل من ثلاثة أذرع ، ما يكون حكم هذه النخلة تقايس ما كان على الساقيتين جميعا مما يلى هذه النخلة أم انما يقايس أحد الجانبين ؟

قال : معنى انها اذا كانت تخرج على هذه الصفة ، فهي عندى عاضدية على الساقيتين جميعا ، وكان لها أن تقايس ما كان على الوجينين جميعا •

❦ مسألة :

وسئل عن رجلين لهما منزل ، أو لهما أرض ، ولكل واحد باب ينفذان من طريق لهما تلقى الطريق الجائز ، ليس على طريقهما هذه الا بابان لهما ، وهى منفذهما ، فباع أحدهما شيئا من منزله هذا ، أو شيئا من أرضه هذه التى طريقها فى هذه الطريق أو هذه الأرض أو هذا المستبرأ وأراد الطريق الجائز ، أراد المشتري لنصف هذا المنزل أو لنصف هذه الأرض التى طريقها فى هذه الطريق أن يبنى أرضه ، ويجعل بابا الى هذه الطريق ، ويمر معها فى هذه الطريق ، لأنه اشترى أرضا طريقها فى هذه الطريق غير أن البائع لم يشترط له طريقا فى هذه الأرض التى باعها •

قلت له : فهل يجوز له أن يفتح بابا الى هذه الطريق ولم يشترط له بابا فيها ؟

قال : معنى انه قد قيل : اذا اشترى منزلا أو أرضا ومنزلا ومالا ولم يشترط طريقا ، وللمال طريق معروف ، ان للمشتري أن يتطرق للماله حيث ثبتت طريق المال على سبيل ما أدركت الطريق ، ويثبت له ذلك •

وقد قيل : انه لا يثبت له الا ما اشترى جميعا حتى يشترط الطريق أو المسقى ، فان اختلفا في ذلك وكان عليهما الضرر في اثبات البيع على قطع الطريق أو المسقى عن المشتري واثبات الطريق والمسقى على البائع انتقض البيع الا أن يتأمما على شيء فذلك اليهما ، فان كنت أردت هذا المعنى فعلى هذا يخرج عندي ، وان كنت أردت أنه جعل الأرض منزلا ، أو أراد أن يتطرق الى المنزل ، فله عندي •

واذا ثبت عندى الى الطريق الى الأرض أن يجعلها منزلا ، ويتطرق فيها الى منزله ، ولا يزداد في الطريق على طريق الأموال باحداثه المنزل •

قلت له : وكذلك ان كان طريق هذين المنزلين في هذه الطريق وليس هذه الطريق الا لاثنتين ، فالطريق لهما نصفان ، فباع أحدهما نصف منزله لرجلين فجعل كل واحد منهما بابا الى هذه الطريق ، فصار فيها أربعة أبواب بعد أن كان فيها بابان ، فمنعهم ذلك رب المنزل الآخر ، وقال : هذه الطريق انما تمر الى بابين ، فلا يفتح باب ثالث ولا باب رابع ، وقد شرط لهما البائع الطريق أو لم يشترط •

قلت له : فما يحكم لهما وعليهما في هذا كان المشتري يقدر على طريق يوصله الى الطريق الجائز أو لا ؟

قال : معنى انه قد قيل : اذا كانت الطريق غير جائز ، لم يجز لأحد أن يفتح فيها بابا أن يحدث فيها بابا لم يكن الا برأى أرباب الطريق ، واذا ثبت للمشتري لهذا المنزل طريق ، ولم يثبت لهم فتح

— ٩١ —

أبواب كان لهم أن يتطرقوا على سبيل ما يتطرق البائع ، وإذا صار المال للمشتري بين خمسة أموال وانقسم •

فقد قيل : انه يصير الطريق بذلك جائزا اذا ثبت لهم الطريق ، وصار المال لهم على هذه الطريق بذلك جائزا اذا ثبت لهم الطريق ، وصار المال لهم على هذه الطريق خمسة أموال فصاعدا •

وأما ان كان خمسة أموال مشاعة ، أو منها مشاع غير مقسوم فمعى : انه فى بعض القول : انه اذا كان ينقسم ان لو قسم كان أموالا ، وكانت الطريق به جائزا •

وفى بعض القول : انه اذا كان مشاعا ولم يقسم فهو بمنزلة المال الواحد اذا كان مشاعا ، ولو كان أكثر من خمسة أموال •

قلت له : وكذلك ان قال المشتري لهذا المنزل أو هذه الأرض للبائع : ان شئت فأخرج لى طريقا للمنزل الذى بعته لى ، أو للأرض التى بعته لى ، وان شئت فأقلنى فقال البائع : ما حكم به على المسلمون فأنا له تبع •

قال : معى انه قد مضى القول فى أول المسألة ، وما يشبه معنى الاختلاف فانظر فى ذلك •

قلت له : وهل يخرج له طريقا بالثمن يوصله الى الطريق الجائز ؟

قال : اذا علم ذلك فى هذا الموضع ، ولا يخرج عندى الا على أخذ المعينين :

اما أن يثبت له التطرق على حسب ما أدركت الطريق بثبوت المال له ، واما أن ينقض عنه البيع بالضرر ، واما يثبت عليه اذا لم يكن عليه ضرر الا أن يتفقا على ذلك أو شىء منه ، فذلك اليهم •

❦ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله : عن رجل فسل في ماله فسلا فأناف
منها خوصة على مال جاره • هل يلزمه إزالة ما أناف على أرض جاره ،
وان لم يطلب اليه ذلك الا بعد أن يطلب اليه إزالته ؟

قال : معنى انه اذا كان ذلك مما يضر بجاره وكان هو المحدث
لذلك ، فما تولد من فعله من مضرة كان عليه إصراؤه ، ولو لم يطلب اليه
جاره ذلك •

قلت له : فاذا فسل وأضر بجاره عروق نخلة من فسالته من غير
النخل • هل يكون عليه إزالة العروق أم لا ؟

قال : معنى لا أعلم أن أحدا يقول بذلك صرف العروق التي في أرض
جاره •

قلت له : لمن تكون هذه العروق ؟ لصاحب الأرض أو لصاحب النخل
واذا أراد صاحب الأرض أن يبدع أرضه بقطع عروق هذه النخلة ،
يكون له أم لا ؟

قال : معنى ان العروق لصاحب الأرض ، وله أن يحفر أرضه
ويزيل عنها المضرة اذا كان مقصده لإزالة الضرر من أرضه ، وأما اذا
أراد بحفره قطع العروق ، ويقصد الضرر بنخل جاره لم يكن له ذلك •

❦ مسألة :

وسئل عن ساقية تسقى مالا لرجل ، وعليها أربع نخلات
عراضد • هل تكون هذه الساقية حكم الساقية الجائز ؟

قال : معنى ان عليها خمسة أموال ، اذا كان على خمسة أموال
فهي جائز •

— ٩٣ —

قلت له : ولو كانت هذه النخلة عواضد لا حياض لها ، فهي بمنزلة الأموال على السواقي •

قال : هكذا عندي •

قلت له : فهل تكون هذه الساقية جائزا من أسفل من النخلات الأربع •

قال : معي انها لا تكون جائزا اذا كانت الأموال في أعلى الساقية •

وعندي انه قيل : انما يحسب مما أسفل من الأموال عن الساقية •

قلت له : فان كان أصل واحد فيه فيه خمس نخلات ، كل نخلة لرجل ، وليس أسفل منهن مال لأحد • هل تكون الساقية التي تسقى هذه خمس النخلات جائزا ؟

قال : معي انها خمسة أموال ، وقد مضى القول عندي •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل اشترى منزلا ، وآخر ورث منزلا ، وبينهما جدار ، فقال المشتري : انه اشترى هذا المنزل بما يستحق ، ما يكون حكم هذا الجدار على هذه الصفة ؟

قال : معي ان الشراء والميراث سواء ، وقد قيل : اذا كان الجدار بين المنزلين ليس عليه حجة يستحق به أحدهما فهو بينهما •

قلت له : فان كان لازما بأحدهما دون الآخر • هل يكون التراقه حجة له ويكون له دون الآخر ؟

قال : لا فرق معي في ذلك على هذا ، فهذا آخر ما كان منه •

وقال : قيل : هذا لا يكون معي ذلك حجة على معنى قوله •

❖ مسألة :

وسئل عن مسجد جعل له صرخة زيادة فيه .

قال : متى انه يكون له اذا جعل له ذلك الجاعل له .

قيل له : فان كان هذا المسجد وصية ، أيجوز أن يعمر بها هذه الصرخة ؟

قال : متى ان كانت الوصية لهذا المسجد قبل أن تحدث فيه الصرخة لم يجز عندي أن تصلح منه هذه الصرخة ، فان كان بعد أن جعل ذلك جاز عندي .

❖ مسألة :

وسئل عن مال المسجد . هل قيل : يجوز أن يحصب هذا المسجد من غلة هذا المال ؟

قال : متى انه قيل : لا يحصب من غلة هذا المال .

قيل له : فيجوز أن يعطى القيم على صلاح المسجد من غلة هذا المال ؟

قال : متى انه اذا قيل : اذا كان انما قيامه في صلاحه أن يلتقط منه اللقط ويكتسه وغير ذلك فلا يعجبني أن يعطى شيئاً .

قلت له : فان كان من المسجد هدم أو تراب يجتمع . هل يجوز أن يخرج ذلك من مال المسجد ؟

قال : اذا كان خارجا من معنى ما يحدث ، أعجبنى أن يخرج من ماله اذا كان صلاحا للمسجد .

— ٩٥ —

قيل له : فالمرآغة في المسجد من التراب اذا كان ذلك في المسجد •
هل يجوز أن يستأجر لذلك من يستقى عليه ماء ويصلحه من مال
المسجد ؟

قال : معى انه اذا كان مسجدا قائما ليس ذلك حدث كان ذلك
عندى على العمار وليس اصلاح ذلك من مال المسجد •

قيل له : فان كان في المسجد نجاسة : عذرة أو غيرها • هل يخرج
ذلك من غلة مال المسجد أم لا ؟

قال : يعجبني أن يخرج ، لأنه يكون مسجدا نجسا •

قيل له : وكذلك لو كانت النجاسة في موضع واحد من المسجد •
هل يصلح ذلك من ماله ؟

قال : هكذا عندى •

قيل له : فان كان جدار من مال المسجد مائلا ، وخيف عليه أن
يقع • هل يجوز أن تبني له نقصة تمسك الجدار ، ويكون ذلك
من مال المسجد ؟

قال : يعجبني اذا كان منه ذلك صلاحا أن يكون من مال المسجد •

❦ مسألة :

وسئل عن نخلة نشأ تحتها قرين أصله زال لجذعه ، فمال في
الطريق ومات صاحب النخلة • هل يزال أم لا ؟

قال : معى انه يزال عن الطريق •

قلت له : فاذا كان القرين لم يقطع الطريق ولم يستفرغها ، غير

أن جذعه مائل في جانب الطريق ، لا مخرج لجذعه عن هذا الطريق ،
أيزال أم لا ؟

قال : معى انه يزال حد الطريق في شىء من الطريق •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل له خلاء قرب منزل رجل ، فأراد الرجل أن يجعل
في منزله مصلى ، فطلب صرف المضرة عنه ، فنظر فإذا الخلاء ليس
فيه مضرة الا في المصلى وحده • هل يحكم على رب الخلاء أن يبنى
جدارا سترة لحال مصلى جاره ، ورفع عليه ، كم يحكم عليه
أن يبنى ؟

قال : معى انه اذا كان الخلاء سابقا ولم تكن فيه مضرة يجب
بها صرفه الا من طريق حدوث المصلى ، لم يكن عندى على صاحب
الخلاء أن يبنى ، وصاحب المصلى بالخيار بين أن يبنى لنفسه سترة
أو يدع ذلك •

قيل له : وكذلك ان كان خلاء قرب منزل رجل ، والغار يحمل
منه العذرة الى منزل الرجل • هل يحكم بازالته ؟

قال : معى انه يحكم عليه بازالة المضرة المحدثه على جاره ان كان
محدثا لها ، فان لم تكن عليه مضرة الا حمل الغار العذرة ، لم تكن
ذلك مضرة عندى من المحدث ، لأن الغار لا يمتنع حمل ذلك ، وعلى
رب المنزل أن يحتال لنفسه في صرف المضرة لذلك ما أمكنه ، أم يدع
ذلك •

قيل له : وكذلك ان كان يشم رائحة الخلاء من منزل الرجل ،
أو من حائط منزله • هل يحكم بازالة هذا الخلاء عنه ؟

قال : معى اذا لم تكن الا الرائحة أمر بصرف أذى الرائحة اذا حدثت بما شاء حتى يصرفها عن جاره ، وان كان فيه مضرة غير ذلك صرف المضرة •

قيل له : فان كان محدث هذا الخلاء قد مات وتثبت مضرته على جاره • هل يحكم على وارث هذا الخلاء أو مشتريه بصرف هذه المضرة من هذا الخلاء عن جاره ؟

قال : معى انه لا يؤخذ المشتري ولا الوارث بما حدث من فعل غيره ، ولكن يمنع من ادخال المضرة : من فعل وما يتولد من فعله من مضرة ، وكان عليه صرف المضرة مما يحدث من فعله •

❖ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله : عن الوالد اذا نحل ولده الصغير نحلا • هل يثبت له ذلك اذا بلغ وقبضه ؟

قال : معى ان بعضا يقول : ان عطية الوالد لولده الصغير ليست بشيء ، ومن أعطى ولده الصغير ، وكان له فكأنما جعل من ماله فى ماله • وفى بعض القول : انه اذا بلغ الصبى وأحرز تثبت العطية •

قيل له : وكذلك ان وهب له هبة ، أو أعطاه عطية ، فبلغ الصبى وقبضها • هل يثبت له ذلك ؟

قال : معى ان قيل ان النحل والعطية والهبة ، كل ذلك سواء فى مثل هذا ، وقد مضى القول فى ذلك عندى •

قيل له : وكذلك رجل نحل صبيا يتيما نحلا • هل يثبت ذلك اذا

— ٩٨ —

لم يقبضه أحد أو أعطاه عطية أو وهب له هبة فلم يقبضها له أحد ،
أثبت له ؟

قال : معى انه قيل : ان عطية الصبي من غير والده ثابتة ،
ولا احراز عليه حتى يبلغ ، فاذا بلغ فلم يحرز حتى يرجع المعطى
عن عطيته كانت له الرجعة •

وان أحرز له في صباه من يكون احرازه له احرازاً : من وكيل
أو وصى أو والد وما أشبه ذلك من الأرحام وغيرهم ، اذا لم يكن له
وكيل أو وصى أو محتسب مثل هؤلاء ، كان احرازاً عليه ، ولم يكن
عليه احراز بعد بلوغه •

ومعى : انه في بعض القول : ان من أعطى صبياً عطية غير ولده
فكانما نقل من ماله الى مال غيره ، فاذا ثبت معنى هذا لم يكن عليه
احراز بعد البلوغ •

❦ مسألة :

وسئل عن بستان يدخل من باب لجماعة ، فمنهم من يمر عليه
طريق فيه مال آخر ومنهم ساقية ، فأبيع المال الذى له الطريق
أو الساقية ، فطلب الشفعة من له في البستان شئ ، وليس له طريق
ولا ساقية • هل له ذلك دون الآخرين ؟

قال : معى انه قد قيل : لكل من طلب منهم ، لأن الباب والطريق
يجمعهم جميعاً في بعض القول •

❦ مسألة :

وسألت عن رجل ورث مالا من أبيه ، وفيه لقوم مسقى في موضع
قد أدركه فيه ثم ان أصحاب الساقية طلبوا أن يحولوها في موضع آخر
من ماله ويتركوا موضعها الأول • هل لهم ذلك ؟

قال : معى أن ليس لهم ذلك على صاحب الأرض ، فاذا أراد أن ييمضوا ماءهم حيث أدركوا مسقامهم ، فذلك اليهم والا فيمضوه في مالهم حيث شاءوا وأما في ماله فليس لهم ذلك •

❦ مسألة :

وعن رجل عليه لقوم ساقية تجرى في ماله • هل يجوز له أن يحولها في موضع آخر من ماله أم ليس ذلك ؟

قال : معى انه يختلف في مثل هذا ، ففي بعض القول : ان له تحويلها الى أربعين ذراعا اذا لم تكن في ذلك مضرة •

وفي بعض القول : أن ليس له ذلك على حال ويدع مسقامهم ما لم يكن ذلك عليه ، كذلك ليس له عليهم •

قلت له : فاذا ادعى أصحاب الساقية الذين أرادوا أن يحولوها من موضعها الى موضع آخر من مال من هي في ماله ، وادعوا أنها كانت في موضع غير هذا الموضع التى هي في يده ، وان والد هذا حولها من موضعها الأول وقد مات الذى يدعون أنه حولها ، فطلبوا ردها الى موضعها الأول • هل لهم ذلك على الرجل في ماله ؟

قال : معى أن ليس لهم ذلك الا أن يصح أن المحول لها حولها باطلا ، لا يجوز بلا حجة له في ذلك قد مات وماتت حجتة ولو صح تحويله لها الى أكثر من أربعين ذراعا ، لأنه يمكن أن يكون حولها بحق من الأصل فاذا لم يطلب اليه ذلك ، ولم تقم عليه الحجة حتى مات ثبت ما أحدثه حتى يصح باطله بموت محدثه •

قلت له : فان شهدت البينة أن هذه الساقية كانت في غير هذا الموضع ولم يحدوا أى موضع • هل تحول الساقية بهذه الشهادة عن موضعها ؟

— ١٠٠ —

قال : معنى انها لا تحول الا أن يصح أنها حولت باطلا ، اذا كان الذى حولها باطلا لعله هالكا •

﴿ مسألة :

وسئل عن رجل فى يده أمانة لرجل ، فهلك من له الأمانة وخلف ورثة ، فيهم البالغ واليتيم فطلب البالغون أن تقسم لهم حصتهم منها ، وتكون حصة الأيتام فى يده من غير أن يحضر الى الحاكم •

قال : معنى انه لا يجوز له أن يقسم هذه الأمانة الا بحضرة وكيل من حاكم أو وصى من الأب ، لأنه اذا سلم من غير وكيل من حاكم ولا وصى هذا المال ، وسلم الى البالغين حصتهم ، وبقيت حصة الأيتام ثم تلفت ، كان الأيتام عندى شركاء للبالغين فى حصتهم التى صارت اليهم الا أن يصير البالغون فيحال لا يقدرّون على حاكم أن يقيم وكيلاً للأيتام •

فمعنى : انه على قول من يقول : انهم اذا صاروا بهذه الحال ، جاز لهم أن يأخذوا بقدر حصتهم من هذا المال •

ومعنى : انه اذا سلم البالغين • هل على هذه فهو ضامن على كل حال الا أن يصير الأيتام الى مالهم كما صار البالغون الى مالهم الا بحجة حق •

﴿ مسألة :

وسألته عن الأحداث فى الطريق اذا شہر انكار الحاكم للأحداث ثم أحدث حدثا ، ثم سهادا وحجارة ، أو ما أشبه ذلك • هل للحاكم أن يعاقب من فعل ذلك من غير حجة عليه ولا تقدمة ولا يمدده فى اخراجه ؟

- ١٠١ -

قال : معنى انه اذا صح عليه أنه أحدث ذلك بعد المعرفة في التقدمة أن لا يفعل ، وكان الحاكم قد تقدم ألا يفعل شيئاً من ذلك ، ولم يكن له وجه يحتمل عذره في ذلك فعليه العقوبة •

قلت له : فهل لمن أراد أن يخرج سماداً من منزله أن يطرحه في الطريق الجائز مثل يوم أو يومين أو نصف يوم الى أن يحمله ؟

قال : معنى ان في بعض القول : أن ليس له ذلك على حال ، ويمنع من ذلك •

وفي بعض القول : انه له أن ينتفع بالطرق الجوائز مالم يبين في ذلك مضرة ، فيطرحه في أول النهار ويخرجه في آخره ، وقال أبو عبد الله : محمد بن ابراهيم — حفظه الله — في التراب : يطرح في أول النهار ويخرجه في آخر النهار اذا لم يكن تراباً نجساً ، كتبت معنى قوله •

❦ مسألة :

وسألته عن الجدار اذا كان بين منزلين • هل لصاحب أحد المنزلين أن ينتفع به : يغشى أو يعرش عليه ، أو يجعل عليه شيئاً ؟

قال : معنى انه اذا لم يكن له خالصاً لم يكن له أن ينتفع به الا برأى شريكه •

❦ مسألة :

وسئل عن جدارين مصفوفين أدركا كذلك غمء كل واحد على جداره أراد صاحب الجدارين أن يزيله ومتى أزاله لحق الجدار الآخر الضرر • هل له أن يزيله أم لا ؟

- ١٠٢ -

قال : معى ان ليس له أن يدخل على جاره الضرر اذا لم يدركه
هذين الجدارين الا على هذه الصفة •

قلت له : فان كان أحد الجدارين مغمى عليه والآخر ليس له
غماء وأراد صاحب الجدار الذى ليس عليه غماء أن يهدمه • هل
له ذلك ؟

قال : معى انه اذا كان هذا الجدار لهذا الرجل خالصا له ، فله
أن يفعل فى جداره ما أراد ، اذا لم يلحق جدار جاره الضرر ، فله ذلك
يفعل فى جداره ما أراد •

قلت له : فان بنى كل واحد منهما جدارا مصفوا فأراد أحدهما
أن يطرح جداره ، فله ذلك ، ولو لحق جدار جاره الضرر ، وأما الذى
أدرك هذين الجدارين بحالهما ، ولا يعرف كيف كان أساسهما ، لم يكن
له عندى أن يزيله ، اذا كان فى ازالته ضرر يلحق جدار جاره ، وأما هذا
فهما اللذان أحدثا الجدارين ، فلكل واحد منهما أن يفعل فى جداره
ما أراد •

قلت له : فاذا كان جدار بين منزلين غماء أحد المنزلين على هذا
الجدار ، والمنزل الآخر ليس له غماء عليه ، لمن يكون هذا الجدار
لصاحب الغماء — أم يكون الجدار بين المنزلين لصاحبهما ؟

قال : معى انه قيل : اذا كان الجدار بين منزلين ، ولم يعرف
لمن هو ، انه لهما بالحكم •

ومعى : انه قيل : يترك بحاله حتى يصح عليه أحدهما بيئة •

وعندى قد قيل : ان الغماء على الجدار يقوم مقام اليد واذا
ثبت منى اليد لأحد الخصمين ، كان على الآخر البيئة •

❖ مسألة :

وعن رجل في منزله لرجل نخلة ، فيصل صاحب النخلة ، ليخرف نخلاته أو يحصدها أو يسحرها أو ينبتها ، فيقول له صاحب البيت : ان بيته فيه ثفل من أهله ، ولا يمكن الدخول عليهم • هل يلزمه الوقوف ولو أياما أم لا ؟

قال : معنى انه لا يعمل على أحد الفريقين ضرر ، ويقتضى في ذلك معنا سنة ما أدركت عليه هذه النخلة في الدخول عليها ، فان اختلفا في ذلك رجعا الى نظر العدول ويجتهد العدول حتى لا يكون على أحدهما ضرر الا أن تصح البيئة •

❖ مسألة :

وسئل عن نخلة وقبعة في أرض تحتها صرم صغار وكبار ، لمن يكون هذا الصرم ؟

قال : معنى انه ما كان من الصرم في جذع النخلة فهو لمصلحة النخلة ، وما كان في الأرض تحت النخلة وليس بعالق في جذع النخلة فهو لمصاحب الأرض وعلى صاحب النخلة أن يزيل ما أضر الرجل من الصرم •

قال : معنى انه ما كان من الصرم في جذع النخلة •

❖ مسألة :

وسئل عن فقير زرع طريقا جائزا ، أو طريقا ساقيا يساق وثمر زراعتة منها ، وهذان الطريقان منذ زرعهما الى أن حصد زراعتة كانا مستغنيا عن المشى فيهما لأنهما في أرض خراب ، ليس يمشى فيها أحد •

قلت : أيسعه أخذ ذلك لفقره وحاجته أم هو ظالم آثم ؟

قال : معى ان هذه الطريق الجائز على وجوه : فان كانت مما يجرى عليها الأملاك فهى ملك لأربابها ، قتلوا أو كثروا ، وإذا كانت مما لا تجرى عليها الأملاك ولا ينقطع على حال ، فمعى انه قيل : ان ما أثمر فيها من شجر كان فى صلاحها ، فاذا كان على هذا المعنى كان ثمرها من الزراعة فى صلاحها ♦

ويعجبنى : أن يكون للزارع اذا دخل فى ذلك على ما يظن أنه يسعه بذره وعناؤه لأن هذا يشبه السبب ومعنى الاباحة والانتفاع بالطريق ♦

وأرجو أنه فى بعض القول : ان ثمرة ما أثمر من شجر الطريق للفقراء ، فعلى هذا القول : ان كان له معنى تكون ثمرة هذه الزراعة للزارع ، وأما الاثم والظلم بما لم يقع اثم للمسلمين فى طريقهم فى حين أحدث المحدث فيها الى أن زال المحدث ، فأرجو أنه لا يهلك بذلك اذا تاب فى الجملة ، أو من ذلك بعد علمه ♦

❦ مسألة :

وعن نخلة لرجل وتحتها قرين لآخر ، وقد اشتبك خوص القرين بجذع النخلة فلا يكاد صاحب النخلة يطلع نخلته من اشتباك خوص القرين بها فطلب اصراف ذلك الخوص عن جذع نخلته ، واذا صرف الخوص لم يبق فى القرين الا نحو العشر من الخوص ♦

قلت : أيلزمه صاحب القرين ذلك أم لا يلزمه ؟

قال : الله أعلم ، ولا أعرف معنى هذا القرين ولا ما حكمه الا أنه لا يثبت عندى ضرر بلازم حكم ولا يحمل ضرر بلازم حكم الا أن يجب بمالا يشك فيه ♦

✽ مسألة :

وعن خوص نخلة القرين اذا كانت أطرافه تستقر ثمرة نخلة الرجل التي تحت القرين ، ولا يمكنه تحديرها ولا تسجيرها ولا خرافها حتى يقصفها •

قلت : أيقصفه ويسور ثمرة نخلته ؟ أم انما يقصفه صاحب القرين ؟

قال : معى اذا ثبت صرف ذلك فى الحكم ، وأمكن الحجة على صاحب المال ، كان ذلك عندى اليه ليحتج عليه ، فان فعل والا صرف ، وان لم يثبت صرف ذلك فإلله أعلم ، ولا أعرف معنى هذا •

قلت له : فان قصفه هو بلا حجة على صاحب القرين يلزمه الغرم ويكون آثما أم لا غرم عليه ولا اثم ؟

فمعى : انه اذا كان فى الأصل مصروفا ان لو أصح احتج عليه فلم يحتج عليه ، وكان لابد على كل حال من -رفه ، فلا يبين لى فى ذلك اثم ؟

ولكنه قيل : عليه ضمان ذلك ألا أن يؤديه الى ربه ، ولا يضمنه قائما وانما يضمنه مقطوعا اذا قضى فى الحجة ، وان كان فى الأصل غير مصروف ولا مقطوع ففعل ذلك •

فمعى : انه لا يتعربى من الضمان والاثم ، ويضمن على هذا الوجه قائما •

✽ مسألة :

وعن رجل اشترى نخلا وماء ، وطلب الشفيع شفعة من الماء ، فقال المشتري : اذا أخذت الماء فخذ المال فان النخل لا تصلح الا بالشرب ، قلت : أليزم الشفيع أم لا ؟

قال : معى انه قيل : ان الشفيغ بالخيار : ان شاء أخذ الجميع وان شاء ترك الجميع ، وليس له أن يأخذ الماء ويترك النخل ، ليكون في ذلك الضرر على المشتري •

وأرجو أنه قيل : ان له أن يأخذ شفعته من الماء وليس عليه أن يتركها ولا عليه أن يأخذ شفعته ولا أحب أن يتبع مالك ضررا على أحد الفريقين في نظر العدول ، وأحب أن يرجعوا في هذا الى رأى نظر أهل العلم في ذلك : في صرف المضرة عنهما جميعا •

✽ مسألة :

وعن رجل أراد أن يشتري من رجل نخلة فقال الشفيغ : تلك النخلة شفعتى ولا أدعها لأحد فاشتراها المشتري بعشرين درهما ، وهى تساوى خمسة دراهم لكى لا تؤخذ منه بالشفعة ، واشترط ذلك على الشفيغ •

قلت : أياكون آثما مخطئا في ذلك أم لا اثم عليه في ذلك ؟

قال : معى انه ان أراد بذلك الضرر على الشفيغ ، فلا آثم عليه الاثم ، وان لم يرد بذلك ضررا الا ما يجب من الشراء والبلوغ اليه ، فلا يبين لى عليه في ذلك اثم ، وللشفيغ الخيار اذا وجبت له الشفعة ان شاء أخذ وان شاء ترك •

✽ مسألة :

وعن طريق الساقى اذا كانت تفضى من جائز الى جائز ، وكان فيها الأكثر في أرض لرجل فأراد الرجل أن يحولها في أرضه مما شرقى وهى غربية ، أو مما غربى وهى شرقية ، ويخلط الأول في أرضه وهذه الطريق أيضا تفضى من تلك الجائز الى أن تلقى تلك الجائز الأخرى •

— ١٠٧ —

قلت : يجوز له ذلك أم لا يجوز ؟

قال : معى انه اذا كانت الطريق تنفضى من جائز الى جائز ، ولا يصح من أمرها الا هكذا ، فحكمها عندى حكم الجائز ، وتحويل الطريق عندى مختلف فى الحالتين منها ، ولعلك قد وقفت على الاختلاف فى ذلك •

✽ مسألة :

وعن رجل له كرمة يحشيتها على طريق جائز أو ساقية ومات على ذلك ، ولم يغير عليه أحد ولم ينكر ، ثم ورثته أرادوا ذلك أيضا فمنعهم الناس •

قلت له : هل يثبت لهم ما كان قد فعله الهالك أو لا يثبت ؟

قال : معى ان الذى يثبت من قبل الهالك لا يغير حتى يعلم باطله ما احتمله فيه بوجه من الوجوه ، ولا يقرون أنهم يحدثون حدثا غير ذلك الا بحجة حق •

✽ مسألة :

وعن رجل له أصل كرمة فى أرضه وحشاها فى أرض غيره ، فلم يظهر من صاحب الأرض نكير ولا تغيير الى أن مات صاحب الكرمة ، فلما أراد الوارث أن يحش الكرمة كما كان صاحبها يحشها منعه صاحب الأرض ، وقال : ان كان أعطاه ذلك عن طيب نفس منه الآن فلا تطيب نفسه ، وقال الوارث : أنا لا أعرف حقيقة قولك •

قلت : أيتب على صاحب الأرض أن يحش كرمته عليه ؟

قال : معى انه ما قد حش الهالك من الكرمة فى الأرض فلا يصرف عندى ما قد ثبت ، ويصرف عنه ما أراد من الكرمة ، ومن غيره •

وقيل : ان ماتت هذه الكرمة وأراد الوارث أن يزرع كرمة أخرى يحشيها مكانها لم يكن له ذلك في أرض غيره .

❦ مسألة :

وسئل عن رجل له حفرة على شفير الوادي فجرى السيل فطرح في تلك الحفرة نخلة وطبخ عليها ما يكون حكم هذه النخلة لصاحب الحفرة أم لا ؟

قال : معى انه ان كانت هذه النخلة في موضع يكون الأغلب منها تكون مباحة لا يقع عليها ملك ولا حجر لأحد ولا وجه من الوجوه ، فعندى أنه يجوز الانتفاع بها وأخذها ، وان كان الأغلب من أمرها لا تكون لا مربوبة في موضعها ، ولم يعرف أربابها ولا معناها أثبته عندى معنى اللقطة فيها .

قلت له : وكذلك فيما آذته السيول في الأرض المربوبة من الجذوع والنخل والحطب والسماذ ؟

قال : معى انه ما يثبت حكمه على الأغلب أنه مربوب فهو في منزلة اللقطة ، وما لم يثبت حكمه مربوبا ، فهو عندى على سبيل الاباحة اذا كان ذلك الأغلب من أمره أنه لا يجرى عليه ملك في مجرى السيول .

❦ مسألة :

وعن الشفيع اذا لقي من اشترى شفعته ، فقال له : بكم اشتريت فانى قد رددت فيها .

قال : هل تفوته بهذا القول ؟

قال : معى انه في بعض القول انها تفوته .

— ١٠٩ —

قلت له : واذا علم الشفيح ببيع شفعته ، فنسى أن يطلبها من حين ما علم ، ثم ذكر من بعد ذلك بساعة أو أقل • هل تفوته ؟

قال : معى أرجو أن لا تفوته بالنسيان ، والله أعلم وانظر فى ذلك •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل اشترى شفعة لرجل وأشهد بصرف المضرة عن الشفيح قبل عقدة البيع ، هل يدرك الشفيح شفعته ؟

قال : معى انه اذا أزال حكم ما ثبت عنه من الطريق والمسقى الذى به يشفع •

قيل : ان يطلب الشفيح شفعته فقد بطلت عنه الشفعة ، لأنه قد زال عنه المضرة •

وقد قيل : انه اذا وجب البيع فللشفيح شفعته ولو أزالها المشتري بعد البيع وأما اذا كان انما هو أزالها المشتري قبل أن يستحق الشراء ولم يكن على ذلك عقد البيع من البائع فيما يملك البائع ، فلا يبين لى أن هذا شىء ، لأنه ترك مالا يملك فترك مالا يملكه فليس بشىء عندى •

قلت له : فيقول المشتري انه قد أزال عنه المضرة يكون هذا قول يثبت على الشفيح أم لا ؟

قال : معى انه قيل ليس هذا بشىء يثبت به معنى ازالة الشفعة على حسب ما معى انه قيل •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ورث سدره من أبيه مائلة على رجل ، وطلب الرجل أن يقطع عنه ما مال على بيته ، هل له ذلك ؟

— ١١٠ —

قال : معى انه اذا ثبت المائل من السدرة فى حياة الميت ، ولم يحتج عليه فعندى أنه يختلف فى ذلك •

فقال من قال : أن هذا ليس كالأحداث المحدثه مثل البنيان وما يشبهها اذا ثبت فى حياة الميت •

وقال من قال : ان ذلك مثل البنيان المحدث وأمثاله ، فانه لا يزال اذا ثبت فى حياة البانى حتى يعلم أنه باطل ، وأرجو أن ذلك يوجد عن محمد بن محبوب — رحمه الله — وأما المائل من ذلك بعد موت الهالك كان حدوثه بذلك من الأذى طلب ذلك الى ربه ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، وهذا كله معنى ما يؤجر •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل فسل كرمه فى أصل جداره الى جنب بستان لرجل أراد بذلك أن تكون الكرمه أن تتوشح فى بستان الرجل ، هل يسعه ذلك ؟

قال : لا يعجبني له ذلك فى نيته أن يقصد الى ذلك •

قلت له : فان ظهرت عروق هذه الكرمه فى بستان هذا الرجل ، وطلب الرجل صرف هذه العروق ، هل يلزم صاحب الكرمه صرف هذه العروق أو يكون ذلك الى رب البستان ان أراد صرفها عن أرضه ، وان أراد تركها ؟

قال : معى ان ذلك الى رب البستان ان شاء أخرجه وان شاء تركه له •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل زرع طوى ذرة واستعمل فيها عمالا ، فلما قامت الزراعة عطل الزراعة حتى هلكت ، ما يلزم الذى عطلها ؟

قال : معى اذا صحت المشاركة بينهم فى هذه الزراعة وعطلا على شركائه بعد قيامها ، فمعى أنه تلزمه قيمة الزراعة التى عطلا •

قلت له : فان كانت هذه الطوى لغير هذا المزارع ، وزرع فيها بغير رأى صاحبها ، ثم ان صاحب الطوى منعه عن زراعته فيها ، فامتنع ، هل يكون لشركائه فى هذه الزراعة عناء وقيمة عناء أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان تركه لهذه الزراعة لعذر قام له ، لم يكن لشركائه عليه قيمة ولا عناء •

قلت له : فان صحت المشاركة بينهم على هذه الزراعة ، وكانت البقر من عند هذا الرجل ، فأخذ بقره ، ولم يسلم اليهم البقر يزجرون عليها ، ولم يمنعهم عن القيام بزراعتهم • ما يكون عليه ؟

قال : معى أن الشركاء عليهم أن يقوموا بزراعتهم ويؤجروا لها بقرا تقوم بها فتكون الأجرة على صاحب البقر على قدر أجرة مثلها •

قلت له : فاذا لم تصح المشاركة بينهم ، وعطل هذا الرجل الزراعة ، ما يجب لهم عليه ؟

قال : معى أنه اذا لم تصح المشاركة وضح أنه عطل هذه الزراعة ، كان لهم عليه عناء مثلهم فى مثل ما استعملهم •

❦ مسألة :

وعن رجل كان له أخ يتيم ، وبينهما مال ، فبلغ البالغ منهم المال ، فلما بلغ اليتيم ، وخلا له بعد بلوغه مدة سنة ، أو سنتين ، جرى بينه وبين المشتري ما خصمه ، فغير عليه ما اشترى من المال من أخيه ، وطلب حصته منه •

— ١١٢ —

فعندى : أنه تكون له حصته من المال اذا لم يتم البيع بعد
بلوغه ♦

وعندى : أنه قيل : لا يثبت البيع على حال على البالغ ، ولا على
اليتيم ، اذا كان بيعه صفقة ♦

وقيل : يثبت على البالغ ♦

✽ مسألة :

وعن رجل له مال بين بالغ حاضر ، وغائب ، وقام الحاضر بتصرف
في المال ، وطلب أن يسلم إليه حصته منه ، فسلمها إليه هل يجوز له
قبض ذلك قبل صفته ؟

فمن أبى سعيد رحمه الله : أن فيه اختلافا ♦

قال : بعضهم له ذلك لقوله : انها حصته اذا كان كذلك ♦

وقيل : ما أخذه فهو مشترك ، له ولجميع الشركاء ♦

ان كان الداخل في المال ، وقيامه ثقة ، وكان دخوله على وجه
الاحتساب كان أقرب الى الاجازة في حكم الاطمئنانة اذا أخذ حصته
أو أقل منها ♦

ويوجد في الأثر عن أبى المؤثر رحمه الله : أن له أخذ حصته ،
ويدع حصة الغائب في رؤوس النخل ، أو في الجنور فيما رفعه عنه
أبو الحواري رحمه الله ♦

وقال : أبو سعيد رحمه الله بالاختلاف ، وذلك عند عدم الحكم
والمحتسب الثقة للغائب والوصى ♦

* مسألة :

وسئل عن له شركة في مال يتيم ، أو غائب لا يقدر عليه •

فقال بعضهم : لا يجوز له الدخول في ذلك الا بحكم حاكم ، أو وصى
أو محتسب ثقة عند عدم الحاكم •

وقال بعضهم : يأخذ حصته ، ويدع حصة الغائب ، على قول أبي
المؤثر رحمه الله ، إذا لم يقدر على الحكم •

وقال بعضهم : يأخذ الجميع ، ويكون مال اليتيم في يده أمانة الى
أن ينفذه على وجهه ، ورأيت الشيخ رحمه الله يعجبه هذا القول في
اليتيم والغائب فيه اختلاف كنحو ما قيل في اليتيم ، إذا لم يقدر الشريك
على أخذ حصته بالحكم •

* مسألة :

وعن رجل اقترض من رجل دراهم واشترى بها أرضا ، فلما
حضرته الوفاة أقر بذلك ، وجعل لصاحب الدراهم الاختيار ، أما أن يأخذ
القطعة فقد جعلها له ، وأما الدراهم أقراراً منه بذلك ، وأوصى أن يقضى
عنه ذلك من ماله بعد موته ، فاخترت الأرض ، فطلب الورثة بتسليم
الدراهم • ما يجب له على الورثة ؟

وان كان المقترض وهو المشتري لهذه الأرض جعل هذا الاختيار
لصاحب الدراهم في حياته وصحته ، ووقت شرائه ، فاخترت الأرض ولم
يحزها في وقته ، وتركها في يد المشتري الى أن حضرته الوفاة ، وجدد
له المخابرة ، واخترت الأرض بعد وفاته ، فاخياره لها في حياته يلزم
الورثة تسليمها أم الدراهم ؟

— ١١٤ —

قال : اختيار صاحب الدراهم للأرض ثابت والأرض له •

قلت له : فان أنكر الورثة دعوى صاحب الدراهم للمخابرة ؟

قال : البينة على للمخابرة ، واختياره الأرض له •

قلت له : فان أعجز البينة وفي الورثة أيتام ؟

قال : ليس على الأيتام يمين حتى يبلغوا ، ويلزم البالغين كل واحد

• يمين

قلت له : فان أدرك البالغون • اليمين على المدعى •

قال : عليه اليمين على وصف ما ادعى يميناً واحدة لجماعتهم ، وعلى

كل واحد منهم له يمين فيما أنكره •

✽ مسألة :

وعن رجل جعل رجلاً وكيلاً في حياته ، ووصيه بعد وفاته في قضاء دينه وإنفاذ وصاياه جائز الأمر يقوم مقامه في ذلك وجعل له جميع ما للوكلاء والأوصياء ، وأجاز له في ماله جميع ما يجوز للأوصياء والوكلاء • هل يكون هذا الوصي وصياً لأولاد الموصي الأيتام في أنفسهم ومالهم ؟

قال : لا يكرن وصياً إلا فيما جعله اليه •

قلت له : فان ادعى الوصي أن الميت جعله وصياً لأولاده الأيتام

في أنفسهم وفي مالهم ولم تكن معه بينة على ذلك • أيجوز للورثة تصديقه

إذا وثقوا به ، ويقاسموه للأيتام المال أم لا ؟

— ١١٥ —

قال : فى الحكم فلا يصح ما ادعاه لنفسه ، وأما فى الحكم الاطمئنانة ، وما يصلح للأيتام على سبيل الاحتساب اذا كان المحتسب سقة سان ذلك الى الحاكم •

قلت له : فان كان الحاكم عالما بحال الميت ، وما خلف الورثة والمال • أيجوز له ان يقيم للأيتام وكيلًا أم حتى يشهد عنده البينة بموت الهالك ، ومعرفة ورثته وماله ؟

قال : اذا احتاج الى الحاكم نالحاكم فى هذا شاهد ، ولا يقيم له وكيلًا الا بعد البينة •

قلت له : فان احتسب لهؤلاء الأيتام محتسب ، وقاسم الورثة المال تم بلغ الايتام وغيروا القسم • اليهم ذلك ام لا ؟

قال : اذا لم يكن القسم بحكم من حاكم ، كان للورثة الخيار •

✽ مسألة :

وعن رجل اشترى شفعة لرجل ، ثم أدرك فيها ثمرة مدركة قد أكلها المشتري •

قال : الثمرة المدركة للشفيع • وان كانت غير مدركة فهي للمشتري •

✽ مسألة :

وعن يتيم له مال فى فلجين أو أكثر ، وله شركاء أرادوا القسمة • أيجوز أن يؤلف له من فلج واحد أو من كل فلج حصته ؟

قال : يعطى من فلج حصته •

— ١١٦ —

قلت له : فان قسم المال يختار لليتيم حصته برضى الورثة أو يطرح السهم ؟

قال : يفعل له ما أصلح •

✽ مسألة :

وعن رجل وجد دابة في زرع ، أو زرع غيره تأكله ، فان أخرجها دخلت زرع غيره وأكلته • أيضمن ما أكلته أم لا ، وكيف يفعل ذلك ؟

قال : يخرجها الى مباح •

وقيل : يخرجها من زرع وزرع غيره ولا يضمن ما أفسدت على معنى قوله •

قلت له : فان كانت مقيدة ويخشى ان أخرجها فسدت أكثر مما أكلت • كيف يصنع ؟

قال : ليس عليه شيء •

ومن غيره : واذا رأيت الدابة فان أخرجتها فهو أفضل ، وان ودعتها فما تقول انك آثم في ذلك ، وأخرجها أحسن وأجمل ، لأن ذلك من المنكر والفساد ، وينبغي من قدر على المنكر والفساد أن لا يقتصر ، وينهى عن ذلك •

ومن غيره : قال فيمن رأى ضالة في زرع غيره ، فلم يسقها منه •

قال : معى أنه قد قيل ان عليه أن يسوقها ان قدر على ذلك ، لأنه يخرج شبه المنكر في وقوع الضرر •

وقيل : ليس عليه اخراجها الا أن يشاء ذلك •

باب

في الهبة والعطية والهدية والنخل والاقرار

وسئل أبو سعيد رحمه الله : عن رجل كانت في يده نخلة يحوزها ويمنعها ، فقال لوارثه : ان هذه النخلة لفلان فيها نصفها ، وأعطاني ما كلفتها الى أن أموت ، فإذا مت رددتها عليه كلها ، ثم مات • فان أراد وارثه الذي سمع منه ذلك أن يأخذ النخلة •

قال : معي ان اقراره بنصف هذه النخلة لفلان ، وقد كانت في يده : يثبت عندي عليه وعلى ورثته اذا علموا بذلك ، ودعواه عليه أنه أعطاه ما كلفتها دعوى لعله منه •

وقوله : ان يردها عليه اذا مات خير ولا يكون اقرارا ولا ردا •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل يقول في مرضه : امرأتى هذه لها على صداق كذا وكذا درهما يعنى لأمة له •

قال : معي أنه يوجد في الأثر أنه لا أراه يجوز له اذا كانت أمته حتى يقول انه اعتقها • ثم يلزمه لها ما أقر لها به في ماله من صداقها •

قال : هكذا يعجبني ، لأن هذا كلام مستحيل ، كما أنه لو قال لامراته أمته أمتى كان هذا محالا عندي •

❦ مسألة :

وسأله عن رجل طلب الى رجل قور شجر ، مثل كرمة أو غيرها من الأشجار ، فقال له : تراها في موضع كذا وكذا ، اذهب خذها ،

نم هلك السائل والمستول ، أو غاب حيث لا تناله الحجة • هل للسائل أن يأخذها ، أو المستول أن يملكها ؟

قال : معى أن السائل اذا غاب ، أو مات وكان المستول قد رجع في هذه العطية ؛ كان له الانتفاع بها ، وهى من ماله •

وان كان المستول غاب أو مات فالعطية بحالها • وللسائل الانتفاع بها حتى يعلم أن المستول رجع في ذلك اذا كانت عطية •

وأما اذا مات فمعى أنه قد قيل فيه باختلاف :

قال من قال : ان موت المعطى رجوع في العطية •

وقيل : ما لم يرجع فهى بحالها للمعطا •

قلت له : فاذا سألته شيئاً من ماله ، فقال له : اذهب خذه تكون هذه عطية أم لا ؟

قال : معى أن هذا لا يكون عطية ، وهذا معى اذن بما سألته أن يأخذه ، ويجوز له أخذه •

قلت له : فيجوز له أن يأخذها بعد وفاته أو غيبته ؟

قال : معى أن له أن يأخذها في حياته ما لم يعلم أنه رجع فيها ، وأما بعد موته فليس له أخذها •

قلت له : فان غاب هذا المستول الذى قد أذن له بأخذ ماله اياه ، فأخبره رجل ثقة أنه قد رجع عليه فيما أذن له به • هل له أن يأخذ ما سألته أم لا ؟

— ١١٩ —

قال : معى أنه قد قيل : أما فى الحكمة ، فله أن يأخذها حتى يكونا رجلين
ثقتين ، وأما بالاطمئنانة فالتنزه عن ذلك أحب الى •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أهدى الى رجل ثوباً ، فلما فصلت الهدية من يد
المهدى توفى المهدا اليه قبل أن تصير اليه ويقبضها • هل تكون لورثته
من بعده ؟

قال : هكذا عندى أنه قيل : تكون لورثته من بعده •
وقال من قال : تكون للمهدى ما لم يقبضها المهدا اليه •

✽ مسألة :

وسئل عن الهدية اذا فصلت من عند المهدى ، ومات المهدا اليه قبل
أن تصل اليه الهدية فأخذها رجل آخر • فهل يلزم المهدى « على قول من
يقول ان الهدية اذا فصلت من يد المهدى فهو للمهدا اليه » أن يطلب الذى قد
أخذ الهدية وسلمها الى ورثة المهدا اليه ، أم ليس عليه ذلك ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : فان ردها اليه القابض • هل عليه أن يقبضها منه ويسلمها
الى ورثة المهدا اليه ؟

قال : لا يبين لى ذلك ، الا أن يحكم عليه الحاكم بذلك •

قلت : فهل لورثة المهدا اليه أن يطالبوا هذا الرجل الذى قبض
الهدية بها ؟

— ١٢٠ —

قال : معى أنه على قول من يقول « ان الهدية اذا فصلت من عند المهدى فهى للمهدا اليه » كان معى أن للورثة أن يطالبوا القابض للهدية بها •

❖ مسألة :

وعن امرأة أرادت أن تقر لأولادها بشيء من مالها فى مرضها فشق ذلك على زوجها ، فقالت له ليس ترضى أن أخلى لك حقى ، فقال لها : كل حق لك على من صداق أو غيره فهو لى ، فقالت : نعم ان مت ، فماتت فى مرضها • هل يثبت له ذلك ؟

قال : معى أن فى مثل هذا يقع الاختلاف :

فبعض : يجعله بمنزلة الاقرار •

وبعض : يجعله بمنزلة الوصية • فالذى يختلف بمنزلة الوصية يبطل ذلك ، لأن الزوج وارث •

والذى يجعله بمنزلة الاقرار « ببينة له اذا ماتت فى مرضها » ذلك •

قلت له : وكذلك ان صحت من مرضها ذلك يثبت له ذلك هذا اللفظ ؟

قال : معى أنه اذا لم يجد ان ماتت من مرضها ذلك فهو سواء • وان حدث من مرضها ذلك فصحت منه ، فعندى : أنه فى بعض القول أن ذلك ينتفض •

❖ مسألة :

وعن رجل مر هو وزوجته على أرض لها ، أو نخل ، فقال لها : لن هذه الأرض ، أو لن هذا النخل ، فقالت له : هذه الأرض لك أو

— ١٢١ —

هذا النخل لك • والنخل نخلها وأرضها ، وقيل هو ذلك ، وقبضها •
هل يثبت له ذلك ؟

قال : معنى أنه يثبت له ذلك في الحكم ، الا أن يقع أنها لم ترد
بذلك اقرارا : فانه لا يجوز له ذلك عندى فيما يسعه • وأما اللفظ فيخرج
على معنى الاقرار اذا كانت النخل والأرض لها •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أقر لرجل من عمرو ولعمرو ديناً على زيد •
قلت : فزيد هذا يسلم هذا الدين الذى عليه الى الذى أقر له
ما لميراث أم الى المقر ؟
قال : معنى أن فى بعض القول : أنه مخير بين تسليمه الى المقر ،
أو الى المقر له •
وفى بعض القول عندى : أنه ليس له تخيير ويسلمها الى المقر له •
قلت له : وكذلك العطية ، اذا أعطاه ميراثه من فلان هو كالاقرار
يتثبت عندك أم لا ؟

قال : معنى أنه مثل الاقرار الا من طريق الجهالة •
قلت له : هل يكون الوقوف على المال اقرارا يثبت ؟
قال : لا أعلم أن الوقوف على المال اقرار •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال له آخر في صحته : متى حدث بك حدث المرت
فكل مال كان لك في موضع كذا وكذا فمروا لفلان بن فلان ، قال : نعم •
هل يكون هذا اقرارا يثبت لفلان ؟

قال : معنى أن فيه يخرج الاختلاف :

فقال من قال : انه يخرج من رأس المال ويكون اقرارا له منه بذلك
اذا ثبت معنى أنه يخرج من رأس المال •

وقال من قال : انه يخرج مخرج الوصية ، ويكون من ثلث المال •

قلت له : فعلى قول من يقول : انه اقرار ، يكون له في حياة المقر
أو حتى الموت ؟

قال : معنى أنه اختلف فيه •

فقال من قال : انه اذا ثبت أنه اقرار كان له في حياة المقر وبعد
موته •

وقيل : انما هو اقرار بعد موته كما وصفت •

قلت له : فان طلب المقر له أخذ ذلك ومنعه المقر • هل له أخذه
ولو منعه ذلك ؟

قال : يأخذ ما يسعه أخذه في ذلك ، وان وصلا الى الحاكم حكم عليه
بما يراه ، وان كان مما يجتمع عليه كان عليه تسليمه •

* مسألة :

وسئل عن رجل قال في صحته أو مرضه : بيتى هذا لفلان ، وفي البيت شجر من ذوات الساق • هل يكون له البيت وحده ؟

قال : معى أنه قيل : أنه يكون له البيت وما يلحقه من اسم البيت إذا قال بيتى هذا •

قلت له : فان قال : منزلى هذا ، أو دارى هذه • هل يكون هذا سواء ولو أشار إليه ؟

قال : معى أنه سواء إذا حده ، والنخل والشجر من ذوات الساق فهو لصاحب المنزل المقر •

قلت له : فان قال : هذا البيت لفلان • هل يكون القول سواء ؟

قال : معى أنهم قالوا : ان هذه غير الأولى • ويكون له المنزل بجميع ما فيه من نخل وشجر من ذوات الساق ، وحكم ما فى الدار حكم الدار بقوله الدار •

قيل له : فان قال هذه الأرض لفلان وحدها • هل تكون الأرض وما فيها ؟

قال : معى أنه كذلك •

وإذا قال : أرضى هذه ، لم تكن له إلا الأرض على معنى قوله •

قلت له : فان قال قطعتى هذه لفلان • هل يكون له غير الأرض أن كان فى الأرض شيء ؟

— ١٢٤ —

قال : معنى أن القطعة غير الأرض فتكون له القطعة بما هو فيها
مما هو ثابت فيها من النخل والشجر ، وما هو من ذاتها ، لأنه يقال :
قطعة من نخل •

قلت له : فإن قال صاحيتي هذه لفلان ؟

قال : معنى أن له الأرض وحدها ، والصاحية غير القطعة عندي •

❦ مسألة :

وسألت أبا سعيد رحمه الله عن المرأة إذا قالت : ان كل حق كان
لها فهو لابنها بحق عليها لابنها ولا له بوفاء ؟

قال : معنى أن هذا يخرج مخرج القضاء • كان المقضى صحيحا أو
مريضا •

❦ مسألة :

وعن رجل عليه لرجل درهمان ، وعلى رجل آخر له درهمان ، فقبل
الذى عليه الدرهمان للذى له الدرهمان وأبرأه من دينه ، وقال له انه قد
أبرأه صاحب الحق غريمه مما عليه له ، واحتال غيره ، واحتال المحتال
بحقه ، ورضى صاحب الحق بذلك ، فليس له على غريمه رجعة بعد
البراءة ، ويطلب المحتال بذلك اذا ضمن له بذلك • وسواء كان الذى
ضمن به غريما بغريمه أو غير غريمه • فيلزمه هذا الحق بالضمن فيما
معنى أنه قليل •

قليل له : وكذلك ان ضمن له رجل بدرهمين ، فقال له : قد أبرأتني
من الدرهمين اللذين لك على ، قال قد أبرأك الله من الدرهمين اللذين عليك ،

— ١٢٥ —

ثم رجع من بعد أن يطلبه ، وقال ان الآخر لم يعطه شيئاً • مما يجب له على هذه الصفة ؟

قال : أما قوله لغريمه حين قال له غريمه : قد أبرأتني من الدرهمين اللذين على لك ، فقال له : قد أبرأني الله من الدرهمين اللذين عليك لى • فمعى : أنه يخرج في ذلك الاختلاف في أمر البراءة :

فقيل : ان غريمه بقوله قد أبرأك الله من الدرهمين اللذين عليك لى يكون كقوله قد أبرأتك منه •

وقال من قال : لا يبرأ بذلك • والحق عليه بماله حتى يقول : قد أبرأتك منهما ، أو بلفظ تجب به البراءة فيما غاب عنى من ذلك •

واذا ثبتت البراءة منه لغريمه من حقه ، وضمن بحقه غيره ، ثم قال له : لم يعطه شيئاً •

فمعى : أنه حقه على من ضمن ، ولا يعود يلحق غريمه بعد البراءة • ولو لم يعط الآخر شيئاً الا أن يكون الضامن في جميع هذا القول في الأول والآخر يكون في حين ضمانه مفلساً ، وانما أبرأه على ذلك الضمان •

فيعجبني : أنه لا يبطل حقه ، لأن الضمان له لم يثبت • والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل طلبت اليه زوجته فضة ، وكان قد رفع فضة هي تعلمها ، وكانت عنده فضة ولم يعلم هو بها ، وكان قد نسيها ، وقال كل فضة له مستورة فهي للمضاعف ونسى هذه الفضة عند القول ؟

قال : معى أنه اذا أراد بهذا الصدقة في شئ حث فيه في يمينه وكانت الدراهم المستورة التي وقع عليها أسم الصدقة ثلث ماله ، أو أقل منه •

ففى بعض ما قيل : تكون صدقة كلها اذا حنت ، وان كانت أكثر من ثلث ماله ، او أكثر من مقدار الثلث فقد قيل : انه انما تقع الصدقة على عشرين ، وان لم يرد بذلك الصدقة او اليمين • وانما قال هذا القول مرسلا والتجا اليه بمعنى غير ما يوجب الصدقة فلا تجب عليه عندى بذلك شيء • الا ان يخون يعلم انه للضعاف كما قال •

* مسألة :

وسألته عن رجل أقر لزيد بجزء من ماله • ما يكون له من المال • فهل يكون له الربع ؟

قال : معنى أنه قد قال بعض ذلك •

وقال من قال : السبع •

وقال من قال : لا يثبت له شيء الا ما أقر به الورثة •

قلت له : رأييت أن قل بشيء من ماله • هل يثبت له شيء ؟

قال : معنى أنه يثبت له ما يقع عليه اسم الشيء من أقل ذلك فى الحكم ، وان أقر الورثة بشيء مما يقع عليه اسم الملك من ماله لم يبين له أكثر من ذلك •

قلت له : ان قال ببعض ماله • هل يثبت له شيء ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : النصف •

وبعضا يقول : الشيء منه مما يتحرى مما يقع عليه اسم الجزء •

قلت له : فمن أقر لأهل « نزوى » بعشرة دراهم ؟

فمعنى : أنه يثبت عليه ، ويكون لأهل « نزوى » حين أقر لهم كلهم •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل أقر لزيد بدابة ثم مات وتركها في منزل وارثه
بسكنه ، وقد علم بذلك ولم يعلم أنه كاذب فيما أقر به • هل عليه أن
يسلم الدابة ؟

قال : معى أنه يثبت عليه ما أقر به المقر اذا علم بذلك ، أو صحت
عليه البينة •

ومعى أنه عليه ألا يستعملها ويسلمها ان كانت بقيت في يده أمانة •

قلت : فان كانت في المنزل تكون في يده أمانة ؟

قال : اذا كان يسكنه •

وقلت : فيمن أقر لرجل بعشرة دراهم ، وقال عشرة دراهم ودانقين ،
وكذلك أن كان أوصى له بمثل هذا • ما يلزمه له منه ؟

فمعى : أنه اذا قال عشرة دراهم ودانقين ، كان عشرة دراهم من
نقد البلد ، والقول قوله في الدانقين ، وقول الورثة من بعده •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أقر أن عليه لرجل ألف درهم ان شاء زيد ، فقال
زيد : قد شئت أو لا أشاء ، هل يلزمه ما أقر على نفسه ؟

قال : معى أنه قد قيل على معنى من يبطل الاقرار بالاستثناء : يكون
هذا اقرارا باطلا • وعلى معنى من لا يرى أن الاستثناء يهدم الاقرار أنه
اقرار ثابت •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال : على لفلان ألف درهم الا مائة درهم • ما يكون عليه ؟

قال : معى أنه قيل : تكون عليه تسعمائة درهم ، وينفعه الاستثناء •

قلت له : فان قال على ألف درهم الا تسعمائة • ما يكون عليه ؟

قال : معى أنه قيل عليه مائة درهم ، وينفعه الاستثناء •

قلت : فان قال : على ألف درهم الا تسعمائة درهم الا مائة درهم • ما يكون عليه ؟

قال : معى أنه قيل : يكون عليه مائتا درهم ، لأنه استثنى من الألف تسعمائة درهم ، ومستثنى من الاستثناء مائة درهم الى المائة الباقية فكان ذلك مائتى درهم •

قلت له : فان قال : ألف درهم الا تسعمائة درهم ومائة درهم ؟

قال : معى أنه تكون عليه ألف درهم ، ولا ينفعه الاستثناء ، لأنه يستثنى المال كله ، ولا ينفع الاستثناء بالكل •

❖ مسألة :

وعن رجل قال : هذه النخلة للمسجد ، والنخلة له ، وتحتها صرم • هل تكون النخلة والصرم للمسجد ؟

قال : معى أنه قيل : أنها تكون له ، وما تستحق أرضها من الصرم وغيره ، وكأنه لم يدعها لنفسه •

قلت له : فان قال : نخلتى هذه لفلان * هل يكون القول سواء ؟

قال : معنى أنه قيل : تكون النخلة وما تحتها من صرم مدرك ، وما كان ليس بمدرك من صرم وغيره من الشجر مما لا يكون تبعا للأرض في وقت الاقرار فهو للمقر *

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال في وصيته ، وأوصى أن عليه لفلان عشرة دراهم * تكون وصية واقرار ؟

قال : انه اقرار من رأس المال *

قلت له : فان قال : وأوصى أن لفلان من ماله عشرة دراهم * ما يكون : وصية أو اقرار ؟

قال : معنى أن هذا ليس بشيء ، لأنه يمكن أن تكون وديعة بمنزلة الدقين من ماله *

وقيل : في بعض القول انها اقرار *

✽ مسألة :

وعن رجل أقر لزوجته بماله ونخله الذى تعرف به في موضع كذا وكذا بحق لها عليه ، وليس لها بوفاء ، وأقر له بمنزله الذى هو فيه معروف به بجميع ما يستحق به مع الجنة التى في المنزل بحق عليه لزوجته فلانة ، وليس هو لها بوفاء هل يكون هذا ثابتا أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا صح المقر والمقر له بمعان يثبت حكمها ، ثبت

— ١٣٠ —

للمقر له عندى جميع نخل المقر وجميع مال المقر المعروف بموضع كذا وكذا من نخل وغيره من جميع ما يأتى عليه اسم المال *

قلت له : فإذا أقر لها بماله ، أو نخله ، وتعرف به ، وله فى موضع كذا وكذا *

قال : معى أنه يكون لها جميع ماله حيث ما كان ، ونخله المحدودة من ذلك الموضع وحدها *

وعندى : أنه يثبت لها على هذا المعنى منزله الذى هو فيه ، ويعرف به على ما هو موصوف ، وما يستحقه ، وأما الجنة التى فى المنزل فلا يقع عليها عندى اسم هذه الجنة التى فى هذا المنزل لو كان فى هذا المنزل ، لأنه قال : مع الجنة التى فى المنزل ولم تضاف الجنة الى هذا المنزل الذى أقر لها به ، وهذه اضافة الى منزل مجهول ، فمن هنالك لم يثبت عندى الجنة كانت عندى لها بما فيها من النخل والشجر وغير ذلك ، وجميع ما يقع عليه اسم الجنة ، وان صحت هذه الجنة فى المنزل ببينة ، أو بتحديد ثبت لها ومع الاقرار الأول *

✽ مسألة :

وعن رجل أقر له والده فى حياته أنه قضى زوجته صداقها الذى عليه لها ، وعرفها الذى قضاها اياه ، وعاش بعد ذلك ، ثم انه لما أن حضرته الوفاة رجع فأوصى لها بصداقها ، فعبر ذلك عليه ولده وصيته فى الوقت ، ولم يجز للمرأة ما أوصى لها به *

قلت : يكون سالما أو ظالما ، وانما فعل لما قدم اليه والده من علم القضاء من الصحة وبين له ذلك أم لا يلزمه ؟

— ١٣١ —

قال : معنى أن قضاء الذى أقر به للزوجة بصداقها يثبت عليه باقراره ووصيته لها بصداقها يجوز أيضا ، لأنه يمكن أن يكون لها صداقان ، وانها لم تقبل ذلك القضاء بذلك الصداق ، واقاراره جائز عليه هو ، ولا يصدق عليها •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل كان فى يده مال ، فأقر ولده أن هذا المال لزيد •
ثم مات والده • هل يثبت على الولد اقراره لزيد ؟
قال : معنى أنه يثبت عليه اقراره فى الحكم •

قلت : فان الولد قد باع شيئا من مال والده فى حياته ، ثم لم يغير الوالد ، ولم ينكر ، ثم مات الوالد وصار المال للولد ، هل يثبت عليه البيع أم لا ؟

قال : معنى أن هذا لا يشبه الاقرار ، ولا يثبت عندي ، لأن فعله فى مال والده لا يثبت ، وانما الاقرار شهادة منه بالمال لزيد ، والبيع نقل منه لمال والده الى زيد ، وهما مختلفان فى المعنى والحكم عندي •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أعطى رجلا فى مرضه شيئا ؟

قال : معنى أنه قيل : ان العطية لا تثبت •

وقول آخر : اذا خرجت من الثلث كان بمنزلة الوصية عندي •

قلت له : فان قال : قد جعلت لفلان مأكلة ثلث مالى الى كذا وكذا سنة وصية انه تثبت المأكلة الى الحد الذى حده اذا خرج من الثلث ؟

قال : هكذا عندي •

— ١٣٢ —

قلت له : فيجوز أن يشتري من غلة هذا المال الذي جعله له
مأكلته الى تمديد ما لا أصلا غير ذلك ♦

قال : يثبت له ما جعل له جاز له عندي أن يفعل فيه ما أراد ♦

✽ مسألة :

وعن رجل أشهد لزوجته بمنزل وما يستحقه وفيه خبة فيها طوى ♦
أتكون الخبة في البيت أم لا ؟

قال : في ذلك اختلاف ♦

بَاب

فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَجَازَاتِ

وقيل لأبي سعيد رحمه الله في الرجل : يستأجر رجلا من رجل عبا
بعشرة دراهم ، ثم يؤجره الى غيره بعشرين درهما • الفضل لمن يكون :
لصاحب العبد ، أم للمستأجر الأول ؟

قال : معنى أنه قيل : ان كان المستأجر الأول أعان بشيء كان الفضل
له ، وان لم يكن أعان بشيء فالفضل لصاحب الدابة والعبد الأول •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أعطى نساجا جريا من حب يعمل له ثوبا طوله ستة
أذرع ونصف ، وعرضه سبعة أشبار ونصف ، ووزن غزله منوان وربيع ،
وسقطه خمس عشرة مبرحة في كل شبر منها والغزل غائب • هل يثبت
هذا العمل بينهما ؟

قال : لا يبين لى اثبات ذلك •

قلت : فان كان الغزل معهما حاضرا ، وتشارطا هذه المشاركة في
عمله : هل يثبت ؟

قال : معنى أنه قيل : يثبت ، وقيل : لا يثبت حتى الى أجل معروف
عمله •

قلت : فان كان الغزل السداة حاضرا ، وغزل المص غائبا • هل يثبت ؟

لا يبين لى ثباته اذا كان الغزل مجهولا الا ان تتامما •

— ١٣٤ —

قلت له : فان كانت السداة حاضرة والمصر لم يعرف وزنه • هل
يثبت ؟

قال : معى اذا كان المصر حاضرا وشرطه عليه أن يمصره له هذا
المصر بعد أن تكون المقاطعة ثابتة غير المصر •

فعدى : أنه يثبت وعليه أن يمصره له ذلك الغزل وليس عليه أن
يمصر له أكثر منه •

قلت له : فان فضل المصر عن عمل الثوب ؟

قال : معى عليه أن يمصره له كله ، وان لم يفعل بطلب المقاطعة ،
ولا شئ للعامل اذا لم يأمن بما قوطع من غير عذر ، فان كان من عذر
رجع الى كرا مثله عندى •

قلت : فان نقص المصر وبقي الثوب ، وطلب تركه • هل له ذلك ؟

قال : معى أنه اذا عمل الثوب عمل مثله فنقص الغزل عن عمل الثوب
نقصانا فلا يخرج فى معنى اختلاف العمل فلم يبلغ ما تقاطعا عليه من تمام
العمل ، انتقص العامل بقدر ما يقطع من الطول من الكرا ، ولم يكن عليه
زيادة أكثر من ذلك وفاء ، أو تتامما على ذلك •

وان لم يعمل عمل مثله فى نظر العدول : فسد ذلك الكرا ، أو كان
له عندى يعمل له على كرا مثله •

وان أراد صاحب الغزل أن يأخذ غزله فان له ذلك عندى •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل يعمل للناس الثياب بالكراء ، فسلم اليه رجل كبة
غزل ليعملها له شقة بكراء معروف ، فرفعها عند جيران له حيث يرفع

غزله وغزول الناس فوق السلطان على جيرانه فنهبهم ونهب غزله وهذه الكبة
فهل عليه غرم فيما نهبه السلطان من غزول الناس وقد رفعها عند جيرانه •

قال : على صفتك هذه : فاذا جعل هذا حيث يأمن عليه وظهر
أخذ السلطان أو غيره من القاهرين • فليس عليه ضمان في الحكم ،
لأنه قد قيل : اذا ظهرت أسباب السرقة أو النهب ، وادعى النساج
أن ذلك الذى ادعى عليه أخذ فيما أخذ ، كان القول قوله مع يمينه ،
ولو لم يصح أخذ الشيء بعينه ، فاذا صح أخذ الشيء بعينه كان أولى
أن لا يكون عليه ضمان •

✽ مسألة :

وقال : في أجير أخذ حبة من عند قوم فاستحق الأجير لها •
كانت كسوة الأجير وأولاده ، ونفقتهم بما يستحقونه عليه في
نفقتهم في ماله ، ولا يجبر الوصى أن يسلم ذلك اليهم الا أن يحكم عليه
بذلك فيقطع حجته بالحكم اذا لم يكن أمره الأجير بتسليم ذلك أو شيء
منه • فاذا استحقوا في مال الأجير ذلك وأمر بتسليم ذلك اليهم على
ما يوجبه ، وإلى من يقوم مقامه •

وقلت له : ما تقول في رجل اتفق هو ورجل على أن يعمل بابا وغير
ذلك بشيء من الكراء دراهم • فلما عمله له اتفقا على أن يعطيه بذلك حبا ،
أو تمرا ، أو عرضا من العروض ، أو دابة • هل لهما ذلك ؟

قال : معى أن ليس لهما ذلك ، فان فعلا كان الآخذ ضامنا لما أخذ ،
وعلى المعطى أجره مثل ذلك العمل الذى عمل له ، فان تقاصصا كان واحد
منهم بما قد لزمه للأجر وتراضيا بذلك جاز ذلك •

— ١٣٦ —

قلت له : فان لم يفعل ذلك حتى مات أحدهما ، أو غاب ، فأبر الحى فى نفسه أنه قد جعل ما عليه للآخر بما عليه له ، وقد رضى بذلك ، وقاصصه به هل يجزيه ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان ماله بقدر ما عليه فى الأغنياء فلم يقدر فى ذلك على البلوغ الى حقه الا له عا وانما عناؤه على رب المال على قول من لا يثبت المشاركة أو له حصته على قول من يجيز المشاركة •

قلت له : فاذا اتفق هو ورب المال « أعنى العامل » على أن يعطيه بعنائه عنده حبا • هل يجوز له ذلك على الاتفاق ؟

قال : هكذا عندى •

قلت له : فان اتفقا على أن يرد حبا مسمى بما عنى عنده ، ويكون الحب الى أجل • هل يجوز ذلك ؟

قال : معى أنه ان تتامما على ذلك تم ان شاء الله ، ولا يدخل فيه معنى الربا الذى لا يجوز المتامة فيه •

❦ مسألة :

وسئل عن العبد اذا كان جوابا أو غير ذلك ، وكان مبرزا فى صنعة • هل يجوز لأحد أن يستعمله ويعطيه أجرته ؟

قال : معى أنه اذا كان مبرزا لذلك ، ومخرجا له جاز ذلك اذا كان أربابه بالغين •

قلت له : رأييت ان كان أربابه أيتاما • هل يجوز أن يستعمل ويسلم اليه الكراء ؟

قال : معنى أنه لا يجوز ذلك إلا أن يكون العبد ثقة مأمونا ، على أنه يجعل غلة الأيتام في مصالحهم • وان عدم أحد ذلك لم يجوز أن يسلم اليه كراه ويجعل من عليه ذلك في مصالح اليتيم •

قلت له : رأيت ان كان فيهم نساء مخدرات ، والشاهدان أخوهم وهم بالغون يكون قد قبض الغلة ، ولا يعلم : ينصفوهم في ذلك أم لا : ولا يعرف ذلك على رأيهم أم لا ؟

قال : اذا كان على هذا : لم يجوز عندي أن تسلم اليه الغلة حتى يعلم أن العاملين ينصفون شركاءهم في ذلك على معنى قوله •

* مسألة :

ومن اكترى من رجل دابة الى بلد معروف بشيء معلوم ، فلما كان في بعض الطريق وقع عليهم اللصوص ، فأخذوا بعض الحمولة أو كلها ، وان صاحب الجمال طلب من الجمال الذي حملوه أن ينظر قدر ما نقص من الطريق فنقصه قدر ما نقص من الطريق ؟

فمعنى : أنه قد قيل ذلك ان كان ذلك من عذر بين ، وله بقدر ما حمل من الطريق وتحط عنه سائر ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن السيد اذا جعل لغلامه النصف من عمله لكسوته ونفقته هل له أن يستعمله بصناعة سوى عمل تكون له فيه أجرة أم لا ؟

قال : أما في الحكم فعندي أنه لا يحجر عليه ، وأما في السعة فلا أحب أن يحمله على ذلك ، ولا سيما اذا كان في ذلك ضرر عليه في حاله مما تضيق عليه من معيشتة وكسوته •

وان كان له ذلك سعة فليس الأجرة بين العبد وسيدّه بثابته في الحكم عندي ♦

❦ مسألة :

وعن العبد اذا أخرجه سيده لصنعة معروفة بأجرة معلومة يؤديها الى سيده ، وعلى العبد كسوته ونفقته ومؤنته ♦ هل لأحد أن يعامل هذا العبد ويستحله فيما يعامله أم لا ؟

قال : معى أن له أن يعامله ، وأما الحل فما لزمه للعبد فذلك الى السيد ♦

قلت له : فهل يجوز له أن يستعمله بلا أجرة ؟

قال : معى أنه لا يجوز له أن يستعمله الا بأجرة ♦

❦ مسألة :

وسئل عن رجل أخرج من حضار قوم شبقا ورآه غيره ♦ هل يجوز لمن رآه أن يصطلى بناره ؟

قال : معى أنه يجوز له أن يصطلى معه بلهب النار ♦

قلت له : فيجوز له أن يحاشى بهذا الشبق على النار ♦

قال : معى أن عليه ضمان ما استهلك ♦

قلت له : فيجوز له أن يأخذ من جمر هذا الحطب ويقتبس به من هذه النار ؟

قال : معى أن ليس له أن يأخذ من هذا الجمر ، وله أن يأخذ من لهب النار بلظى عنده من غير هذا الحطب •

وقلت له : فان طلب الى قوم نارا فقال لهم : معكم نار ، فقللوا له نعم أدخل فخذ فدخل • هل له أن يأخذ من اللهب ، أو من الجمر ؟

قال : معى أنه يأخذ من اللهب بغير رأيهم ، واما من الجمر : فاذا قالوا بخذ نارا •

فمعى : أنه فى التعارف قد أذنوا له أن يأخذ من الجمر •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل كان يعمل لرجل زراعة بسهم منها ، فاستخان العامل فى زراعته ، وطلب أن يحلفه • هل يحلف ما خانته فى زراعته ولا قبله له حق من قبل ما يدعى أنه خانته فى زراعته • كيف اليمين فى ذلك ؟

قال : معى أنه يحلف فى مثل هذا اذا لم يدع عليه شيئا معروفا : ما معه ولا عليه : ولا أئلف شيئا يعلم لهذا فيه حقا من قبل ما يدعى عليه من هذا الذى يصف كما تقع الدعوى •

❖ مسألة :

وعن الرجل اذا ادعى على رجل أنه أمره أن يستأجر له ثورا ويهيبس له أرضا ، فاستأجر له ثورا وهاسب له ، وسمى له الأجرة ، ونزلا الى اليمين • كيف اليمين فى مثل هذا ؟

قال : معى أنه يحلف فى مثل هذا : أنه ما قلبه كذا وكذا مما ادعى

— ١٤٠ —

عليه من الأجرة التي قد سما بها من قبل ما يدعى عليه أنه أمره أن يستأجر له ثورا ويهيس له أرضه •

مسألة :

وعن رجل استأجر أجيرا يحمل له سمادا من منزله فطرحه الأجير في الطريق • من يؤخذ بذلك الأجير أو المستأجر ؟

قال : معنى أنه يؤخذ بذلك الطارح ، وهو المحدث حتى يصح أنه أمره بذلك •

قلت له : فان صح أنه أمره بذلك • من يؤخذ به ؟

قال : معنى أنهما يؤخذان به جميعا •

قلت له : فيجوز للهاكم أو القائم بالأمر أن يأخذ أحدهما الأجير أو المتجر •

قال : معنى أنه اذا رأى في ذلك الوفاء أن يفى بذلك المأخوذ كان له ذلك •

قلت له : فان كان رب المال أمر العامل ، والعامل أمر المتجر • من يؤخذ بذلك ؟

قال : معنى أنه كله سواء • والعامل درب المال ، والمتجر سواء في ذلك •

قلت لهم : فان رآهم جميعا لهم الوفاء ان أخذ أحدهم • هل له أن يأخذ أحدهم ويترك الآخرين ؟

قال : اذا رأى له الوفاء •

وعن رجل عليه للمسجد دراهم : هل له أن يستأجر أجيرا بذلك
ينقل لبناء المسجد ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك فى صلاح المسجد فجائز له عندى •

قلت له : فان استأجر أجيرا لنقل هذا اللبن للمسجد ، فكسر
هذا الأجير من لبن المسجد شيئا كثيرا • هل يكون على المستأجر ضمان ؟

قال : معى أنه اذا استأجر أجيرا لنقل هذا اللبن يؤمن على ذلك
لم يكن عليه عندى ضمان فيما أحدث الأجير ، وأما اذا استأجر أجيرا
لا يؤمن على مثل ذلك لم يعجبنى له أن يستأجر •

مسألة :

سئل عن عبد أخرجه سيده لعمل الفسج ، وأعطاه نصف عمله •
ثم ان رجلا أخرج اليه ثوبا بأجرة معلومة ، ثم هرب العبد الى بلد
آخر فباعه سيده فى ذلك البلد • هل يلزم السيد لهذا الرجل شيئا
فيما أخذ من عمل هذا الرجل الذى هرب به ؟

قال : معى أنه اذا كان مبرزا لذلك يلزم السيد لهذا الرجل ما مأذون
له فيه ، فما صح عليه من ذلك فيحال ما كان مأذونا له فيه أنه
أخذه أو ألقاه ، كان فيما فى يده ، وفى رقبتة على سيده الذى
ابرز ، فان فداه ، والا كان فى رقبتة •

باب

في الرقبة والعق والتدبير

وسألت أبا سعيد رضي الله : عن الأمة اذا اعتقت • هل يجوز لمن اعتقها ان تبرجت به أن ينظر اليها سوى النظر الى العورة ، أم لا يجوز له ويكون حكمها في الستر والتبرج حكم الحرة • وهل يلزم من رآها متبرجة أن ينكر عليها ذلك ، كان الذي اعتقها أو غيره ، أو تؤمر بما تؤمر به الحرة من الستر أم لا ؟

قال : معنى أن أحكامها أحكام الحرة في جميع ما يجوز منها ، وما يحجر منها على من أعتقها وعلى غيره ، وينكر عليها ما أظهرت من التبرج مما لا يسعها •

قلت له : وكذلك العبد اذا اعتق : أحكامه أحكام الحر في جميع ما يجوز منه وما يحجر منه على من اعتقه من النساء •

مسألة :

وسئل عن رجل أراد عتق عبد له • فكيف يكون اللفظ في ذلك حتى يثبت له عتقه والولاء للمعتق ؟

قال : معنى أن أراد الكتاب : فالألفاظ تختلف في معان كثيرة ، واذا وافق اللفظ — معنى الاثبات — أقر ان شاء الله تعالى •

وذلك أن بعضا يكتب هذا كتاب كتبه فلان بن فلان الفلاني « وينسبه نسبه » لا يواطىء غيره ، وينزله في منزله الذي ينزله ،

ويحليه بحلية لا يواطى غيرها من الحلى فى تنزيله على معانى
المشاهدة •

وما يعرف به الكاتب والمنزل والتحلّى فى صحة من بدنه وعقله ، وجواز
من أمره ، وفعله ، غير مكره على ذلك ولا مضدوع ، ولا مدفوع ،
ولا متقى فى ذلك تقيّة • بل داع نفسه الى ذلك ومجيب لها اليه
(أنه قد جعل عبّيده — تلك يمينه — وهم فلان بن فلان ، وفلان بن فلان
ان كانوا يعرفون بأباء ، أو الى ما يعرفون من النسب • فان لم يكونوا
بنسب ، نسبوا الى صنعتهم أو الى ما يستدل به على معرفتهم) أحرارا
لوجه الله والدار الآخرة ، لا سبيل له ولا لأحد من الناس عليهم
فى محيا ولا ممات بوجه من الوجوه ، ولا معنى من المعانى •

ويكتب التاريخ فى يوم وقع العتق بثبوت معنى الحجة ، وان حضر
معنى غير هذا نظر فى زيادته ، وما زيد فى التأكيد فى الألفاظ بعد أن
يدخل المعنى بثبوت الحكم بالحرية فلا بأس ، وان نقص عن هذا
فلا بأس ، وما دون هذا يجرى فى معنى اللفظ (ان شاء الله) •

وأما الولاء :

فقال : انه لا يعلم أنه بشرط عند العتق ، وهو بشرط مشروط ثابت
عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« الولاء لمن أعتق » ولو شرط الولاء لغير من أعتق بطل الشرط ،
ويروى فى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم فى أمر بريرة اذ باعها مواليتها
على عائشة على ان تعتقها ولهم ولاها فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم :

« اشتراها واعتقها فان الشرط باطل والولاء ثابت لمن اعتق » فشرط
الولاء عند العتق عجز من المشارط • ثم قام خطيبا فقال :

« ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، وكل ما كان من شروط ليس في كتاب الله فهو باطل • الولاء لمن اعتق » •
فشرط الولاء عند العتق عجز من المشارط عندى فافهم ذلك
ان شاء الله •

❦ مسألة :

وسئل عن شريكين في عبد ، كل واحد منهما في بلد مصر ، فبلغ أحدهما أن شريكه أعتق حصته من العبد ، فلما بلغه ذلك أعتق هو حصته • هل يلزمه لشريكه غرم ؟

قال : معى أن الضمان يلزم الذى اعتق منهما قبيل صاحبه ، لانه يعتق بعنق الأول •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل كوى عبده بالنار لعلته فيه • هل عليه في ذلك تبعه ؟

قال : معى أنه لا يؤمر بذلك ، فان كان فعل برأى العبد ، وكان بالغا ممن يعقل ، فأرجو أن في بعض القول أنه يعتق •

وفي بعض القول : أنه لا يعتق •

وأما ان كان فعل ذلك فيه بغير أمره فأرجو أنه قيل يعتق على كل حال •

قلت له : فان شاوره من يريد كيّه فلم يمنعه ، وسامح في القول من غير أن يصرح بالأمر • هل يسعه ذلك ويسلم ؟

قال : معى أنه لا يسعه ذلك اذا قدر على النهى ، واذا كان انما يفعل ذلك بمسامحته فقد يروى فى ذلك :

أن رجلا كانت به علة ، فأشير عليه بالكى ، فأحسب أنه « شاور النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك فنهاء ، ثم راجعه المشورة فى ذلك فنهاء عن ذلك ، ثم كرر عليه ثالثا فنهاء » .

ففى معنى الحديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له على وجه الانكار لنفع ذلك كانت العافية والنار ستبقان الىّ بذلك ، فوافقت العافية النار ، ونحو هذا كان المعنى فيه من قوله : ان لو لم يفعل كانت العافية قد اقبلت الىّ بذلك .

ويوجد فى بعض الحديث : « ان امرأة لجابر بن زيد عرضت لها علة فوصف لها الكى ، فأشارت عليه بالكى ، فنهاها .

وفى الحديث : أنه غاب فى بعض حركاته ، فاكثوت فى غيبته ، فعوقبت ، ورجع فأخبرته بذلك ، فوجد عليها وهجرها ، اذ فعلت ذلك .

واتفق لهم خروج الى الحج فخرجت : فقيل : انه لم يكلمها ، وكان مهاجرتها فى سفره ذلك كله على ذلك الذى فعلته ، حتى بلغوا الى مكة ، وشق عليها ذلك من هجرانه ، وعُتِبَ عليها ، فأرسلت اليه عبد الله بن عباس ، وكان منه بموضع ، فاستعطف قلبه عليها ، وسأله لها .

ففى معنى الحديث أنه قال : ان هذه لم تتوكل على الله ، أو نحو هذا من قوله . وقرأ الآية (ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، ان الله بالغ أمره) .

وقيل : يروى عن جابر أنه يثلو على ابن عباس : فقال له ابن

عباس : أتم الآية كأنه يقول : « قد جعل الله لكل شيء قدرا » فأحسب أنه كان بمعنى هذا رجع جابر إليها وكان رضاء عنها •

✽ مسألة :

قلت لأبى سعيد : فما تقول فيمن كوى نفسه برأيه ما حاله ؟

قال : انه على معنى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم : أنه يلزمه معنى التوبة ، ولا يرجع الى مثل ذلك ، وأرجو أن فى بعض القول : اذا كان يؤمن ذلك ، ويرجى خيره فى معنى التعارف مما جرت به العادة ، لم يضق ذلك ، وكان ذلك كغيره من المعتاد فى الأبدان من قطع العروق والفصد الذى فى الأصل محجور فى البدن مثله الا لالتماس الصلاح بذلك •

فاذا ثبتت الرخصة ، ولم يتفق على معنى التهم ، فأرجو ألا يائتم فى ذلك اذا أتاه على وجهه •

قلت له : فالجرح الذى ينفجر بالنار يكون مثل هذا أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان فى موضع غير محفوف وكان الجلد قد مات ورجى النفع بلا ضرر • فأرجو ألا بأس بذلك •

✽ مسألة :

وعن الرجل اذا أقر أن والده أعتق غلاما لوالده ، ثم ان والده باع الغلام ، ومات الوالد ، وورثه الولد • هل يكون على الولد فدا الغلام اذا علم أن والده باعه وهو حر ؟

قال : هذا عندى يشبه الاختلاف فى مثل الحقوق التى يعلم أنها تلزم والده ، ولم يعلم أنه قضاه حتى مات •

فنفى بعض القول : أنها عاينه في ماله حتى يعلم أنه قضاها •

وفي بعض القول : أنه إذا أمكن خروجه منها في حياته وزوالها عنه لم يكن عليه هو شيء ، إلا أن يوصى بذلك المالك •

قلت له : فالحقوق التي لله مثل : الحج ، والكفارات ، وما لزم من ذلك ، وقد علم أنها لزمته ، ولم يعلم أنها زالت عنه • يكون هذا كغيره من حقوق العباد مثل الدين وغيره ؟

قال : معى أن بعضا يقول : انها سواء ، وهى في ماله على قول من يقول هى من الثلث •

وعلى قول من يقول : انها من رأس المال : فهو من رأس المال •

وفي بعض القول : حتى يوصى بذلك • ثم هنالك يجرى فيه الاختلاف في وجوبه من الثلث أو من رأس المال •

قلت له : فان كان ذلك الذى أقر به من حقوق الله • هل يكون سواء اذا لم يوص بذلك ولم يمكن زواله بوجه من الوجوه ؟

قال : معى ان هذا يختلف فيه •

قلت له : فما الفرق بين حقوق الله وحقوق العباد اذ لحق الاختلاف في حقوق الله ولم يلحق الاختلاف في حقوق العباد ؟

قال : يشبهه عندى اذ ليس مأخوذا في الحكم بأداء حقوق الله كما هو مأخوذ بحقوق العباد في حياته ، واذا مات لم يحكم أيضا في ماله الا بما يحكم عليه في حياته ، وان كانت الزكاة قد جبروا على أخذها اذا كانوا أهلها وليس ذلك كجبره على أداء حقوق العباد •

❖ مسألة :

وعن الرجل اذا قال : ان طلق زوجته فغلامه حر • فاختلعت زوجته • هل يعتق الغلام ؟

قال : معنى أن هذا في قول أصحابنا طلاق •

ان على قول من يقول : ان الخلع طلاق فالغلام حر •

قلت له : فان جعل في يدها طلاق نفسها فطلعت نفسها • هل يعتق الغلام ، ولا أعلم فيه اختلافا ؟

وقلت له : فان تزوج عليها أمة ، فاختارت نفسها • هل يكون هذا طلاقا ويعتق الغلام ؟

قال : معنى أنه يختلف في مثل هذا •

فقال من قال : انها تبين بالطلاق •

وقال من قال : أنها لا تبين بالطلاق ، وتبين منه ببيئونة بغير طلاق •

قلت له : فان ارتد عن الاسلام أياكون ارتداده طلاقا لزوجته أم لا ؟

قال : لا أعلم أن أحدا من أصحابنا يقول انها تطلق : انما يحرم عليها في حال ارتداده ، واذا حرم عليها كذلك معنى أنها تحرم عليه في التسمية •

قلت له : فان لاعنكها وبانت منه • هل يكون هذا طلاقا منه لها ؟

— ١٤٩ —

قال : معى أن أصحابنا يقولون أن ذلك منه طلاق •

قلت له : فان كان قد حلف عليها بشيء ان فعلته طلقت ، ثم انها فعلت ذلك الشيء الذى جعل طلاقها فى فعلها اياه • هل يعتق الغلام ؟

قال : معى أنه يختلف فى عتق العبد •

قلت له : فان ظاهر منها وبانت منه بالظهار • يكون مثل الايلاء ؟

قال : هكذا معى فى قول أصحابنا ان الظهار مثل الايلاء •

قلت له : فان هو آلاء منها أو ظاهر من قبل ان يحلف بعتق الغلام • ثم بانته بعد أن حلف بعتق الغلام • هل يعتق ؟

قال : معى أن تركه للكفارة والايفاء غرم منه للطلاق ، وهو أشبه بطلاقه لها من الذى حلف عليها الشيء ان فعلته طلقت قبل أن يحلف بعتق الغلام • ثم فعلته بعد يمينه بالعنق •

قلت له : فان كان انما ترك كفارة الظهار عجزا منه عن الكفارة ؟

قال : معى أنه اذا ترك الكفارة ، وكذلك الايفاء ، وترك اللمس والشهادة ، فمعى انه غرم منه للطلاق اذا كان يقدر على ذلك •

قلت له : فما يلمس منها ؟

قال : معى أنما اللمس للفرج •

✽ مسألة :

وعن رجل له ثلاثة ممالك ، ووقفوا على الباب ، فقال لواحد منهم أنت حر • ثم لم يعرف أيهم أراد ؟

— ١٥٠ —

قال : معى أنه اذا اعتق واحدا منهم ثم لم يعرفه بعينه ، فلا أوجب عليه عتق الجميع •

قلت : وكيف الوجه في ذلك •

قال : معى أنه يؤمن أنه لا يبيع الحر منهم ، ولا يستخدم الحر منهم •

قلت له : فعليه نفقتهم وكسوتهم ؟

قال : معى أنه مأخوذ بنفقة كل واحد منهم على الانفراد ، وكسوته حتى يقر بعقته •

قلت له : فان كانت عليه كفارة ظاهر • هل عليه أن يعتق أحدهم ؟

قال : معى أنه يجزىء به اذا قصد الى عتق العبد منهم الذى هو له •

قلت له : فاذا كان قال : أحدهم حر ، ولم يقصد الى أحد بعينه • هل يجزئ لعنق الظاهر عتق أحدهم بعد هذا العتق الأول ؟

قال : معى أنه اذا قال : أحدهم حر ، وأنه لم يعرفه بعينه ، ولم يقصد الى أحد منهم بعينه •

فمعى : أنه يقع على كل منهم أنه أحدهم اذا لم يقصد الى أحد منهم بعينه بنية ، ولم يسمه ولا أشار اليه • واذا وقع عليهم العتق كلهم : لا يجزى أحدهم بعد ذلك عن لازم •

قلت له : فان قال : أحد عبده حر ، ثم قال بعد ذلك أنه هو الذى أراده بالعتق قصدا اليه ، فأنكر العبيد ذلك ، وطلبوا الانصاف • هل يقبل منه ما ادعى بعد اقراره بعتق أحدهم ؟

— ١٥١ —

قال : معنى أن ليس له نية في الحكم في بعض القول ، ولعل في بعض القول يقبل قوله مع يمينه •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال لعبده : أنت مالك لى وليس أنا مالك لك • أيعتق العبد بهذا القول أم لا ؟

قال : معنى أنه في هذا القول بنيته ، فإن كان نوى العتق عتق العبد ، وإن لم ينو عتقا لم يعتق العبد ، وهو كاذب في قوله ذلك •

قلت له : فإن حاكمه العبد ، وأحضر بينة شهدت له بذلك القول على سيده عند الحاكم • أيحكم بعتقه أم لا ؟

قال : معنى أنه لا يكون بهذا عندي ما يشبه حكم العتق ، لأنه يمكن أن يكون في قوله لا يملكه غيره ، ولا يجوز أن يكون حرا مملوكا إذا كان معروفا بالحرية فأقر لغيره بالملكية ، وهذا كذب ، يخرج عندي في قوله : أنت مالك لى • إلا أن تكون في ذلك نية أنه مالك له في شيء من الأشياء يلى تدبيرها له •

❖ مسألة :

وسألت عن العبد إذا دبره سيده ، ثم قتله العبد • يعتق أم لا ؟

قال : معنى أنه لا يعتق ، لأنه حرم على نفسه العتق بفعله ، ومنزلته منزلة الوصية والميراث •

❖ مسألة :

وسألت عن قول الله تبارك وتعالى (والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيماكم) الآية كلها • ما معنى المكتبة هاهنا ؟

— ١٥٢ —

قال : معى أن المكاتبه : شراء العبد نفسه من سيده ، فإذا سأل العبد ذلك ، وكان مما يرجى فيه خير ، وكان كما قال الله تبارك وتعالى ، فيؤمر سيده أن يكتبه ، ولا يمنعه ، لأن المكاتبه توجب الحرية ، والحرية أفضل من الرق ، فإذا حصل للسيد ثمن عبده ، وأجر المكاتبه فلا ينبغي أن يمتنع ذلك •

قلت له : فيكون ولاء هذا العبد لمن كاتبه ؟

قال : معى أن الولاء لمن أعتق ، والمكاتب عبده ، معتق له ، وله ولاؤه •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أعتق غلامه ، ثم باعه ، وصار العبد في بلد لا يعرفه ولا يقدر عليه • ما يلزمه ؟

قال : معى أنه يجتهد في طلبه ، فان قدر عليه وأعتقه ، وإن مات ولم يقدر عليه ، فمعى أنه يعتق مثله ، وعليه بعد ذلك التوبة والاستغفار •

قلت له : فيفديه بالثمن الذى قد قبضه من ثمنه برده على الذى باعه عليه ، أو يشتري به رقبة ويعتقها مكانه ، وليس عليه غير ذلك ؟

قال : معى أنه يرد الثمن على المشتري ، لأن الأصل باطل ، وثمانه حرام ، وعليه رده على المشتري أو ورثته •

قلت له : فان لم يقدر على المشتري • أيفرقه على الفقراء ؟

قال : معى أنه كالمال الذى لا يقدر على ريبه •

قلت له : هل عليه أجرة ما استعمله المشتري ؟

— ١٥٣ —

قال : كذلك ان هذه الاجرة للمعتق أو لورثته من بعده على البائع له •

قلت له : فان مات هذا العبد ، ولم يقدر عليه • أيلزم البائع له الدية أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل : تلزمه الدية ، وقيل لا تلزمه الدية الا ان يكون استعمله المشتري بعمل مات فيه ، أو بسببه ، فانه قيل عليه الدية هاهنا • وعندى أن هذا لا يختلف فيه اذا كان بسبب الاستعمال مات •

قلت له : فان تزوج هذا العبد المعتق الذى بيع ، فطلق امرأته المشتري له • هل يلزم البائع له صداقها أم لا ؟

قال : معى أنه ينظر فى ذلك ، فان كان من سبب ما أدخل عليه بسبب بيعه له مما يتولد عليه • كان عندى مما يلزمه الضمان ، وان كان انما يتعلق ضمانه على غير ذلك ، لم يكن عليه ضمان •

❦ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : وجدت عن أبى معاوية فى رجل قال لعبيده : أيكم شاء الله فهو حر • فقال : لا يعتق الا من اعتقه هو •

❦ مسألة :

وسألته عن العبد اذا قال له سيده : ان دخلت دار فلان اليـوم فأنت حر • فقال العبد : فى اليوم الذى حد له : أنه دخل دار فلان • أيصدق فى ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه اذا غاب عن سيده بمقدار ما يمكن دخوله دار فلان
فى اليرم الذى حد له ، وقال فى ذلك أنه قد دخل دار فلان ، فهو
مصدق فى ذلك عندى ويعتق •

✽ مسألة :

وعن رجل اشترى خمسة عبيد ، ونقد ثمنهم ، ومضى بهم الى
منزله ، فاذا هم ستة عبيد ، فقال للعبيد : من كان منكم لم اشتره
فليصرف ، فقال واحد منهم : أنا حر ، ومضى ، وقال الآخرون الخمسة :
كل واحد منهم : أنا حر • كيف يفعل هذا الرجل فى العبيد ؟

قال : معى أنه اذا كان لا يعرف العبيد الذين اشتراهم ، وكانت
هذه دعواهم ، لم يكن له ملك أحدهم الا أن يصح له بالشراء والاقرار
من بايعهم ، اذ قد غاب عنه عيان العبيد الذين اشتراهم ، فلم يعرف
عبيده من سواهم •

قلت له : وأما اذا عرف العبيد الذين اشتراهم ، وكانت هذه دعواهم ؟

قال : معى أنه اذا لم يصح من أمرهم له الا أنه اشتراهم ، فالقول
قرلهم ، وعليه البينة •

قلت له : فان صحت له البينة أنه اشتراهم من زيد ، وهم فى يد
زيد ، ومن يده اشتراهم ؟

قال : معى أنهم أحرار ، والقول قولهم ، وليس هذا مما يضح عليهم •

قلت له : فان صحت البينة أن هؤلاء العبيد كانوا فى يد زيد ، وزيد
يدعيهم وهم لا يغيرون ولا ينكرون ، الى أن باعهم لهذا الرجل ، والعبيد
يقولون أنهم أحرار ؟

- قال : معنى أنه قيل انهم عبيد على هذا ، الا أن يصحوا أنهم أحرار •
 وقيل : انهم أحرار •
 قال : والدعوى لا يثبت في العبيد من هو عليهم على أنفسهم •

❖ مسألة :

- وسألته عن صبي أقر أنه مملوك لفلان بن فلان • أهو عبده أم لا ؟
 قال : معنى أنه لا يثبت في الحكم أنه عبده ، وأما في الاطمئنانة
 فيجوز أن يكون عبده على معنى اقراره •
 قلت له : فيجوز لمن سمع اقرار هذا الصبي واطمأن الى ذلك أن
 يشتريه ممن أقر له بأنه عبده ؟

قال : معنى أنه يجوز أن يشتريه على الاطمئنانة •

- قلت له : فإذا بلغ هذا الصبي ، فقال للذي أقر أنه عبده في الصبا
 أنه حر ، وانما كان اقراره لأنه صبي ولم يعرف ما يجب له وعليه ؟
 قال : معنى أن القول قوله ، وهو حر حتى تصح عليه العبودية ،
 ولا يضره اقراره بالملكية في حال الصبا •

قلت له : فعلى العبيد أيمان إذا أنكروا الملكية أم لا ؟

- قال : معنى أن عليهم الأيمان • يحلف يميناً بالله أنه حر ، ولا يعلم
 لهذا عليه حقاً من طريق الملكية •

- قلت له : فان رد المدعى الحرية اليمين على المدعى عليه الملكية •
 كيف يحلف ؟

قال : يحلف انه مملوك • ما خرج منه بعق • والله أعلم •

❖ مسألة :

وقال : أبو سعيد رحمه الله في رجل كان له عبد يقال له مبارك ، فقال مبارك حر ، وصح ذلك القول منه • سمع العبد أو لم يسمع • فإنه قيل : عندي أنه يعتق بذلك ، ويحكم عليه — ان حاكمه العبد بذلك • وقال من قال : لا يعتق في مثل ذلك •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل قال : اذا ولدت له أمته فهي حرة ، فمات السيد ثم ولدت الأمة بعد موته • يقع عليها عتق أم لا ؟ قال : معى أنه يقوم مقام التدبير ، فاذا ولدت هذه الأمة بعد موت السيد أو في حياته عتقت •

قلت له : فالولد الذى تلده حر أو مملوك ؟

قال : معى أنه يكون مملوكا بماله •

قلت له : كان قال كل ولد ولدته فهو حر ، فمات السيد قبل أن تلد الأمة أيلحق أولادها عتق أم لا ؟

قال : معى أنه قيل كل ولد ولدته فهو حر ، ويقوم قوله هذا مقام التدبير اذا صح معى هذا القول ، وسواء كانت حاملا أو غير حامل عند قوله ذلك •

* مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله : ويوجد في الخبر « أن العتق لله » وليس لله شريك وإذا أعتق أحد الشركاء حصته في عبد عتق العبد كله ، وكان عليه أن يرد على الشركاء حصصهم من العبد ، لما أدخل عليهم من الضرر في عتقه لحصته من العبد ، واستسعى هو العبد بما يلزمه في قيمة حصص شركائه ♦

* مسألة :

وسئل عن رجل أعتق عبده في مرضه ♦ هل يعتق ، وهل يضمن لشريكه ، وإن ضمن فيكون ما ضمن به يخرج من رأس المال ، أو من الثلث ؟

قلت له : فإن مات المعتوق قبل موت من أعتقه ♦ هل تنحل عنه حصة شريكه من الضمان ؟

قال : لا يبين لى ♦ ينهدم عنه الضمان على هذا ♦

قلت له : أرايت أن دبر حصته ثم مات ، ومات العبد فلم يعرف أيهما مات قبل الآخر ♦ هل تلزمه لشريكه حصته بعد موته ، ويحكم بذلك على الورثة ؟

قال : معى أنه تلزمه حصة لشريكه يقرم مدبر أو غير مدبر ، فينظر ما أنقصه التدبير فيكون ضامنا له على حال ، وما بقى فعلى قول من يقول بتوريث العرقى ولزوم الحقوق بمعنى هذا ♦

فمعى : أنه يقيمه من حالين : حال يكون فيه ميتا قبل السيد ، فلا شيء له عليه عندى على هذا الحال ، لأن العبد مات عبد في الحكم ♦

وحال يكون السيد فيه ميتا قبل العبد فيكون العبد حرا فيكون مثلها لحصة شريكه ، فلما أن عدم معرفة ذلك في الصحة أشبه أن يكون يضمن نصف حصة شريكه لمعنى الأشكال •

قلت له : فان ماتا جميعا معا وصح ذلك ؟

قال : اذا كان انما دبر لموته ، ففي الاعتبار أنه مات عبدا ، لأنه لم يقع عليه العتق •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل أعتق صبيا ، وللصبي والد ، على من تكون النفقة للصبي ؟

قال : معنى أنه قيل : ان النفقة على المعتق ، لأنه كان لازما له في الأصل اذا كان مملوكا له ، وعن قومنا اذا كان لأحدهم جارية يطؤها ، وفي مذهبهم لا يرون الاستبانة أو يرون ، أنها اذا ولدت منهم فقد عتقت بولدها ، كان حيا أو ميتا ، أو يموت أحدهم ويخلف جارية كان يطؤها ، أو كانت تلد منه ، ولم يعتقها الا بمذهبه • هذا اذا ولدت وله وارث •

قلت له : أتكون جاريته هذه حرة بعده ، أم هي مملوكة في حكم المسلمين لورثته حتى يكون قد اعتقها قبل موته ؟

قال : معنى أنها تكون مملوكة حتى يعتقها ، أو يكون لها منه ولد يرثها ، أو يرث منها شيئا ، فتعتق حينئذ بميراث ولدها منها •

باب

في البيوع والسلف

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل باع على آخر جزرا ، أو بصلا ، أو ثوما ، أو فجلا في قطعة قبل أن يقمض ، ووفقا على ذلك ، وقطعا البيع على ثمن معروف ، ورضى المشتري فلما افترقا نقض البيع أحدهما على صاحبه هل لهما ذلك ؟

قال : هكذا عندي من أجل الجهالة ♦

قلت له : فان كان بطلا ، أو قثاء ؟

قال : معى أنه اذا كان مدركا ، فليس لأحدهما رجعة من قبل ما يلحقه من الزيادة ، لأنه ظاهر كله ♦

قلت له : فالبيع تام حتى تبين الزيادة بما لا شك فيه في النظر ؟

قال : هكذا عندي ♦

❖ مسألة :

وسئل عن الصاع كم وزنه من حب الماس وهو « المنج » ؟

قال : معى أنه قيل : ان الصاع ثلاثة أمان الا ثلثا ♦

❖ مسألة :

وعن رجل اشترى عبيدين في صفقة واحدة ، فظهر بأحدهما عيب ، فأراد أن يردده ♦ هل له ذلك ؟

— ١٦٠ —

قال : الذي يوجد في قول أصحابنا أنه يختلف في ذلك •

فقال بعض : ان له أن يرد صاحب العيب ، ويأخذ الآخر •

وقال من قال : انه ليس له ذلك فان يشأ أن يأخذهما جميعا ، ويأخذ
أرش العيب ، وان شاء ان يردهما جميعا •

وقال بعض : ومعنى أنه من قول قومنا — أنه ان كان البائع أراد :

فان كان المشتري قبض فليس له أن يرد أحدهما وله أرش العيب ،
وان شاء ردهما جميعا •

وان كان لم يقبض لم يجز الا ردهما أو أحدهما •

وقال أبو سعيد رحمه الله : انه قول حسن •

وقيل : عن النبي صلى الله عليه وسلم « البيعان بالخيار ما لم
يفترقا » فعلى قول من يقول : أن الافتراق انما هو بالقول •• وكل شرط
بعد واجبة البيع يكون باطلا ، وتكون الواجبة صحيحة ؟

قال : معنى أنه اذا قال اذا كان الشرط يصلحه ، أصلحه ، وان كان
الشرط يبطله ، أبطله •

✽ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل اشترى شيئا على أنه بالخيار
ثلاثة أيام ، فمات قبل الثلاث ، هل لورثته الخيار كما كان له ، فيرثون
الخيار ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه •

— ١٦١ —

قال من قال : لهم الخيار في بقية الأيام •

وقال من قال : لا خيار لهم ، وقد انقطع الخيار •

قلت له : فينقطع الخيار ويكون البيع قد وجب ، أو يرد البيع على
البائع وليس على الورثة شيء ؟

قال : معنى أنه إذا انقطع الخيار عنهم ثبت البيع عليهم وليس للبائع
عليهم حجة ، ولا لهم عليه حجة في رد البيع •

✽ مسألة :

وعن بيع الوالد لـ مال ولده • كان الوالد غنيا أو فقيرا فكله سواء
ويختلف ؟

قال : معنى أنه إذا كان فقيرا ، وانما باع مال ولده لفقره •

ففي أكثر معاني القول انه يثبت بيع الوالد ، وان كان الوالد غنيا
عن بيع مال ولده ، ولم تقع مصلحة في البيع لولده •

فمعنى انه في بعض القول : أنه لا يجوز البيع ، وهو مردود •

وفي بعض القول : أنه يثبت ويضمن للولد الثمن الذي باع به في ماله •

✽ مسألة :

والبيع والشراء على الأعجم ومنه فيما دون الأصول ، فأرجو
أنه يجوز ذلك منه وله ، وإذا عرف ذلك منه بالأيام ، وعقل منه أنه

(م ١١ — الجامع المفيد ج ٣)

لا يغتبن في ذلك اذا غبن ويأبى في ذلك عن الغبن ، ويعرف معنى الربح من الغبن بالايماء ، ولو لم يكن يفهم منه كلام *

وأما الأصول فأحسب أنه قد قيل : يستحب أن يكون بأمره وقيل من قبل الحاكم ، أو يحضره وليه ، ان لم يكن له وكيل ، وكذلك تسليم الأعجم الى رب المال الغلة من جميع ما ذكرت اذا كان يعمل ماله ويغيب عنه في حصاد الثمار عنه فيأتيه بذلك فيوميء اليه بذلك أنه من غلة ماله ، أو لا يوميء اليه ، الا أن قلبه يطمئن أن ذلك من ثمرة ماله أو غلة ماله ، على ما تجرى به العادة بينهم ومنهم في ذلك ، فكل ذلك جائز على سبيل التعارف والعادة ، وكذلك الحل منه *

معى أنه قد قيل : أنه يجوز اذا فهم ذلك بالايماء ، وفهم منه الجواب بالايماء *

وعن رجل باع أرضا فيها قطن * لمن القطن * للبائع أو للمشتري ؟

قال : معى أنه لا بد للقطن أن يكون لأحد معينين : اما أن يكون من الزراعات واما أن يكون من الأشجار ذوات السوق *

فان كان من الزراعات فقد قيل : اذا أدركت الزراعة ، أو أدرك أكثرها فهي للبائع ، حتى يشترطها المشتري ، وان لم تدرك أو يدرك أكثرها فهي للمشتري حتى يشترطها البائع *

وان كان القطن من الأشجار من غير المزروعات ، وانما يقع عليه اسم الغرس *

فقد قيل : اذا صار من ذوات السوق وحمل ساقه كان للبائع حتى

يشتترطه المشتري ، وان لم يكن من ذوات السوق فهو للمشتري حتى
يشتترطه البائع •

ولا يخرج عندي القطن الا زراعة ، لأن له حالا في الأغلب من أحراله •

✽ مسألة :

وعن رجل أرسل رجلا الى رجل يتسلف له ، فوصل الى الرجل
فقال : أرسلنى فلان اليك تسلفنى له ، فسلفه • على من يكون السلف
للسلف ؟

قال : معى انه اذا أقر الرجل أنه أرسله كان ضامنا للسلف ،
ولا ينفك الرسول عندي من الضمان •

قلت له : فان قال الرسول انما أتسلف من عندك هذا السلف لفلان ،
أو على فلان ليس لى ولا على ، فلسفه على ذلك ، ويكون السلف على
المرسل دون الرسول اذا صح ذلك ، أو أقر به المرسل ؟

قال : معى أنه اذا صح على المرسل الأمر ، أو أقر ، ثبت السلف •

واذا شرط الرسول السلف على المرسل ، وسلفه المسلف على ذلك
لم يكن عندي ضمان فى السلف اذا صح هذا الشرط للرسول •

قلت : فان أنكر الآخر ولم يصح عليه الأمر • هل يثبت السلف على
المسلف ؟

قال : معى أن السلف ثابت على ما أثبت عليه اذا صح ، لأنه على
من انعقد عليه السلف باقرار أو بينة •

قلت له : فان حلف الذى عقد عليه السلف • هل يرجع المسلف على

الرسول بشيء بالسلف أو برأس مال السلف اذا كان انما سلفه على الشرط
الذى قال عنه الرسول •

قال : معنى أنه لا يلحقه شيء من السلف ، ولا برأس مال السلف ،
لأنه قبض لغيره وقال انه يسلفه لغيره •

❦ مسألة :

قال أبو سعيد : الذعار ، والعشار ، والرياض ، والركاض ، والعضاض
كل هذا عيب في الدابة ترد به ، وأما النفار فليس هو عيب فيما عندي •

❦ مسألة :

وعن رجل اشترى جارية من بائع باعها استسرها لنفسه ، ووطئها
حتى ولدت ولدا ، ثم صح أنها كانت لغير البائع ، ووصل ما يطلبها ،
وصحت له فأخذها •

قلت : ما حكم هذا الولد ، مملوكا ، أو ما هو ، وهل يحكم به لو والده ؟

قل : معنى أنه قد قيل : اذا كان الوطء بسبب الشراء ، وولدت على
فرائشه فالولد ولده ، ويكون حرا ، ويفديه بقيمته عبدا •

قال من قال : يوم ولد •

وقال من قال : يوم يحكم به فيما عندي ، ولا يسترق الولد على هذا
السبيل فيما يخرج عندي من قول أصحابنا •

❦ مسألة :

وعن بيع الوالد مال ولده اذا أمره في بيع ماله وهو بالغ يجوز
على الولد أم لا ؟

— ١٦٥ —

قال : معى أنه يجوز •

قلت له : فان باعه ولم يأمره ولده ، وأنكر الولد البيع ، وقد مات
الوالد بعد البيع ، هل للولد رجعة في هذا البيع •

قال : معى اذا صح البيع والولد بالغ ، وعلم ببيع والده بعد ذلك ،
ولا يتقى تقية من الوالد ، فلم يطلب ماله ، ولم يغير فعل والده الى ان مات
الوالد فليس له رجعة في هذا البيع فيما عندى ، ويثبت عليه البيع من
تركه التكبر •

❦ مسألة :

وعن تاجر وصل اليه رجل طلب اليه أن يبيعه سلعة فلم تكن معه •
هل يجوز للتاجر أن يشتري هذه السلعة من عند غيره بسعر وبيعه على
هذا الذى طلبها اليه ولا يعلمه ؟

قال : معى أنه يجوز له أن يبيع ويشتري ، ما لم يدخل عليه في
بيعه شيئاً من الربا ولا الحرام •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل باع على رجل ثوبا ، فادعى البائع أن ثمنه عشرة
دراهم ، وقال المشتري خمسة دراهم ، كيف الحكم في ذلك ؟

قال : معى انه قيل : ان القول قول البائع ان كان الثوب في يده مع
يمينه ، فاذا حلف انتقض البيع ، الا أن يختار المشتري أن يأخذه بالعشرة
الدراهم ، كما ادعى البائع وأقر له بالشراء بذلك الثمن •

وان كان الثوب في يد المشتري كان القول قوله مع يمينه ، فان حلف
ثبت البيع بالثمن •

— ١٦٦ —

ومعنى : أن في بعض القول : أن القول قول البائع على كل حال كان الثوب في يده ، أو في يد المشتري ، فإذا حلف انتقض البيع ، إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ الثمن الذي قال به البائع •

ومعنى : أنه قيل يدعيان جميعا :

المشتري يدعى على البائع نقصان الثمن ، والبائع يدعى على المشتري زيادة الثمن ، فكلاهما مدعيان • فيدعيان بالبينة ، فأيهما أصح البينة على دعواه حكم بشهادة بينته مع يمينه ، أن أراد خصمه يمينه •

وان قاما كل واحد منهما ببينة « يمين » على ما يدعيه كانت البينة ببينة مدعى الأكثر ، وهو البائع فإن أعجزا جميعا البينة ، حلف كل واحد منهما يميناً على ما يدعى أن طلب ذلك ، وفسخ البيع عنهما ، ويريدان الثمن والبيع ان كان المشتري قد قبض البيع ، والبائع قد قبض الثمن أو أحدهما قد قبض شيئاً من ذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل باع لرجل ثبابة بكذا أو كذا مكوك ورق عظم نسيئة هل يكون ثابتاً ؟

قال : معنى أنه ان كان على وجه السلف الى أجل مسمى فهو جائز ثابت ، وان كان على وجه التقديم ، فهو منتقض عندي ، إلا أن يتموه ، وان كان بيعاً كذا وكذا من العظم ، وكان الكيل فيه معروفاً مدروكاً في أيدي الناس كان معنى البيع فيه جائزاً •

قلت له : فهل تجزى بالنية دون الكلام ، أو لا تجزى إلا بالكلام ؟

قال : معنى أنه لا يكون إلا بالكلام اذا كان لا يجوز إلا بالمتامة في الأحكام •

— ١٦٧ —

قلت له : فهل يجوز جراب بورق عظم نسيئة ؟

قال : معى أنه بمنزلة الشاة ، والقول فيه سواء •

ولعل يختلف فيه فى بعض القول • فقول : أنه لا يجوز نسيئة •

قلت له : فما يعجبك من ذلك ؟

قال : اذا كان العظم بشىء معروف ، ومعروف كيله ، ويثبت فى
أيدي الناس ، أعجبني أن يثبت به البيع من الشاة والجراب وغيرهما ،
فلا يباع به بالنسيئة ، ويباع يدا بيد •

قلت له : فما معنا كمثلته تحمله من جنسه ، فلا يبين لى فيه
اختلاف إلا يدا بيد ، وما كان يشبهه مما ليس من جنسه فلهلعه يجرى
فيه الاختلاف •

✽ مسألة :

وسئل عن الرجلين اذا تبايعا على النيل الرطب يكون بيعا تاما أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان معروفا فهو تام ، وان كان مجهولا فهو
منتقض •

قلت له : فاذا تبايعا على هذا النيل الرطب على أن المن بدرهمين ،
فاتزن النيل وافترقا ، ثم رجع المشتري يطلب بكيلة البائع ، واحتج
بنقصان النيل هل له رجعة فى هذا البيع •

قال : لا أعلم أن له رجعة من طريق رطوبة النيل ، وكل عيب معروف
تبايعا عليه فهو ثابت •

— ١٦٨ —

قلت له : فان بايعه فقوشا من النيل ، فكسر منه فقوشا واحدا ، ووقع البيع على ذلك الفقش الواحد • هل يثبت البيع على جميع الفقوش ؟

قال : معنى أنه انما يثبت من بيع الفقوش ذلك الفقش الواحد ، اذا كان لا يستدل على جميعه الا بكسره ، كما لا يستدل على الجراب الا بفتحه ولو كان من جنس واحد •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل واحد أسلف رجلا ثوبى قطن بثوب حرير نسيئة هل يجوز ذلك أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل : اذا كان الثوبان متقدمين والثوب الحرير متأخرا • فعندى أنه جائز •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل باع على رجل نخلة ، وشرط على المشتري أنه يأكلها أيام حياته حتى يموت ، فلما مات احتجت الورثة : أن النخلة لصاحبهم ، وأقروا للبائع بثمنها • هل يكون هكذا بيعا ثابتا ، ويكون للمشتري نخلته أم لا ؟

قال : معنى أن هذا شرط مجهول ، والبيع منتقض •

ومعنى أنه قيل : انه ثابت اذا كان شرطا حلالا ليسه حرام •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل سلم الى نصاب دينارا بثلاثين منا لحما ، على أن يقبض منه كل يوم منا واحدا ، هل يكون هذا ثابتا ؟

— ١٦٩ —

قال : معنى أنه لا يثبت في الحكم ، فان تتامما على من قد عرفاه
ولم يسمياه سلفا فهو تام ♦

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أسلف رجلا مائة درهم بعشرين رأس غنم أو ماعز ،
من سن معروف ، هل يكون هذا ثابتا ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك :

قال من قال : اذا كان من جنس معروف وسن معروف ، وأجل معروف
فهو تام ♦

وقال من قال : انه لا يجوز من حد اختلاف أجسام الانسان
وزيادتها ونقصانها ♦

❖ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى أرضا ففسل فيها فسلا ، وشرط على البائع
الشروي يوم يستحق عليه ، فاستحق المال ، وقد صار الفسل نخلا ♦

هل يلزم البائع قيمة النخل والأرض يوم استحققت على قول من يثبت
الشروي ؟

قال : اذا ثبت معنى ذلك ♦

قلت له : فهل للبائع أن يلحق المستحق للأرض بقيمة النخل التي
فسلت ؟

قال : هكذا يعجبني أن يلحقه بذلك ، لأن الصلاح له ، ولم يكن المحدث
له بمنزلة المعتصب ♦

❖ مسألة :

وقال أبو سعيد : اذا باع رجل قلة على ساقية لم تكن له الا القلة بعينها ، ولو صح انها كانت نخلة •

❖ مسألة :

وعن رجل اشترى بقرة من آخر وقبضها منه ، وأراد أن يزجر عليها فأبت أن تزجر • هل يكون عيبا يرد به البيع ؟

قال : معنى أنه اذا صح أنها كانت لا تزجر مع البائع كان ذلك عيبا ، وان لم يصح ذلك فقد أمكن أن تزجر ثم لا تزجر ، ولا يكون هذا عيبا عندي •

قلت له : وكذلك الهيس مثل الزجر عندك في هذا ؟

قال : لا يبين أن يهيس مثل الزجر ، لأن البقر لا تهيس وتزجر ، لأن الأغلب من أمر البقر أنها تزجر في كل موضع ، وأكثر أمورها الزجر •

❖ مسألة :

وسألت أبا سعيد رضى الله عنه عن رجل اشترى من رجل نيلا وحمله الى بلد ، ثم ادعى أن النيل خرج متغيرا ، وطلب أن يرده عليه هل يلزم البائع ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا وقع البيع على شيء حاضر قد عرفاه ، ثم غاب به المشتري ، وادعى المشتري تغيره ، لم يقبل منه ذلك الا بالبينة ، أو باقرار البائع له بذلك •

قلت له : فان صح تغير النيل — أقر البائع بذلك — فطلب المشتري

أن يقبضه البائع من البلد الذى فيه النيل • هل يكون عليه ذلك أم يلزم المشتري احضاره الى البلد ؟

قال : معنى أنه اذا كان البائع قد أذن المشتري بحمله الى موضع كان له النيل حيث صح فسادُه وتنقض البيع فيه ، وان كان حمله المشتري بأمر نفسه ، أو بغير أمر هذا فهو ضامن له حتى يرده الى البائع •

قلت له : فاذا كان المشتري حمله برأى البائع وفساده في ذلك البلد ، وادعى المشتري أنه قد لزمه عليه كرا • هل يلزم البائع الكرا لهذا النيل ؟
قال : معنى أنه لا يكون عليه كرا في هذا ولا مؤنة •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل سأل رجلا : قرض سلعة ، وأمره أن يسلمها الى رجل آخر ، فقبضها الرجل ، ثم ادعى الذى سلمت اليه السلعة أنها خرجت متغيرة فاسدة ، وأراد ردها على المقرض ، أو على الذى قبض القرض ، أو ليس له ردها على أحدهما ؟

قال : معنى أنه اذا صح أن القابض انما قبض على حق له على المقرض ومن عنده قبض كان عليه الرد ان أراد ، ويثبت له ذلك • وعلى المقرض للمقترض الحجة فيما يدعى ، ويطلبه ان أراد ذلك •

قلت له : فان رد القابض على المقرض ، فامتنع عن قبضه منه بوجه من الوجوه • هل يحكم عليه بقبضه منه • وادعا أنه سلم بدل هذا القرض أفضل منه ؟

قال : معنى أنه اذا كان قبضه بوجه ، ويثبت عليه قضاء ، أو بيع ، أو اقتراض كان عليه لزوم ما ثبت عليه ، أو حكم عليه بما يجب له عليه •

* مسألة :

وقال : أبو سعيد رحمه الله في الغبن الفاحش أنه لا يجوز على الصبيان الذين هم بمنزلة من يجوز بيعه ، ولا على البالغين ؟

قال : معنى ان ذلك يخرج في بعض القول في البيوع •

وقال من قال : ان البيع ثابت اذا كان المتبايعان بالغين ، صحيحى
انعقل من الأحرار وكان البيع من الحلال الثابت ، لأن التراضى بينهما
يوجب اباحة مالهما ، ويوجب ذلك بينهما •

قلت له : في حد الغبن الفاحش ؟

قال : معنى أنه اذا خرج مما يتغابن الناس في مثله بينهم في مثل ذلك •

قلت له : فالقسم هل قيل فيه أنه مثل البيع في هذا ؟

قال : معنى أنه قيل في ذلك : اذا قسم بالسهم فوقع السهم غبن العشر
« عشر السهم » أنه يلزم صاحب السهم ذلك ، واذا كان القسم بالخيار
وكان فيه غبن فاحش ، فعندى أنه قيل في ذلك باختلاف •

قلت له : فأنى سمعت أنه في القسم اذا كان غبن الربع ؟

قال : لا أعلم ذلك في هذا • انما ذلك في المديون عندى •

فقيل : انه لا يباع ماله في الغبن الربع •

وقال من قال : بالثلث •

وقال من قال : انه يباع ماله بالكسرين — الربع أو الثلث •

— ١٧٣ —

وقال من قال : يترك له وبستانه الذى فى منزله اذا لم يكن للبستان طريق الا فى منزله ، اذا كان الطريق اخراجها الا فيما لابد من سكنه •
وقال من قال : انه يباع كيفما اتفق ، لأنه يستهلك بالدين •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى من رجل عجلا من تحت أمه بثمن معروف ، فنقده الثمن ، وترك العجل تحت أمه حتى زاد ، فأراد البائع ان ينقض البيع هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس له ذلك اذا لم يكن سببا الا زيادة العجل •

❖ مسألة :

وسأله عن رجل سلف بتمر وشرط عليه الضروف التى يكنز فيها •
قال : معنى أنه ينتقض اذا كان ذلك مع عقدة السلف •

❖ مسألة :

وسأله عن رجل باع لرجل نخلة هل تكون له النخلة وما تستحق من الأرض اذا لم يذكر الأرض عند البيع •
قال : معنى أنه قيل ذلك فى نظر العدول من أهل العلم •

❖ مسألة :

وسأله عن رجل اشترى من رجل سلعة بدارهم نقدا ، فأعطاه بعضها ، وبقي عليه شيء أراد أن يعطيه بصرفه ذهباً ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك •

ومعى : أن بعضا يقول : لا يجوز ذلك لغيبية الدراهم التى عليهم
لأنهم شبهوا ذلك بالصرف ، لأن الصرف لا يكون الا باحاضر •

والقول الأول : يخرج عندى ، لأنه مضمون ، وانما يقبضها مما عليه •

قلت له : وكذلك ان كان البيع بدراهم الى أجل ، فأراد أن يعطيه
الى محل الأجل بقيمتها ذهباً • أيكون مثله فى الاختلاف ؟

قال : لا يبين لى فى ذلك فرق •

قلت له : وكذلك ان كان وقع البيع على شىء من العروض ينقد ،
أو الى أجل • هل يجوز أن يأخذ بذلك دراهم ، أو ذهباً اذا حل الأجل ؟

قال : معى أنه اذا كان شيئاً جائزاً يدرك بالصفة ، وبيع الى أجل ،
فهو عندى مثل السلف بشىء من العروض الى أجل •

وقيل : لا يجوز أن يأخذ فى السلف غيره ، ولا يبين لى من قول
أصحابنا اختلاف فى هذا ، واذا كان البيع بنقد وليس الى أجل • ويثبت
به البيع • فعندى أنه يختلف فيه ، وأرجو أن بعضا يجيز أن يأخذ به
غيره ، وبعضا لا يجيز ذلك •

قلت له : فان كان مما يجوز بيعه الى أجل ، وهو مما يدرك بالصفة ،
أيجوز أن يقبضه بالنقد الذى وقع عليه البيع من غيره من العروض
قبل محله ؟

قال : لا يبين لى اجازة ذلك فى قول أصحابنا ، اذا كان بمنزلة السلف •

❖ مسألة :

وسئل عن سلف رجلا • أيجوز له أن يأخذ منه رهنا بسلفه مع
عقدة السلف ؟

قال : معنى أنه في قول أصحابنا لا يجوز •

قلت له : فيجوز له أن يسلفه ويأخذ عليه كفيلا مع العقدة ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : انه يجوز ذلك •

وقال من قال : لا يجوز •

قلت له : فعلى قول من يقول باجازه الكفيل مع عقدة السلف • هل
يجوز للكفيل أن يرتهن رهنا بالسلف من يد السلف ؟

قال : معنى أنه يجوز له ذلك اذا ثبت الكفيل •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قدم لرجل دراهم بسماذ معروف لكل درهم كيل
معروف من السماذ المعروف ، ثم مات الذى عليه السماذ ولم يوص الذى
عليه السماذ بشئ فوجد من له عليه هـ ذا السماذ من يوصله الى حقه
من سماذ الهالك •

قلت له : هل له أن يأخذ حقه في السريرة من سماذ الهالك بقدر
الذى له على الهالك من سماذ ؟

قال : معنى أن هذه التقدمة لا تثبت ، إلا أن يكون الى أجل معروف
بكيل معروف ، من نوع معروف ، لا يختلف ، فإذا لم يكن فيه الأجل
المعروف أو كان فيه معنى جهالة ، لمن تثبت ، وانما عليه الدراهم الذى
تقدمها ، فان قدر على أخذ دراهمه كان له ذلك ، أو ثمنها من ماله بعد أن
لا يقدر على الانصاف بالعدل من طريق الحكم •

قلت له : وكذلك ان كانت تقدمة هذه الدراهم بهذا السداد على غير
كيل من المكايك معروف ، إلا أنه كل درهم من هذه الدراهم بخمسة
أشواج سداد ، فمات المتقدم بالسداد على هذه الصفة وخلف أيتاما •

هل لمن له تقدمة هذا السداد أن يقبض سدادا من مال الهالك على
هذه الصفة ؟

قال : معنى ان هذا لا يثبت ، وانما له ما قبضه المتقدم من الدراهم •

قلت له : فان ثبت له السداد فى مال الهالك ، وقد قدمه على هذه
النصفة ولم يثبت له سداد فى مال المتقدم ، وله عليه هذه الدراهم التى قدمه
اياها بسداد ، ولم يوص له الميث بشئ ، ولا وجد من يوصله الى
حقه • هل له أن يأخذ من مالك الهالك — اذا قدر على ذلك دراهم
مثلا قدم الهالك ، أو سدادا بقيمة الدراهم التى له على الهالك • أو
لا يجوز له ذلك ؟

قال : معنى أنه قد مضى القول فى هذا ، وله أن يأخذ حقه دراهم
أو عروضاً ، ان لم يقدر على الدراهم ، اذا لم يقدر على الانصاف فى
الحكم •

✽ مسألة :

وعن رجل أمر رجلاً أن يتسلف له عشرة دراهم بثمان ، فتسلف له
من عند رجل وقبض منه الدراهم ، ثم مات الذى له السلف أو كان

حيا • هل للذى عليه السلف أن يسلمه الى الذى سلفه ، ولا يسلمه الى الذى تسلف له ، ولا الى ورثته ؟

قال : معنى أنه اذا أمره أن يتسلف له من عند رجل بعينه لم يكن له الا أن يسلمه اليه أو الى ورثته ، وان لم يأمره بأحد بعينه كان له الخيار : ان شاء سلمه الى الذى سلفه ، وان شاء سلمه الى الذى له السلف ، أو الى ورثته •

قلت له : وكذلك ان أبرأه الذى تسلف له من هذا السلف وقد مات من له السلف ، أو هو فى الحياة • هل يبرأ ؟

قال : معنى ان كان أمره أن يتسلف له من أحد بعينه لم يكن له ذلك ولا يبرأ • وان لم يكن أمره بأحد بعينه فأرجو أنه يبرأ ، لأنه انما الضمان عليه هو ، والضمان على المتسلف له لمن تسلف منه •

❖ مسألة :

وعن رجل سلم الى رجل دراهم ، فأمره أن يسلفها له بحب ، أو تمر ، وأخبره كيف يسلفها ، فسلف ما أراد بحب ، أو تمر ، وأخذ هو منها دراهم ، فلما هلّ أجل السلف قبض له حبه وسلم اليه من عنده حبا من جهة دراهمه التى أخذها على حسب ما سلف غيره • هل يجوز له ذلك أن يأخذ من دراهمه على هذا الوجه ويحسبها سلفا مثلما أمره أن يسلف له ؟

قال : معنى أنه قد قيل ليس له ذلك ، الا أن يتم له ذلك صاحب الدراهم ما فعل ، والا فهو ضامن للدراهم •

قلت له : وكذلك ان مات رب الدراهم الذى أمره أن يسلف له ،

(م ١٢ — الجامع المفيد ج ٣)

— ١٧٨ —

وقد أخذ من دراهمه على هذا الوجه • فما يلزم لورثته من بعده ••
حبا أو دراهم مثل ما أخذ ؟

قال : معنى أنه تلزمه لهم دراهم ، إلا أن يتموا له ذلك ، وهم ممن
يجوز عليه اتمامهم ذلك فهو جائز •

✽ مسألة :

وعن رجل اشترى من رجل دابة ، ثم ادعى الغبن ، وأراد ردها
هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه في بعض القول لا يرد بالغبن إذا كان البائع والمشتري
ممن يجوز بيعه ، وكان البيع ثابتا في العقد •

وقيل : انه إذا كان فيه غبن فاحش •

قلت له : فالغبن الفاحش كم يكون ؟

قال : معنى انه إذا لم يجد في ذلك شيئا •

ومعنى : أنه إذا كان فيه زيادة العشر في الثمن ، والعشر عندي قليل ،
وإذا كان البيع بثمن لا يتبايع الناس بمثله في الزيادة والنقصان ، كان
ذلك عندي غبنا ، وينقض البيع على معنى من يقول بالنقض ، وهذا
عندي غبن فاحش •

✽ مسألة :

وعن رجل له على رجل جرى حب بر بدراهم ، فلما كان له الجرى
الحب وقبضه الذي عليه السلف ، وقال هذا الجرى الحب آخذه بما

عليك لى من السلف على وجه القهر ، أخذه الذى له السلف ، وعلى هذا وجه القهر • هل يجوز له ذلك ؟

قال : معى أنه اذا ثبت البيع ، واستحق الحب ، وكان واجبا عليه تسليم ذلك ، فليس له فيه عذر بالامتناع بما لا يسعه الامتناع ، فأخذه منه من عنده على وجه الغلبة من غير أن يحدث فيه حدثا ، وقد وصل الى حقه ، ولا يبين لى عليه ضمان اذا لم يقدر على الانصاف بالحكم •

* مسألة :

وسئل عن رجل اشترى من رجل جلد ثور بثلاثة دراهم نسيئة ، ومضى ، فلما أبصره فاذا هو يساوى درهما ونصفا ، فقال المشتري للبائع : ان ثنت حط لى ، والا فقلنى ؟

قال : معى أنه اذا كان فى هذا غبن فاحش فهو مردود •

* مسألة :

وسألته عن رجل اشترى عبدا للخدمة ، وفى يده صنعة نساج أو غير ذلك ، ولأجل الصنعة التى فى يده • هل يحمل هذا على زكاة ماله فى القيمة • أم حتى يكون قصده للشراء للتجارة خاصة ؟

قال : اذا اشترى للغلة : لم يحمل على التجارة الا ما استغل منه •

قلت له : رأييت لو أن رجلا اشترى للتجارة ثم مات فتركه على غيره فتركه هذا يريد به الغلة • هل يحمل على ماله فى الزكاة ؟

قال : معى اذا تركه يريد به الغلة فلا شىء عليه فى ذلك •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل باع لرجل خمسة مكائك حب بخمسة دراهم الى
النصف • هل يثبت هذا ؟

قال : معنى أنه قال من قال : انه يثبت آجلا •

وقال من قل : انه أجل مجهول ، وينتقض البيع ، الا أن يتتام
على ذلك •

ومعنى فى بعض القول : أنه تام حتى يتناقصاه •

قلت له : فإذا مات البائع قبل أن يتتام • هل يكون المشتري مخيرا •
ان شاء رد على الورثة حبا مثل ذلك الحب ، وان شاء دراهم ؟

قال : معنى انه يختلف فى ذلك اذا كان البيع منتقضا ثم مات البائع
والمشتري •

قلت له : فان طلب الورثة حبا ، وأراد هو أن يرد عليهم دراهم •
هل له ذلك ؟

قال : قد مضى القول فى ذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل باع لرجل شاة فذبحها المشتري ، فأصاب فيها
دنانير • لمن تكون هذه الدنانير ؟

قال : معنى انها بمنزلة اللقطة ، لأنها ليست من ذوات الشاة •

قلت له : فان باع سمكة فأصاب فيها درة • لمن تكون ؟

قال : معنى أنه قيل فى ذلك باختلاف :

— ١٨١ —

فقال من قال : ان ذلك للقباض الذى أخذ السمكة •

وقال من قال : لآخر مشتر اشتراها فأصابها •

قلت له : فهل قيل ان الدنانير من الشاة للمشتري ؟

قال : لا أعلم فى ذلك • ولا أرى لها صحة ، لأنها ليس هى حصته •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله وعن السلف بالذهب والفضة من الكسوة والصوغ • هل يجوز ذلك مثل الدراهم والدنانير ؟

قال : معى أنه يجوز اذا كان بوزن معروف فى شىء معروف الى أجل معروف مما يجوز فيه السلم •

قلت له : فما تقول فى رجل معه دراهم • منها ما يجوز بالاختلاف ، ومنها ما لا يجوز بالاجماع ، الا أن يرده بعض ، ويأخذه بعض •

هل يخلط هذه الدراهم بعضها ببعض ليرجو جوازها تلك جملة ؟

قال : يوجد فى الأثر فى بعض ما قيل : انه لا يجوز ذلك ، لأنه بمنزلة خلط الحب والتمر وأشباه ذلك •

والقول فى مثل هذا : أنه اذا كان ذلك ينفق بعضه ببعض وقصد الى ذلك « بخلطه » أنه لا يجوز له بمنزلة الغش •

وفى بعض ما قيل فى هذه الدراهم الى التعارف فيها أنها تنتقد ويؤخذ منها كل شىء بعينه : فانه يجوز خلطها لهذا المعنى ولا يكون غشاً •

قيل : ان كانت هذه الدراهم في معنى الاتفاق أنها لا تجوز بنفسها وحدها ، فاذا خلطت مع غيرها من النقد رجعت في معنى التعارف أنها تجوز بالاتفاق ، واذا كانت على هذا خرج معناها انها من النقد الجائز لا علة فيها ، لأن الناس على ما اتفقوا عليه ، فهو ثابت لهم وعليهم • وان كانت اذا خلط فيها غيرها من النقد صارت بحال في التعارف أنه يأخذها بعض ويردها بعض في معنى النقد •

قال : معنى انه اذا كان يختلف أخذها في حالها ذلك ولم يقصد فيها الى تداليس ، وانما يقصد الى نفاذ النقد ، والجائز ممن أخذه منه أعجبنى أن يجوز ذلك •

قلت له : ما تقول في رجل معه دراهم صفر ، فأتى الى آخر فأخبره أنها صفر • هل له أن يشتري من عنده بها ؟

قال : معنى أن له ذلك •

قلت له : فان كان يخاف أن ذلك صفر ، فأخبره بذلك أنه يخاف أنه صفر فرضى بذلك ؟

قال : معنى أنه له ذلك •

قلت له : فان كان لا يعلم أنها صفر الا أنه يظن أن فيها صفرا • هل له أن يشتري بها من عنده ، ويقضيه اياها ولا يخبره بذلك ؟

قال : ان له ذلك اذا برىء من التدليس كآين من كان الآخر يعرف ذلك أم لا يعرف ؟

❖ مسألة :

وسألته عن رجل اشترى من رجل نخلا ، فقبض البائع نخلا محدودة ، فأقر البائع أن في هذه النخل شيئا من الصوافي ، ولم يبعه له ، فادعى المشتري أنه اشترى منه الجميع ؟

قال : معنى ان قول البائع أولى ، وعلى المشتري البينة أنه باع عليه ما أنكره ، وأقر له بالصافية •

قلت له : فان أقر البائع بشيء من هذه النخل للصافية ، ولم تكن مع المشتري البينة • لمن تكون هذه النخل : للصافية كما أقر البائع ، أو هي للمبيع لها ؟

قال : معنى ليس للمشتري حجة بعد عدمه البينة •

ومعنى : أنه يثبت أحكام هذه النخل للصافية كما أقر البائع •

❖ مسألة :

وسألته عن رجل سلف رجلا وشرط عليه أن يعطيه من ثمرة معلومة ، فلم يصب منها شيئا • هل يبطل السلف بهذا الشرط ؟

قال : معنى اذا عدم ما تشارطا عليه فسد السلف اذا شرط عليه الثمرة •

قلت له : فان قال : من ثمرة هذه الجلبة ولم يسم هذه الثمرة ولا غيرها فلم يصب منها شيئا الى انقضاء الأجل ؟

قال : معنى أنه يوجد في مثل هذا اختلاف • وأحسب أن في بعض القول أنه ينقض السلف •

وفي بعض القول : أنه يثبت حتى يأتي من هذه الأرض شيء ، ويعطى منه من ثمرة أخرى متى ما جاء منها ثمرة من جنس هذا السلف •

قلت له : فرجل سلف رجلا بتمر ولم يسم من أى نوع من التمر •
ما يلزم المتسلف له فى ذلك ؟

قال : معنى أنه فى بعض القول يكون الأوسط من التمر •

وقال من قال : فان تتامما على شىء ، والا انتقض السلف •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل له على رجل جراب تمر كيلا معروفا أو ثلاثة أجرة ،
فلم يحضره شيئا • وطلب أن يعطيه تمرا مكتوزا ويعطيه منه ثلاثة أجرة
وخمسة أجرة من له ذلك ، وهل على صاحب السلف أن يأخذه ؟

قال : معنى أنه قيل : ينقص من كيل المكوك خمسا ونصفا من الشىء
والله أعلم •

قلت له : فاذا كان عليه سلف تمر كيلا معروفا ، فسلم اليه جرابا
مكتوزا ، هل له أن يأخذه على قوله ؟

قال : معنى أنه اذا صدقه جاز له أن يأخذه •

وقال : انه حتى يقول انه أراد أن يكيل له •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل باع مالا مشتركا فيه حصة ، باع الجميع ، حصته
وحصة غيره هل يثبت هذا البيع فى حصته وحصة شركاءه أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل : تثبت على البائع حصته •

وقال من قال : لا يثبت عليه بيع حصته ، اذا لم يثبت بيع حصة
شريكه ، لأن صفقة البيع مشتركة مما يجوز ، ومما لا يجوز •

— ١٨٥ —

قلت له : فاذا كان هذا المال فيه حصة لیتیم ، وكان هذا المال ضائعا ، وبيعه أصلح للیتیم • يجوز أم لا ؟

قال : معى انه اذا كان مما يجوز بيعه من مال الیتیم ، وكان بيعه أصلح للیتیم ، ثبت البيع للیتیم فى حصته على المشتري ، وكان عليه الثمن ، ويثبت بذلك حصة البائع للمال جميعا ، لأنه قد ثبت البيع كله •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى شاة ، فلم تأكل النوى ، وتفلحه اذا اجترت هل يكون هذا عيبا يرد به البيع ؟

قال : معى أن هذا ليس بعيب يرد به البيع •

قلت له : فان كانت تأكل النوى ، وتفلحه اذا اجترت • هل يكون هذا عيبا يرد به البيع ؟

قال : شبهه عندى أن يكون ذلك عيبا ، وفلحت الشاة النوى انما يخرج عندى فى مخصوص المواضع التى يكون فيها ذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن ثلاثة أنفس ، تشارطوا على أن ما أصابوا من عملهم فهو بينهم شركة ، وكل واحد منهم يعمل ناحية بمعنى ، فأصاب كل واحد منهم ما لا تجب عليه فيها الزكاة ، ولو جمع لوجبت فيه الزكاة •

فليس عليهم عندى فى ذلك من شركتهم ، لأن ذلك يخرج بمعنى مشاركة الأبدان لا تثبت •

قالوا : لو أن رجلا أراد أن يخرج الى مصر من الأمصار ، فى تجارة •

— ١٨٦ —

وقال الآخر : كل شيء تحرث فيه من مالى فقد جعلت لك عشرة ،
أو ثلثه ، فلا يثبت ذلك عندى بذلك الشرط ، لأن هذا يخرج من طريق
الشرط الذى للقائل فيه منفعة •

قلت له : فان قال : كل شيء تحرث فيه من مالى فلك عشره أو ثلثه •
هل يثبت ذلك ؟

قال : هكذا عندى ، لأن ذلك اقرار ، وان أراد بذلك معنى المشاركة
فلا يثبت عندى •

قلت له : فان قال : كل مال لى قد جعلت فيه العشر ، أو الثلث ،
هل يثبت ذلك ؟

قال : معنى أن هذا يشبه معنى العطية ، ويثبت فيه عندى ما يثبت
في العطية من المعطى وفي مال المعطى •

قلت له : فإذا قال : قد أعطيتك ربع مالى ، وهو لا يحيط علمه بجميع
ماله هل يثبت ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : اذا أحرزه عليه ، ولم يرجع ، فلا أقول انه حرام ،
وان رجع عليه ، واحتج بحجة سمعت حجته •

قلت له : فان أعطاه شيئاً من ماله ، فأحرزه الآخر ، ثم ادعى هذا
انه كان جاهلاً به ، ولم يكن له علم بمعرفته ، هل له رجعة على هذا ؟

قال : معنى أن له الرجعة بالجهالة بالعطية ، كما له بالجهالة بالبيع •

قلت له : فهل عليه في ذلك يمين ؟

قال : معنى أن القول قوله له مع يمينه •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل عرض منزلا على رجل يبيعه ، وهما به عارفان ، فقال للمشتري : ان أعجبك هذا المنزل بكذا أو كذا ، فخذ ، وافترقا على ذلك ، فلم يحسد البائع للمشتري في عجبه في الأخذ حدا معروفا فلما كان بعد ذلك أخذ المنزل بهذا الثمن ، هل له أن يأخذه به ، ويكون المنزل للمشتري ، وللبائع الثمن الذي قال له خذ المنزل به ، الا أن يرجع المشتري الى البائع ثانية ويستوجبه منه ؟

قال : معى أنه اذا لم يتواجبا ببيع منقطع بثمن معروف ، فهذا يخرج فيه معنى الاستثناء •

✽ مسألة :

وسئل عن السلف في الثياب يجوز أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : اذا كان بذرع معروف في العرض والطول وصفحة معلومة ، من صنف معلوم ، الى أجل معلوم ، فهو جائز ، فان نقص شيء من هذا فهو منتقص الا الصفحة •

قال : العرض والطول يأتى على معنى صفتها •

وقال من قال : حتى يكون بوزن معلوم •

✽ مسألة :

وسئل عن قول كان بين اثنين ، واراדתهما به المبايعة ، فقال البائع للمشتري • قد رضيت بهذا البيع بكذا وكذا درهما ، فقال الآخر نعم •

قال : معى أن هذا وما أشبهه يخرج اقرارا من المشتري بالبيع فان رضى بذلك البائع بعد هذا القول مما يوجب عليه الرضا من اللفظ

يثبت البيع بينهما في الحكم عندي ، فان لم يكن منه ذلك كان عندي
اقرار البيع من المشتري لا من البائع •

❦ مسألة :

وسئل عن مشتر اشتري شراء ثم ندم بعد ذلك ، فردّه الى صاحبه
ولم يقله البيع ، غير أنه قبل منه الذي رده عليه ، وصار عنده الثمن
والمال ، وقال : قبلت المال الذي رددته ، وأما الثمن فهو لى لأنى لم
أقلك ، وقبض المال والثمن ؟

قال : معى انه اذا كان البيع ثابتا لم تكن الاقالة الا بلفظ يوجب
الاقالة من المشتري ، وليس قبض البائع للمال اقالة منه في الحكم ،
وليس له الا الثمن في الحكم ، حتى يتفقا على اقالة البيع ، وليس تسليم
المشتري للمال المبيع الى البائع يحكم عليه بالاقالة ، ما لم يتفقا
على ذلك •

❦ مسألة :

وعن رجل باع لآخر عبدا يعرف بالاباق ، ولم يعلمه ، فأبق عند
المشتري • هل له عليه رجعة ، أو حتى يحضر العبد ؟
فاذا كان يعرف بذلك ولم يعلمه فهو عندنا عيب ، ترد به ، فان
لم يقدر على احضاره رد عليه أرش ذلك العيب •

❦ مسألة :

عن رجل اشترى من رجل جرابا من تمر ، ثم تقابلا في
البيع بعد أن قبض المشتري الجراب • على من رد الجراب ؟

— ١٨٩ —

قيل : ان الاقالة بيع ، ويحمل ذلك على البائع الأول ، ويحمل الجراب لنفسه •

قلت له : قال ان كان البيع فاسدا فأحب على ذلك أن يكون على الذى اشترى الجراب حمله الى أن يرده على الذى اشتراه •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل باع مالا لرجل وهو حاضر ، لا يغير ، ولا ينكر •
أ يكون هذا بيعا تاما أم لا ؟

فمعى أن فيه اختلافا :

قال من قال : انه بيع جائز •

وقال من قال : انه لا يجوز •

قلت له : فعلى معنى قول من قال : انه بيع جائز ، فالثمن الى من يسلمه المشتري •

قال : معى أنه يسلمه الى رب المال •

قلت له : فان باعه على وجه الدعوى : ادعى هذا المال أنه له ، والآخر حاضر ولا يغير ، ولا ينكر ، يجوز هذا ، والى من يسلم المشتري الثمن ؟

قال : معى أنه قيل أن البيع جائز ، والثمن للبائع •

قلت له : فمك ان يدخله معنى الاختلاف كالأول •

قال : معى أنه اذا لم يكن المال فى يد المدعى فمعى أنه يدخله الاختلاف فى دفع الثمن فى ثبوت البيع عندى •

❖ مسألة :

وسألته عن ضاعت له قروط ، فلما كان ذلك بعد مدة ظهرت في يد رجل يبيعها ، واعترفها صاحب القروط الذي ضاعت منه القروط والسماذ في قطعته •

هل يجوز لصاحب القروط الذي اعترفها مع اقرار البيع لها أنه وجدها في سماذه ، أن يأخذ هذا القروط على هذه الصفة ؟

قال : معى اذا اعترفها ، ولم يشتبه عليه أهرها ، وبلغ الى أخذها كان له أن يأخذها •

❖ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في رجل باع لآخر مالا ، ثم غير رب المسال ، وأراد أخذ ماله ، وامتنع المشتري • ما يلزم البائع ؟

قال : معى أنه يلزمه بالقيمة •

قيل له : فالقيمة يوم البيع أو يوم طلب أن يسلم اليه ؟

قال : اذا خرج معناه مغتصبا بغير سبب كان عليه أفضل القيمتين •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى من تاجر بيعا ، فلما ابتعد عليه البائع قبل البيع ، قال المشتري : هذه الدراهم من الخراج ، وقد خلط البائع الدراهم في دراهم له أخرى • ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا لم يكن من أصحاب الخراج ، واحتمل أن يكون هذا اللفظ يخرج على معنى من المسائى ، لم يفسد عندى فى الحكم ، الا أن لا يحتمل فى المعنى الا أنه من الخراج الفاسد ، ولا يجوز ذلك عندى •

ومعنى : أن القلة وسائر الثمار هى خراج ، وغيره مما يشبه هذه الوجوه ، وذلك فى الاطمئنانة •

وان كانت هذه الدراهم من خراج الغصوب الفاسدة ، وقد خلطها هذا البائع فى دراهمه فمعنى أنه لا يطيب له أن يبيعه بها فى الحكم ، واذا احتمل ذلك فى الاحتياط والأخذ بالثقة ، وما يذهب اليه القلب ، فلا يجوز ذلك •

وأما فى الحكم فلا أقوى على فساده ، ولا تحريم ذلك فى الحكم ، ولو كان ذلك الذى له من السلطان الذى يأخذ الخراج ، وقال له : هذه من الخراج •

فمعنى : أنه يحتمل فى الحكم حاله ، لأن ذلك يحتمل من قوله أيضا ، وقد مضى فى معنى الاطمئنانة فى أول الكلام •

قلت له : فاذا ثبت ضمان ذلك عليه بحكم واطمئنانة بقبضه لها ، ثم أداء الخلاص • هل له أن يردها عليه ويبرأ •

قال : معنى أنه قيل فيه باختلاف :

فقال من قال : انه يجوز أن يردها عليه ويقر له البراءة بذلك اذا ردها بعينها •

وقال من قال : لا يبرأ بذلك • هذا أقر بها لغيره ، ويكون حكمها حكم الأموال التى لا رب لها أى انه لا يعرف لها رب •

— ١٩٢ —

قلت له : أرأيت ان أتلفها القابض لها ثم أراد الخلاص •
ماخلاصه ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ان حكمها حكم الذى لا يعرف له رب ،
وقد اختلف فى ذلك وان فرقها على الفقراء فلعل ذلك من أخذ ما قيل فيه •

قلت له : أرأيت ان قال : هذه الدراهم الخراج • هل يكون مثل
قرله عذه الدراهم من الخراج ؟

قال : معنى أن قوله دراهم خراج ، ودراهم الخراج ، يخرجان
على معنى الصفة ، ولا يوجب قوله ذلك من أنها من الخراج الحرام
فى الحكم •

قلت له : فان قال : هذا من التسبب ، أو من دراهم التسبب ؟

قال : معنى ان القول فيه سواء ، وفى الحكم والاطئنانة ، وهو
معنى أرحش من اسم الخراج فى هذا العصر ، وقد يحتمل معنى
التسبب الا ما سبب من أمر بشئ فهو تسبب •

قلت له : فان كان لا يحتمل من لغة أهل الموضع الا أن الخراج
هو الحرام فى التعارف ، فلا يخرج ذلك عندهم من اللقطة • هل يحتمل
فى الحكم حلال • ذلك اذا كان يخرج معنى أنه من اللقطة فى لغة
أهل الموضع ؟

قال : معنى أنه يشبه أثبت على كل قوم أحكام لغتهم فيما يتعارف
بينهم أنه العادة به •

قلت له : أرأيت ان كان الذى يشتري صبى ، وقال له الصبى :
هذه الدراهم من الخراج ، والصبى من جهة السلطان ، ومن ينصرف
لهم فى خدمتهم • هل يكرن اقراره فى هذا مثل البالغ ؟

— ١٩٣ —

قال : أما في الحكم عندي فليس هو كالبالغ ، وأما فيما تستيقنه
العقول فذلك اليهم ، وكل أولى بلبسه •

قلت له : فان كان من عبيدهم • هل يكون القول فيه مثل الصبي ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان كان حرا بالغاً ممن قد تعورف أنه يأخذ الخراج
إذا كان قد قبض السلعة من البائع ، ثم أراد أن يزن ، فقال له :
هذه الدراهم من الخراج • هل يسع البائع أن يأخذها ويعتقدها لفقره
إذا كان من الفقراء ، ولا يعلم الصبي إذا كان على قول من يقول
للفقراء ؟

قال : معي أنه إذا اعتقد ذلك ، ودان بالخلاص منه حتى صح
له رب على ما قد جاء في مثل ذلك عندي •

وعلى قول من يقول : بأن اللاقط ينتفع بلقطته لموضع فقره •
وأشبهه ذلك •

قلت له : فان حضره الموت وقد انتفع بها • هل تكون عليه
في ذلك وصية ؟

قال : معي أنه قد قيل في مثل هذا أن عليه الوصية بالصفة بأقرب
ما يرجو درك معرفة ذلك من الصفة •

قلت له : فان كان قد انتفع بها على نية تكون عليه الوصية على
الصفة مثل ما مضى ؟

قال :. هكذا عندي •

(م ١٣ — الجامع المفيد ج ٣)

✽ مسألة :

وسألته عن رجل أراد أن يصارف رجلاً بدراهم • فقال له :
هذه الدراهم بهذه • وما رد على منها رددته عليك • هل يجوز هذا
الشرط ؟

قال : معنى أنه قيل : ان الشرط في السلف لا ينفع على سبيل
التأخير ، وأحسب أنه ينقضه إذا كان فيه هذا الشرط المجهول ،
وهذا يشبه عندي هذا الشرط المجهول ، لأنه لا يعرف أن يرد عليه •

قلت له : لى أنهما لما قبض كل واحد منهما الدراهم التى وقع
بها الصرف على هذا اللفظ أقر كل واحد منهما لصاحبه بما صار اليه
من عنده • هل يجوز ذلك لهما ؟

قال : معنى أنه إذا كان الاقرار على أساس الصرف • فكله سواء •

قلت له : فان رضى كل واحد منهما ما صار اليه من الدراهم •
هل يجوز فى أحكام الاطمئنانة والجائز ما لم يرجع أحدهما على الآخر ؟

قال : يعجبني فى هذا الفصل أن يتامما ، لأننى أجده وحشا من
المجهولات من طريق الصرف ، ولا يبين لى أنه من طريق الربا •
والله أعلم ، وينظر فيه •

قلت له : فان كان أحدهما قد أتلف ما قبض ، أو كلاهما • هل
تجوز المتاممة بعد هذا ؟

قال : أرجو ان شاء الله •

قلت له : فيخرج عندك القول أنه بمنزلة المجهول إذا قبض المشتري
ما اشترى ، وقبض البائع الثمن أم لا ؟

— ١٩٥ —

قال : ليس هو عندى بمنزلة البيع المجهول •

قلت له : فان قال هذه الدراهم بهذه الدراهم ، الا أنه ما رد على
أبدلتنى به أو رددته عليك • هل يكون سواء ؟

قال : معنى انه سواء اذا كان مع أساس الصرف •

قلت له : فان قال أحدهما للآخر ، فان الذى كان بينى وبينك من
أمر الدراهم أخاف أنه لا يجوز ، وأحسب أن يتم لى ذلك فقال : أتممت
لك ، وقال الآخر : وأنا متم لك • هل يكون هذا مجزيا لهما ؟

قال : معنى أنه اذا لم يبلغ الى معنى الربا فانه تجزى فيه المتامة •

ومعنى : أن هذا اللفظ يجزى فيه معنى المتامة •

وقال : ان المتامة بالقول والرضى •

✽ مسألة :

وقال : أبو سعيد رحمه الله فى العبد النخس انه يرد به ، فان خرج
فى نظر العدول أنه مما لا يمكن حدوثه مع المشتري ، كان القول قول
المشتري مع يمينه •

وان كان مما يمكن حدوثه مع المشتري كان القول قول البائع مع
يمينه ، ولزم المشتري أخذه ، الا أن ينكل عن اليمين ، أو يصح أنه
حدث عنده •

قلت له : فمتى يخرج ان كان نخسا عندك من الأيام اذا أخذ له ثلاثة
أيام •

قال : وكان من معنا أنه كذلك •

❖ مسألة :

• وعن بيع اللحم وزنا ، أو كيلا الى أجل •

قلت : أيجوز أم لا ؟

قال : معى ان ذلك مما يختلف •

❖ مسألة :

وعمن يبيع لرجل شاة بكذا وكذا درهما ، وعلى أنه يكون له درهم
كما يقوم لحمها •

قلت : أيجوز هذا ويكون حلالا ؟

قال : معى أنه قيل : لا يجوز •

وعندى : أنه مما ينقض ويكون من الفاسد الحرام اذا تنامما •

❖ مسألة :

وعن الطوافات اللائى يطفن بالفجل والبقل مجزوزا أخضر بيعنه
كل حزمة بشيء من الحب والتمر ، فيشتري منهن مشتر ، ولا يعطين
ثمنه فى الوقت الى العشى فى الباكر أو الغد من اليوم • أذلك حلال ،
أو لا يجوز ذلك ؟

قال : معى أن هذا مما يختلف فيه اذا كان مجزوزا غير مدرك •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل باع عبدا متوارى بجدار قريب من البائع والمشتري ؟

— ١٩٧ —

قال : معى أن هذا بيع غائب •

قلت له : فبيع المغيبات يثبت ؟

قال : منتقض •

❖ مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله • إذا كان الرهن فى السلف مع عقدة السلف موصولا بشرطها • فقد قيل يفسد الرهن والسلف ، وإن كان الرهن فى السلف بعد محل السلف ثبت الرهن والسلف •

ولا أعلم فى قول أصحابنا ثبات السلف إذا شرط عند الرهن بالنص فى ثباته ، إلا أنه قد يروى عن بعض أهل العلم أنه قال : أحفظ عن موسى ابن على أو حفظت عن موسى بن على مسألة خير من دنائير ونحو هذا ، فقيل له : وما ذلك • فقال : أن أحل المتسلف المسلف المرتهن فى السلف ، وأتم له ذلك معناه جاز السلف ، أو ثبت السلف ، أو حل • إلا أنه قد يروى معناه اجازة السلف عند اتمام المتسلف ذلك للمسلف •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل باع على رجل حبا ، على من يكون احضار المكوك ؟

قال : معى أنه يلزم احضار المكوك البائع •

قلت له : فإذا اشترى منه الحب ، وأراد أن يزن له الثمن • على من

يكون احضار الميزان ؟

قال : معى أنه يلزم المشتري احضار الميزان •

— ١٩٨ —

قلت له : من يزن الدراهم بيده • الذى له الحق أو الذى عليه ؟

قال : معى ان الذى يزن هو الذى عليه الحق •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل له جارية أمة ، وهى أخت له من الرضاعة • هل يجوز له بيعها ؟

قال : معى أنه قليل يستخدمها ولا يبيعها •

قلت له : فان هلك وخلف بنينا • هل لهم أن يبيعوها ؟

قال : معى أنهم مثله فى بيعها •

وسئل عن رجل قال لرجل تاجر يبيع له سلعة : سلم الى فلان كذا وكذا من تلك السلعة التى تبيعها • على من يكون الثمن ؟

قال : معى ان الضمان على الأمر اذا كان هذا الرجل يبيع •

قلت له : فان قال له سلم اليه ، أو أقبضه ، أو ادفع اليه فكل ذلك سواء ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان قال له بع لى كذا وكذا • هل يكون عليه ضمان بقوله هذا ؟

قال : معى ان الضمان على الأمر •

قلت له : فان قصد رجل الى تاجر يشتري من عنده سلعة ، ومعه

— ١٩٩ —

الثلث ، غير أنه لم يشاور التاجر ان يبيع له • فقال له رجل : مالك لا تبيع لهذا الرجل • قال نعم • فباع له • هل يكون على السائل ضمان ؟

قال : معنى أنه لا يكون عليه ضمان •

قلت له : فان أمره أن يبيع له وانصرف الأمر • هل لهذا التاجر أن يقبض الثلث من المشتري اذا سلمه اليه أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا قال له المشتري : خذ ثمن سلعتك • جاز له أن يقبض منه الثلث •

قلت له : فان قال : بع على كذا وكذا فباعه وانصرف الأمر ، وبقي المشتري • هل للتاجر أن يطالب المشتري بالثلث ، ولا يدعه يحمل سلعته حتى يسلم اليه الثلث أم لا ؟

قال : معنى انه اذا كان لم يسلمها اليه كان له عندى امسك سلعته حتى يدفع اليه الثلث • وان كان قد سلمها اليه لم تكن له عليه حجة اذا سلمها اليه على البائع •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل اتفق هو ورجل على سمد اشتراه بكيل معروف ، فقال المشتري لصاحب السمد : احمله الى الضاحية حتى اكثاله منك ، فحمله صاحب السمد الى القطعة ، أو حملة المشتري ولم يكتله • ثم جاء سيل فحمل السمد • هل يلزم المشتري في ذلك شيء ؟

قال : معنى أنهما اذا حملا السمد برأى صاحب السمد على أن يكون الكيل والبيع اذا صار الى القطعة • لم يبين لى عليه ضمان اذا تلف قبل الكيل والقبض •

✽ مسألة :

وسألته عن الأمة اذا كان سيدها يطأها ، ثم باعها ولم يستبرئها
بعد الوطء • هل يكون آثما في ذلك ؟

قال : معنى أنه اذا كتم العيب كان آثما في ذلك •

قلت له : فهذا في البكر والثيب سواء ؟

قال : معنى أنه لا تكون البكر موطوءة • والثيب قد مضى القول
فيها •

قلت له : فان اشتراها كان عليه أن يخبر بذلك ؟

قال : معنى أنه ليس عليه ذلك •

قلت له : فان لم يخبر بذلك يجزى المشتري أن يستبرأها نصف
استبراء ؟

قال : لا يجوز أن يستبرأها نصف الاستبراء •

قلت له : فان كانت ممن تحيض • هل يجزى أن يستبرأها بحيضة ،
ولو لم يعلمه البائع أنه استبرأها بشيء ؟

قال : معنى أنه قيل بذلك ، وقيل بحيضتين اذا كانت ممن تحيض •

قلت له : فان كانت هذه الأمة في عدة من زوج • هل على السيد
أن يخبر بذلك المشتري ان أراد بيعها •

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان لم يفعل فالقول في ذلك كالقول الأول الذي سيدها
يطؤها ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان أخبر السيد المشتري أنها قد انقضت عدتها من الزوج أو أنه قد استبرأها • قال هل على المشتري استبراء ؟

قال : معنى أنه في الحكم عليه الاستبراء ، وأما في الاطمئنان فان صدقه وكان صادقا ولم يشك في قوله ، فأرجو أنه يجزئه ذلك اذا قل أنه استبرأها استبراء تاماً على قول من يقول بذلك •

وقال من قال : على البائع استبراء تام ، وعلى المشتري استبراء •

قلت له : فان كانت الأمة لم تحض ، ثم أخذ في الاستبراء بالأيام ، فلما أن بقي عليه شيء حاضت • هل تجزيه ان بقي عليه شيء من الأيام ، أم عليه استبراء ثان بالحيض ؟

قال : معنى أنه قيل عليه الاستبراء بالحيض •

❖ مسألة :

وسأله عن رجل أطنى ثمرة نخل بألف درهم ، وللمطنى في تلك الثمرة حصّة : ثمن أو سدس ، فاختلف عند الوزن ، فطلب البائع قبض الألف كلها ، فطلب المشتري أن يرفع حصته منها ، والا نقض البيع • ما الحكم في ذلك ؟

قال : معنى انه ان أتم البائع أن يأخذ حصته من الألف درهم والا نقض البيع •

❖ مسألة :

وسئل عن نجار اشترى من رجل سدرّة فخرجت عايبة بعد أن قطعها ، وطلب النقض • هل له ذلك ؟

— ٢٠٢ —

قال : معى أنه قيل : ان كانت عايبة فقد قيل : له أن يردّها
بالعيب ان شاء •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى من رجل عبدا ثم هرب العبد من يد
المشتري ، فادعى المشتري أن العبد هرب من عند يد البائع وباعه اياه ،
ولم يعرف أنه أبقي ، فأنكر البائع ذلك ، فطلب يمينه • هل تكون عليه
يمين في ذلك ؟

قال : معى عليه اليمين •

قلت له : فكيف تكون اليمين في هذا ؟

قال : معى أنهما اذا تداعيا عبدا معروفا ، يعرفانه جميعا
ويصفانه ، وهما مقران به ، كان على البائع أن يحلف يمينا بالله • أنك
بعت فلان هذا العبد الذى أنت وهو عارفان به ، وما تعلم به اباقا
كتمته اياه •

✽ مسألة :

وسأله عن رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ، فنقده ثمانية
دراهم ، وبقي درهمان ، ثم ظهر في الثوب عيب ، وقد فات الثوب بعد
أن أتى العيب ، هل يلزم البائع في ذلك شيء « يميناً أو غيره » أم لا ؟

قال : معى اذا تلف الثوب بعد علمه بالعيب لم يلزم البائع للثوب
شيء •

✽ مسألة :

وعن رجل باع سيفاً بعشرة دراهم وهو لا يعرف جوهره ولا عيبه فإذا هو يساوى مائة درهم ، وطلب أن ينقض فيه البيع • هل له ذلك ؟

قال : لا أعلم مثل هذا له نقض من طريق الجهالة ، لأن ظاهر جوهره لمن عرفه وظاهر عيبه لمن عرفه ، وهو لو وقف واقف على عيب في شيء من البيوع ولم يعرف أنه عيب ، فلما اشتراه علم أنه عيب ، فأراد رد البيع بذلك العيب الذى قد رآه وجهل ما يلزم • لم يكن له ذلك عندي •

✽ مسألة :

وعن رجل اشترى من رجل مدخريين من التمر بعشرة دراهم حلال الى أجل شهر معروف ثم اختلفا في النقد ، فما يجب له من النقد ، أو انما له ثمن التمر مثل تمره ؟

قال : معنى انه قيل : ان شرط الحلال في النقد مجهول ، فان اتفقا على شيء من ذلك وأثبت البيع يثبت وان اختلفا انتقض البيع عنهما ، لأيهما نقضه ، وان انتقض البيع بينهما بعد أن أكل المشتري ما أكل من الجراب •

فمعنى : أن عليه قيمة ما أكل من ذلك برأى العدول ، فان لم يوقف على ذلك كان القول قوله في الغرم مع يمينه •

وعن رجل باع أرضاً وهو لا يعرف حدودها ، غير أن المشتري يعرف حدودها • هل يثبت هذا البيع ؟

قال : معنى أنه قد قيل : اذا جهل البائع حدودها ، أو المشتري ، أو أحدهما ، فهذه جهالة ينتقض بها البيع من الجاهل منهما •

• قيل : له •

وكذلك ان كان لرجل أرض داخله في أرض رجل والتبس عليهما حدود هذه الأرض • هل يجوز أن يشتري كل أرض لفلان داخله في أرضه ولا يعرفان جميعا حدودهما ولا سعتهما ؟

• قال : معنى انه يجوز فيما يسع اذا طابا نفسا بذلك •

وأما في الحكم فلا يثبت ذلك عندى اذا تناقضا حتى يكونا عارفين بذلك جميعا •

قيل له : وكذلك اذا كان ثلاثة في بعض حدود أرض لثلاث أو غائب ، ولا جدار لأرضه من أرض الغائب ، فباع لرجل أرضه هذه وسبب له حدها أرض فلان الغائب وهما لا يعرفان الحد •

هل يثبت هذا البيع ؟

قال : معنى أن هذا البيع مجهول ، قد مضى في البيع المجهول القول عندى •

قيل له : وكذلك ان اشترى كل أرض له في هذه الأرض ولم ينقضا على بعضهما • هل يثبت هذا البيع ؟

قال : معنى أنهما اذا كانا جاهلين فيما يتبايعان ، أو شيء من حدوده فهو بيع مجهول ، وقد مضى القول عندى في هذا •

قيل له : وكذلك ان باع له ما يعرف من أرضه ، وعرفه حدودها ، ووهب له كل أرض له في هذه الأرض غير ما قد باع وهو لا يعرف أرضه ، تلك الأرض أو غيرها ولا يعرف حدودها • هل تثبت هذه الهبة ؟

قال : معنى أنه يثبت عليه ما باع له من الثمن الذى قد سماه اذا

— ٢٠٥ —

عرفا ما تبايعا عليه وحدوده ، وأما ما وهب له مما هو جاهل به ، فان أنتم له الهبة قال : أرجو أنه يسعد ذلك ، وان رجع عليه في ذلك فله الرجعة عندي فيما قيل من الجهالة •

وسئل عن رجل اشترى من رجل نخلة بثمن معروف الى وقت معروف ، فلما حل الأجل ، قال المشتري للبائع : تأخر عنى الى وقت آخر ، وكذلك ثمرة النخل ، ففعل البائع ذلك •

هل يجوز هذا بينهما ؟

قال : معى أنه فى معانى قول أصحابنا أنه لا يجوز ذلك لهما جميعا •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل باع على رجل منزلا ، وشرط عليه سكنه مادام حيا • هل يكون هذا بيعا تاما أم لا ؟

قال : معى أنه قيل ان الشرط مجهول ، وينتقض البيع ان تناقضا ، لأن حياته مجهولة •

ومعى أنه قيل : يثبت البيع ، وينتقض الشرط •

وقيل : يثبت البيع والشرط ، ما لم يكن باطلا لا يجوز •

قلت له : فان كان الشرط فى السكن سنين معرفة • هل يثبت ذلك ؟

قال : معى أنه قيل ذلك عندي فيه الاختلاف •

❦ مسألة :

وعن رجل أقرض رجلا جراب تمر مكنوز بجراب الى القियض كيله خمسة وعشرون فقيرا ، ولم يعرفا كم فى الجراب •

— ٢٠٦ —

قلت : يجوز ذلك أم لا ؟

قال : معنى أنه قليل : ان هذا يقع موقع البيع ، ولا يجوز على هذا • وانما القرض أن يقرضه الجرب ، معروفة أو غير معروفة ، ولا يسمى بشيء ، ثم يعطى القرض مثل ما أقرضه ، لأن القرض انما يقع مثلاً بمثل ، وهو كاف عن التسمية •

قلت : ان كان الجراب اختلاط التمر ، وشرط عليه تمراً واحداً من لون واحد • يجوز ذلك أم لا ؟

قال : معنى أن هذا لا يجوز ، وهذا يشبه عندى البيع ، وبيع التمر لا يجوز •

❦ مسألة :

وعن رجل باع سطرًا بثلاثة دراهم ، وله جلوة ، وله سواد ، وله رأسه وله فيه منا لحم ، وأعطاه المشتري الشرط مع الثمن •

قلت له : هل يجوز هذا البيع ، وهو حلال أم لا يجوز ؟

قال : معنى انه قد قيل : ان هذا لا يجوز ومثله ، ويخرج عندى ذلك من وجه المنتقض بالجهالة ، فان تناماً عليه لم يبين لى فساد من وجه الحرام •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل لزمته لرجل تبعة ، فعرض عليه أن يقبض قيمتها فامتنع فسأله أن يبرئه مما لزمه منها ، فامتنع • كيف يفعل هذا الرجل مما قد لزمه لهذا الممتنع ؟

قال : معى ان الذى قد لزمته التبعة يرفع على هذا الرجل الممتنع عن قبض حقه ، فاذا حضر الى الحاكم خيره بين أن يقبض ما أقربه هذا الرجل أو يبرئه مما قد لزمه له ، فاذا امتنع عن هذين الأمرين جبره الحاكم وحبسه على أن يفعل أحد هذين الأمرين : أما أن يقبض حقه ، وأما أن يبرىء هذا الرجل مما قد لزمه له ، ولا عذر له في ذلك •

قلت له : فان أعدم الرجل الحاكم أن يرفع اليه ، وامتنع هذا الرجل أن يقبض منه حقه ، أو يبرئه ، وأراد الخلاص مما قد لزمه • كيف يفعل ؟

قال : معى أنه يختلف في ذلك •

قال من قال : من عرض عليه حقه ولم يأخذه فلا حق له في القبض والتسليم ، والحق بحاله ، فعلى هذا تكون عليه الوصية بذلك •

❦ مسألة :

وعمن يبيع ثمرة نخلة وهى خضراء قبل أن ترهى • أيتم البيع . ولا يتامم هو والمشتري بعد للزهو •

قلت : يكون الثمن حالاً ، والثمرة التى يأكلها المشتري له أيضاً حلال أم لا • أم يكون الثمن حراماً والثمرة حراماً حتى يتامم ويتحلاه ؟

قال : معى أنه قد قيل : ان الثمار قبل ادراكها محرم من الربا المحرم •

ويروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« من أحيا فقد أربا » وذلك ببيع الثمار قبل ادراكها ، وقيل
 فيمن أربا أنه لا يجوز في ذلك المتامة ، ولا الحل ، ولا المقاصصة ،
 وليس الا التوبة والتردد • قال الله تعالى (فان تبتم فلکم رؤوس
 أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل اشترى من رجل جزرا قبل أن يبلغ ثم قشعه
 وباعه وأراد النقض • هل له ذلك ؟

قال : معى أن له النقض في ذلك ، لأنه مجهول •

قلت له : فان كان له النقض • ما يكون عليه : تسليم الثمن ،
 أو يكون عليه مثل الجزر ؟

قال : معى أن عليه الثمن الذى يحصل منه ، فان باع منه شيئا
 محاباة كان عليه رد ذلك الى ان يكون الثمن بعدل السعر •

قلت له : فان قال البائع : ان هذا الثمن هو الذى حصل • هل
 يكون القول قوله ؟

قال : معى انه كذلك ان كان أمينا •

قلت له : فان اتهمه كان له عليه يمين ، وكان على معنى قوله انه
 كذلك وله عناهؤه في مثل عنا مثله في ذلك •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل لقي رجلا ومعه شاة يريد بيعها فقال له : بكم
 الشاة ، فقال : بعشرة دراهم ، فقال : أترن فوزن له عشرة دراهم ،

— ٢٠٩ —

وقبض الشاة ، ثم أراد ردها ، أو البائع الرجوع فيها • أيكون
لهما ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : ما لم تقع واجبة البيع بالكلام ، فلكل واحد
منهما الرجعة ، ما لم يثبت ذلك عليهما باقرار منهما ، أو بيينة أن كل
واحد منهما قد رضى بذلك بماله •

قلت له : فان كان المشتري لهذه الشاة قد ذبحها ، وأراد البائع
الرجوع • فهل يكون له ذلك على المشتري ؟

قال : معى انه اذا لم يثبت البيع كان الرجعة قبل ذبح الشاة
أو بعده ، ما لم يثبت الرضى منهما فى الحكم •

قلت له : فهل يكون قبل البائع للعشرة الدراهم وتسليمه الى
المشتري ، ووزن المشتري للعشرة الدراهم وتسليمه لها الى البائع
رضى منهما بالبيع أم لا ؟

قال : معى أنه يثبت ذلك على معنى الاطمئنانة ، كان ذلك ما لم
يأت الحاكم بنقض أحدهما له بما يوجب الحكم من نقض ذلك •

ومن جواب لأبى سعيد رحمه الله وقلت : فى السلف اذا شرط قبضه •
هل يجوز له أن يأخذه من بلد آخر أم لا يجوز الا من حيث شرط
قبضه ؟

فعلى ما وصفت فليس له أن يأخذه على هذه الصفة الا حيث
شرطه ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا اذا وقع الشرط فى بلد أن يكون
قبض السلف الا فى ذلك البلد • هكذا عرفنا والله أعلم •

(م ١٤ — الجامع المفيد ج ٣)

— ٢١٠ —

❖ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله • في رجل اشترى من رجل شراء بعشرة دراهم ، ثم انه نظر فيه فاذا شراء فاسد ، فقال البائع : دفعت الى خمسة دراهم فخذها رد على سلعتي ، وقال الآخر : بل دفعت اليك عشرة دراهم •

فمعى : أنه يخرج أن القول ثلث الضامن البائع ، وهو عندى لأنه هو الضامن منهما مع يمينه ان أراد يمينه على ما يوجبه الحق •

— ٢١١ —

جواب

في الوصايا والحدود

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه عن رجل أوصى لرجل بعمامته
ما يكون له ؟

قال : معنى أنه لا يكون له شيء إلا ما خرج في نظر العدول أنه
من قماش الموصى •

قلت له : فان أوصى لرجل برثته ما يكون له ؟

قال : معنى أن الرثة تخرج من طريق الميراث كان أرثه جميع ماله ،
فان كان وصية خرج من الثلث اذا ثبت معنى هذا ، واذا كان الاقرار
خرج معنى بجميع ما خلف • ومن غيره •

وعن رجل أقر لرجل ، أو أوصى له بقماشه أو برثته أو بمتاعه ؟

قال : يثبت له كل شيء ما سوى الأصول ، والحيوان ، إلا في
قوله : رثته فانه يدخل فيه الحيوان أيضا ، ويدخل في ذلك السيف ،
والترس ، والكتب ، فان قال متاع بيته ، أو رثة ، أو قماش بيته لم
يدخل في ذلك المصحف والترس ولا الكتب ولا الأطعمة ولا الحيوان
ويدخل فيه سائر ذلك •

قال أبو الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان رحمه الله : قد قيل
هذا كله ، وقيل : اذا أقر له ، وأوصى بمتاعه أنه يدخل فيه الأصل •

وكذلك يوجد عن أبي معاوية والله أعلم •

❦ مسألة :

قلت له : فان أوصى بصلاة ما يثبت في ماله ؟

— ٢١٢ —

قال : معى أنه لا يثبت فى ماله شىء •

ويؤخذ فى بعض القول أنه كفارة فى ماله •

قلت له : فان فرق الوصى كفارة صلاة بمكوك يزيد على
الصاع • ما يلزم الوصى ؟

قال : معى أنه يلزمه الضمان للزيادة ، الا أن يسمى الوصى بمكوك
معروف أو سدس معروف •

❦ مسألة :

قال أبو سعيد يفحص المقر باللطفة خطأ أو عمدا •

❦ مسألة :

وسئل : اذ ضجع الرجل الذبيحة ، وأجرى عليها الشفرة ،
وأراد أن يذكر اسم الله فقال صلى الله على محمد النبى وعليه السلام
واعتمد على ذلك هل تؤكل هذه الذبيحة ؟

قال : معى أنه جائز وتؤكل •

❦ مسألة :

عن رجل كوى رجلا أو وسمه ظالما له • هل يكون فى ذلك
قصاص ؟

قال : معى أنه يقتص منه بالحديد ، لأنه عمد ، ولأن القصاص
بالنار لا يدرك مبلغها ، ولا تملك ، وانما يكون القصاص حيث بلغ
تاكل النار فى أول ما أصابه بذلك ، وأما ما تولد وزاد من تاكل الجراح ،
فانما عليه فيه الدية •

— ٢١٣ —

وعن رجل ضرب امرأته حتى طرحت جنينا تسام الخلقة ، ذكر
أو أنثى ، ولا يعرف ما هو ، ثم قطع يديه ورجليه • ما يلزم في ذلك ؟

قال : معنى انه قد قيل : ان كان الجنين ذكرا ديته نصف عشر دية
الحر الحى • الكبير ، وذلك ستمائة درهم ، وهو قيمة غرة عبد ، وانما
تفسير الغرة هاهنا : أنه رأى الشخص وهو كالعبد ، كما تقول :
غرة الهلال وغرة الشيء ، فانما معناه : انه هو وليس المعنى أن عليه
غرة عبد أنه يعتقه ، وانما هو ضمان عليه للورثة •

وفي الانثى نصف ذلك •

وفي الاشكال اذا لم يعرف ثلاثة أرباع ذلك •

قلت له : فما يلزمه فيما قطع من أعضائه ؟

قال : يوجد أنه لا شيء عليه فيه لأنه ميت •

قلت له : كذلك رجل قطع كف رجل ، فجاء آخر فقطع شيئا من
الكف • هل على الجاني الثانى شيء ؟

قال : لا يبين لى شيء بعد الضمان الأول ، ولم أره يلزمه شيء
الا التوبة •

✽ مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا زانى ، فقال الآخر : زنيت بك • أيهما
القاذف لصاحبه ؟

قال : معنى أنه ان قال نعم زنيت بك كان مقرا بالزنا ، قاذفا له ،
وعليه هذا حد الزانى ، وحد القذف ، وليس على الآخر القذف ،
لأنه قد صدقه ، فان قال : زنيت بك ، ولم يقل نعم فلم يصدقه وقذفه

— ٢١٤ —

فكلاهما قاذف على هذا ، وإذا حصل انهما قاذفان فعلى كل واحد منهما لصاحبه حد القذف ، وليس في حد القذف رجعة •

✽ مسألة :

وعن جارحة وجدت في البلد • أتكون فيها قسامة أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل : حتى يوجد أكثر القبيل ، ثم تكون فيه القسامة •

قلت له : فإن وجد الجسد وليس فيه رأس • أتكون فيه القسامة ؟

قال : معنى أنه قيل لا قسامة فيه •

قلت له : فليس قيل : حتى يوجد أكثر الجسم فكيف إذا وجد الجسم كله الا الرأس لم تكن فيه قسامة ؟

قال : معنى أنه قيل لا تكون فيه قسامة حتى يوجد أكثر الجسم مع الرأس ثم تكون فيه القسامة ، وأما إذا وجد أكثر الجسم ولم يكن فيه الرأس لم تكن فيه قسامة •

✽ مسألة :

وعن مناظر قال لك : من أين أحل لك الجراد والحيثان من غير ذبح ولا زكاة وهما ذوا روح ، وما الدليل على حلها بلا ذبح ؟

قال : معنى أنه قيل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحلت لكم ميتتان ودمان ، فأما الميتتان ، السمك والجراد ، وأما الدمان ، فدم السمك ودم اللحم ولو لم يصح فيهما وثبتت السنة ، فكان اتفاق

الناس على استباحتهما ، واستحلالهما بلا تناكر ولا اختلاف من أعظم
الحجج على من عقل ، وعند من عقل ، لأنه لا يختلف في ذلك بار
ولا فاجر .

قلت له : فان قال لى : ما الدليل على أن من وطئ ذكرا الحد ،
وعلى تفريق الزوجين على وطئ الدبر ، والحيض على العمدة لعل التعمد ،
وتحريمها بذلك ؟

قال : معى أما الحد على الوطئ للذكر فثبتت اسم الزنا عليه
عندى بما سماه الله به فقال فى قصة لوط : (أتأتون الفاحشة ما سبقكم
بها من أحد من العالمين ، انكم لتأتون الرجال شهوة من دون
النساء ، بل أنتم قوم مسرفون) وقال : (ولا تقربوا الزنى انه كان
فاحشة) ولا أعلم أن أحدا من أهل العلم أزال عن الوطئ للذكر اسم
الزنا ، وانما اختلف أهل العمل فى حده ، ما هو ، فقال من قال : يقتل
بالسيف ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « من أتى ذات محرم
منه فاقتلوه » . والأدبار محرم على حال لا يحل بحال .

وقال من قال : يقذف من رأس جبل ، أو شئ مرتفع ، ثم يرجم
بالحجارة حتى يموت .

وأقل ما قيل : حد الزانى ان كان محصنا رجم ، وان كان بكرا
جلد ، وأما التفريق فى الوطئ فى الدبر على التعمد ، فأحسب أنه لقول
النبى صلى الله عليه وسلم : « أدبار النساء عليكم حرام » وقال :
« من أتى امرأة فى دبرها فقد كفر بما أنزل الله على محمد صلى الله
عليه وسلم » .

وأما فى الحيض فلقول الله تعالى : (ولا تقربوهن حتى يطهرن ،
فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فاذا أتى ما قد حجر عليه

— ٢١٦ —

في حال حجره لزمه ما أتى من سبيلي الحجر ، وكان محجورا عليه
أبدا •

❦ مسألة :

وعن رجل قتل عبده عمدا أو خطأ • ما يلزمه ؟

قال : معى انه تلزمه الكفارة : عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين •

قلت له : فهذا يلزمه في الخطأ والعمد سواء ؟

قال : ان ذلك كله سواء •

❦ مسألة :

وسألته عن القاتل ، يرث من قتله اذا كان وارثه أم لا ؟

قال : معى أنه لا يرثه القاتل على العمد ، وذلك يوجد عن النبي
صلى الله عليه وسلم : « انه لا يرث قاتل من قتله » •

قلت له : فان قتله خطأ • يرثه أم لا ؟

قال : معى أنه في قول أصحابنا لا يرث قاتل خطأ ولا عمدا •

قلت له : فالعبد اذا قتله سيده ، أيقاد به أم لا ؟

قال : معى أنه لا يقاد به •

قلت له : فان قتل عبد حرا • هل يلزم مولاه شيء ؟

قال : معى أنه ليس عليه الا رقبة العبد ، فان رجعوا الى الدية
اختلفوا في ذلك :

— ٢١٧ —

قال من قال : ان شاء مولاه فداه بقيمته ، وان شاء تركه •

وقال من قال : ان شاء تركه ، وان شاء فداه بجنايته كلها •

قيل له : فرجل أمر عبده أن يقتل رجلا ؟

قال : انه اذا أمره أن يقتله عمدا فبعض يوجب عليه القود ، وبعض يوجب عليه الدية ، ويدرءوا عنه القود بالشبهة •

قلت له : فان اختار أولياء المقتول أن يقتلوا العبد الذي قتل وليهم به دون السيد • هل لهم ذلك •

قال : معنى انه يختلف في ذلك •

قلت له : فان كان رجل آخر يقتل آخر فقتله • هل يلزمهما القود ؟

قال : معنى ان كان الأمر ممن له الطاعة بلا سلطان • فمعنى أنه قيل : عليه الدية • ولا قود عليه ، وان كان ممن لا طاعة له ، ولا سلطان •

فمعنى أنه قيل : ليس له الا التوبة •

وقيل : عليه الدية ، ولا أعلم في قول أصحابنا قودا لم يكن مطاعا ولا سلطانا •

❦ مسألة :

وسئل عن رجل شهد على رجل بالزنا ولم يشهد معه آخر ، وادعا

— ٢١٨ —

أن معه بينة تشهد معه بذلك ، يؤجل في احضار البينة ، فان أحضرها
والا أقيم عليه الحد ؟

❖ مسألة :

وسئل عن رجل شهد عليه شاهدان أنه سرق ، فقالا انه سرق مالا
له ، ومعه البينة • لم يؤجل ، والا أقيم عليه الحد ؟

قال : معى أنه يدرأ عنه الحد ، وتقوم قيمة السرقة •

قيل له : وكذلك لو لم يدع بينة ، وادعا أنه ماله ، يدرأ عنه الحد •

قال : معى أنه يدرأ عنه الحد ، لأنه موضع شبهة •

❖ مسألة :

وسألته عن بكر زنا ، فلم يقم عليه الحد حتى أحسن • أعليه حد
الزاني البكر ، أو المحسن ؟

قال : معى أنه قيل يلزمه حد البكر •

قلت له : فبعبد زنا وهو مملوك ببكر فليس عليه حد وهو آثم ،
وان زنا وهو محسن فعليه نصف الحد •

❖ مسألة :

وسئل عن جماعة قتلوا رجلا عمدا ، فأراد أحدهم التوبة • كيف
له الخلاص من ذلك ، وهل عليه قود وحده ؟

قال : معى أنهم ان قتلوه على الفتك فيقتلون جميعا ، وعليه هو

— ٢١٩ —

ان أراد الخلاص أن يقيد نفسه ان كان عمدا على سبيل الفتك ،
وان كان ذلك على سبيل البائرة فلاولياء المقتول الخيار ان شاءوا قتلوه ،
وكان على الباقيين رد الدية على ورثة المقتول الآخر ، وان شاء ورثه أولياء
المقتول الأول أخذوا من هذا التائب حصته مما يقع عليه من الدية
وليس لهم غير ذلك •

قلت له : فرجل قال للآخر : ارمني حتى أتقيك ، وكان في يده ترس
فرماه فقتله • هل يلزم الرامي القود ؟

قال : يعجبني أنه ان كان أراد الترس فأخطأه كان خطأ • وان كان
أراداه هو فرماه فقتله كان ذلك عمدا •

قلت له : فان رماه عمدا يلزمه بذلك القود ؟

قال : معي أنه اذا رماه بمثل ما يقتل به مثله • أعجبني أن يكون
عليه القود •

قلت له : ما يقتل به مثله ؟

قال : معي أنه مثل سيف أو جرتة ، أو سهم أو ما يقتل به مثله
من غير ذلك في الاعتبار •

❦ مسألة :

وسألته عن رجل أقر بعمان أنه زنا اليوم بمكة • هل يقام
عليه الحد ؟

قال : معي أنه يدراً عنه الحد بالشبهة •

قلت : فان قال أنه زنا هكذا لا غير ذلك • أيلزمه بذلك الحد •
أم حتى يبين كيف كان زناه ؟

— ٢٢٠ —

قال : يعجبني أنه حتى يبين ، لأن الزنا يختلف ، وليس لكل ذلك الحد لأنه قيل : انه يزني بعينه ، ويزني بيده ، ويزني بما دون الايلاج في الفرج وكل ذلك يخرج في التسمية زنا ، كما أن الشهود شهدوا على رجل بالزنا وهم أربعة لم تجز شهادتهم حتى يبينوا
• صفة الزنا •

قلت له : حتى يبينوا امرأة بعينها ، أم اذا بينوا الزنا ، ولم يصفوا المرأة لزمه الحد ؟

قال : معي أنهم قالوا حتى يصفوا المرأة بعينها ، لأنه يمكن أن تكون جاريته •

قلت له : فان شهدوا على امرأة بعينها أنه زنا بها ، وأنها لا تحمل له من جهة أنها أخته ، أو امرأة غير زوجته ، وقال هو أنه لم يعلم أنها أخته فانها لا تحمل له ، وأنها كانت زوجته • هل يدرك عنه الحد بالشبهة على هذا ؟

قال : هكذا يعجبني •

قلت له : فان ادعت هي أيضا أنها غير زوجته لم يقبل منها ذلك ؟

قال : هكذا عندي •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال لرجل : أقتلني وأنت في الحل من دمي ، فقتله •
ما يلزم على القاتل ؟

قال : معي أنه اذا اقصد الى قتله بغير حق لزمه القود •

— ٢٢١ —

قلت له : فما حال المقتول ؟

قال : معى أنه اذا أمر بقتل نفسه بغير حق فهى كبيرة منه عندى •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال لرجل : يا زانى ابن الزانيين • ما يجب عليه حد ، أو حدان ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال من قال : يلزمه حد واحد •

وقال من قال : يلزمه حدان •

وقال من قال : ثلاثة حدود •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قبح رجلا ثم مات المقبوح ، وأراد القابح أن يتوب • ما يلزمه فى ذلك ان كان مستحقا للقبح •

قال : معى أنه ان كان المقبوح مستحقا للقبح فلا شئ عليه ، ويزداد من ذلك ، وان كان غير مستحق للقبح •

قال : معى عليه التوبة ، ولا شئ عليه غيرها الا ما يلزم من العذير اذا صح عليه ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن امرأة أحرقت ولدها بالنار ثم بلغ الولد هل له أن يقطع عنها رفقه وبره وصلته لأجل ما أحدثت فيه • من هذا الحرق أم لا ؟

— ٢٢٢ —

قال : معى أن حقها وبرها عليه لا يزول عنه سبب ذلك •

قلت له : فيلزمها له أرش أم لا ؟

قال : معى أنه ان كان من فعلها به كان عليها الأرش •

✽ مسألة :

وسألته عن الصبى اذا كان به أثر ، فادعا أن انسانا ضربه •
هل للحاكم أن يأخذ له بالتهمة أم لا ؟

قال : معى ان الصبى اذا كان ممن يعقل ما يدعيه كانت دعواه
عندى دعوى كغيره ممن تسمع دعواه اذا كانت الدعوى له •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل كان يمسح فى الفلج الى أن جاءته امرأة سائحة
ميتة متعرية فى الفلج فوطئها • ما يلزمه فى ذلك ؟

قال : معى أن عليه الصداق لو رثتها •

قلت له : ويلزمه الحد فى ذلك ؟

قال : قد قيل عليه الحد •

وقال من قال : عليه حد الزانى •

وقال من قال : يقتل بالسيف كان محمنا أو بكرا •

قال : معى أنه يختلف فيه :

— ٢٢٣ —

قال من قال : ان كان محصنا قتل بالسيف وان كان بكرا جلد
جلد الحد •

وقال من قال : يقتل بالسيف بكرا أو محصنا •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا يا زانية ما يلزمه ؟

قال : معى أنها تطلق ثلاثا كما قال ، ويلزمه عندى حد القاذف •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل سقط من داره فوق على رجل في الطريق فمات
الذى كان في الطريق وسلم الذى كان في الدار • ما يلزمه ؟

قال : معى أنه اذا تبين أنه خطأ كان عاقلته الدية •

قلت له : فان ادعا الذى سقط من الدار أنه سقط غير متعمد
للسقوط عليه ، وقالت ورثة الميت : أنه طرح نفسه عليه • كيف
الحكم في ذلك ؟

قال : معى أنه اذا تبين له عذر يوجب الخطأ • والا فالدية في ماله
حتى يصح أنه خطأ •

❖ مسألة :

وسئل عن ثور انطلق ، ولقى انسانا في الطريق فنطحه الثور
فقتله • ما يكون لورثة الميت على صاحب الثور ؟

قال : معى أنه اذا كان هذا الثور معروفا بالنطح ، ولم يأزم
به ويحفظه حفظ مثله •

فقد قيل : ما أحدث الثور اذا صح أنه كان معروفاً بذلك النطاح •

ومعنى انه قيل حتى يتقدم عليه في حفظه وامساكه •

ومعنى أنه اذا ثبت الضمان بأحد المعنيين كان عليه في ماله • ولا أعلم في ذلك على العاقلة •

* مسألة :

وسئل عن رجل أصاب انسانا باصابة ، حتى أغمى عليه من اصابته • ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معنى أنه قيل : اذا صحت الغمية فذهب عقله منها قليلا أو كثيرا ففيها بعير كامل في الذكر ، والمرأة نصف بعير •

قلت له : فان المصاب جعل الذي أصابه بالغمية في حل من قبل ما يلزمه من تلك الغمية ، وهما لا يعرفان القيمة ؟

قال : معنى أنه اذا كان جاهلا بقيمتها كان له الرجعة في ديتهما ، اذا لم يعرف ديتهما حتى أحله من ذلك ، الا أن يحله من شيء معروف محدود يدخل فيه دية التغمية • فمعنى أنه يثبت له ذلك •

* مسألة :

وسئل عن رجل دخل حانوت عطار ، فتعطر من الحانوت عطرا قيمته مائة دينار ، وخرج وليس عنده شيء الا رائحة العطر • ما يجب عليه ؟

قال : معنى انه يخرج معناه أن ليس عليه حد اذا كان قد خرج من الحانوت وليس عنده شيء ، ولكن عليه ضمان ما ألتف والأدب •

قلت له : ورجل دخل منزل رجل فأكل من طعامه بقيمة ما يستحق القطع ، فلم يوجد معه شيء ، وصح عليه أنه أكل • ما يلزمه ؟

قال : معى أنه مثل الذى دخل منزل العطار ، ويكون عليه الضمان فيما أئلف والأدب على ما فعل •

قلت له : فرجل فتح رزمة بذ في السوق ، وأخذ منها ثوبا ، وربطها كما كانت ، ثم جاء رجل آخر فأخذ الرزمة •

قلت له : ما يجب على الأول والآخر ؟

قال : معى أن الذى فتح الرزمة وأخذ منها قيمة ما يجب به القطع فيه فعليه القطع ، والذى أخذ الرزمة بحالها من غير حصن فانما عليه الضمان فيما عندى أنه قيل والأدب فيما جنى وكسب •

قلت له : فالذى يقطع على السرقة يلزمه رد السرقة بعينها ، أو قيمتها ويحكم عليه بذلك ؟

قال : معى أنه قيل : ليس عليه رد ما أئلف ، الا أن يدرك بعينه انه يؤخذ بالحكم •

قلت له : فإذا تاب • هل يكون عليه رد ما أئلف من السرقة بعد قطعه أو قتله ؟

قال : معى أنه فيما يلزمه فلا يتعدى الرد ، ولا يبرأ دون الرد ، وأما في الحكم فلا يحكم عليه الا أن توجد السرقة بعينها •

وقال : قد يروى « عن النبى صلى الله عليه وسلم » أنه قال : لا يسرق السارق وهو مؤمن ، ولا يزنى الزانى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وما كان مثل هذا من الكبائر •

— ٢٢٦ —

قلت : لأبى عبد الله بن محمد بن إبراهيم •• ابقاه الله •• دية القيمة ضرب ، أو اطعام ، أو غير ذلك كلها سواء ؟

قال : نعم كلها سواء •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلاً ضربة مؤثرة حتى يغمى عليه •
أتلزمه دية الضربة والغمية ، أو أحدهما ؟

قال : معنى أنه إذا كانت الغمية والاصابة كلها دية ، كان الأكثر منهما ، وإن كان يجب فيه القصاص والدية ، كان له القصاص ودية الغمية •

قال : أبو سعيد رحمه الله فى رجل قال لامرأته وأخرى عندها : احداكما زانية : أنه لا حد عليه ولا ملاعنة فيما قيل عندي ، لأن الملاعنة تدرأ بالشبهة والحد يدرأ بالشبهة •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل شهد عليه أربعة أشهاد عمى الأبصار بالزنا •
هل يلزمه الحد بشهادتهم ؟

قال : معنى أنه لا يجد بشهادتهم •

قلت له : فإن قالوا رأيناه يزنى قبل أن تذهب أبصارنا ؟

قال : لا يبين لى ذلك ، لأنه قيل : أول من يرجم الشهود ، ثم الامام ، ثم الناس ، والحدود لا تكون الا بمحضر الشهود ، وحضرتهم هنا لا شىء عليه •

قلت له : فان رجم الشهود الذين يبصرون ، ثم رجعوا قبل أن يبرجم الامام ، هل يسقط عنه اذا لم يمت ؟

قال : معى أن لهم الرجعة ، ويلزمهم حد القذف ، ويلزمهم أرش ما أحدثوا فيه •

قلت له : فان مات من ذلك فى ثلاثة أيام • هل يلزمهم القود ؟

قال : اذا قالوا فى رجعتهم : أنهم تعمّدوا • فمعى أنه يجب عليهم القود ، وان قالوا : أنه شبه لهم • فمعى أنه يختلف فى ذلك :

فقال من قال : يلزمهم القود •

وقال من قال : لا قود عليهم •

قلت له : فيلزمهم القود كلهم ؟

فقال من قال : أنهم بمنزلة الفتك اذا تعمّدوا •

وقال من قال : أنهم بمنزلة البائرة •

قلت : فان شهد الشهود على رجل بالزنا وهم عمى • هل يلزمهم حد القذف • واذا رجعوا عن شهادتهم ؟

قال : معى أن عليهم الحد لأنهم ليسوا بحجة •

قلت له : فان كانوا غير عمى الابصار وهم يبصرون ، فرجعوا عن شهادتهم هل يلزمهم حد القذف ؟

قال : معى أنه يلزمهم ذلك •

قلت له : فما الفرق بين العمى والمبصرين ؟

— ٢٢٨ —

قال : لا المبصرون حجة ان لو عدلوا ، والآخرون ليسوا بحجة
ولو ثبتت عدالتهم •

قلت : فالشاهد اذا رجع عن شهادته على غيره بالزنا • هل يلزمه
حد القذف ؟

قال : هكذا عندى •

قلت له : فاذا شهد رجل على رجل بالزنا وحده • أيكلف أربعة
أشهاد أو يكلف ثلاثة معه غيره ؟

قال : معنى أنه ان قذفه كان عليه أربعة أشهاد ، وان شهد على
ما يوجب معنى الشهادة • فيعجبني أن يحضر معه ثلاثة غيره •

وقد قيل فيما يروى : أن رجلا من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم :
أيقّر دينا حل من أهل حرب النبی صلى الله عليه وسلم فقال :
انى لمسلم ، فلم يقبل منه فيقتله وأخذ ما كان عنده ، فبلغ ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد عليه ذلك • فأنزل الله تبارك وتعالى :
(ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة
الدنيا ، فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل ، فمن الله عليكم
بالاسلام فتبينوا) فبلغنا لما مات ذلك القاتل وقبر ، نبذه لحد ثلاث
مرات ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن يلقيه في الشق
بغير لحد •

❦ مسألة :

وسئل عن رجلين عدول من قومنا شهدا على رجل من المسلمين
أنه قتل رجلا عمدا • هل تجوز شهادتهما عليه ؟

قال : معنى أنه لا تجوز شهادتهما عليه ، لأن شهادتهما مما توجب الكفر غلية وهو القتل ، والقتل عمدا مما يوجب الكفر •

ومعنى أنه قيل : ان شهادتهما عليه تجوز وتؤخذ منه الدية ، دية العمد ، ولا يقاد به •

وقيل : ان شهادتهما تجوز عليه ولوليه الخيار • ان شاء أخذ الذية وأن شاء قُتله ، لأن القتل من الحقوق التي للعباد ، ولكن لا تترك ولايته اذا كان من أهل الولاية ، الا أن يشهدا أنه قتله عمدا ظالما بغير حق ، فانه لا تجوز شهادتهما عندي على حال ، لأنهما يمنعان بتكفيره ولا مخرج له من الكفر هنا على حال في هذه الشهادة ، اذا لم يشهد عليه أنه ظالم له في ذلك ، فقد يمكن أن يقتله عمدا بحق فيما بينه وبين الله ، وثبتت الأحكام بشهادة الشهود ، ولا يكونا قاذفين له بشهادتهما عليه أنه قتله عمدا بما يحتمل أنه قتله عمدا بحق له •

قلت له : فان شهدا عليه أنه قتله خطأ هل يجوز أو لايجوز •

قال : معنى انه على قول من يقول يجوز شهادتهما على المسلمين في الحقوق فهذا عندي من الحقوق ، ولا يبين لى أن يلحق تكفير فيحال ولا يتهمان له •

قلت : فان شهدا أنه قذف زيدا بالزنا • هل تجوز شهادتهما ولا يختلف ؟

قال : معنى أنه لا تجوز شهادتهما عليه ، لأن القذف من الحدود وليس من الحقوق •

✽ مسألة :

وألقي علينا أبو سعيد مسألة في كتاب يقرأه في رجل قتل ولده

— ٢٣٠ —

ثلاثة أولياء ، فطلبوا جميعا أن يلوا القود به فخرج في ذلك ثلاثة معانى على ما رفع اليينا أبو سعيد من الكتاب : فقول : أنهم يقتربون •

وقول : أن الأكبر منهم يلى ذلك •

وقول : أنهم لا يقدمون على قتله حتى يتفقوا ويؤكلوا من يقتله •

قال أبو سعيد : هذا القول عندى هو الأصح والأحوط ، وكل المعانى عندى تخرج أول هذه المسألة من الأثر • ثم أجاب هو بذلك بعد •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل أقر أنه رمى رجلا بحجر وقال : أنها لم تقع عليه هل يلزمه بذلك الحبس لمعنى جهله له عليه ؟

قال : معنى أنه اذا كان على وجه الجهل ، كان قد جهل ويستحق لمعنى ذلك عندى الحبس ، لأنه لو كان محاربا كان قد حارب أصاب أو لم يصب اذا رمى بسهم أو حجر •

قلت له : فان تقاررا جميعا أنهما تراميا بالحجارة • هل يلزمهما الحبس اذا ادعى كل واحد منهما أن الآخر جهل عليه ؟

قال : هكذا عندى اذا تقاررا بذلك ، وكان عندى من الجهل ، والجهل عندى يستحق به العقوبة بالحبس •

قلت له : فان أنكرا ذلك جميعا ، وشهد شاهد واحد أنه رآهما يتراميان هل يستحقان بذلك معنى التهمة ويعاقبان بالحبس ؟

قال : معنى اذا كان مما يصدق ولزم بخبره معنى التهمة ، لحقهما بذلك معنى التهمة عندى بذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل ادعى على رجل أنه ضربه ، فأقر المدعى عليه أنه لطمه ، فما يجب على هذا المقر ؟

قال : معى أنه تلزمه لطمه فى الوجه حتى تصح أنها من غير الوجه وتكون لطمه غير مؤثرة ، حتى تصح أنها مؤثرة ، ومعى أنه فى بعض القول أن له أرش نصف المؤثرة ، ونصف غير المؤثرة باقراره •

وأما ان شهدت عليه البينة بلطمه فلا يحكم بشهادتهم الا أن يجدوا موضع اللطمه ، وما هى مؤثرة أو غير مؤثرة •

❖ مسألة :

وعن رجل أقر عند شاهدين أنه زنا ، ثم أنكر ، وشهدا عليه • هل يلزمه الحد بشهادتهما ؟

قال : معى أنه قيل : ان الحد يدركه عنه اذا أنكر انه لم يزن وان أنكر أنه لم يقر بالزنا لم تكن له رجعة ويمضى عليه الحد ، وليس على الشاهدين حد فى هذا ، لأنهما انما شهدا عليه باقراره ، ولم يشهدا عليه بالزنا •

ومعى : انه يختلف فى انكاره للزنا اذا أقر به ، وصح عليه شهادة بالاقرار ، أو أقر مع الحاكم •

وفى بعض القول عندى : أن له الرجعة •

وفى بعض القول : انه لا رجعة له عندى •

وعندى أن الذى يجعل له الرجعة انما يجعل الرجعة اذا رجع

— ٢١٣٢ —

قبل أن يقع عليه أول الحد ، من جلد أو رجم • فإذا وقع عليه أول الحد فمعى أنه قيل لا رجعة له ، ولا ينفعه ، ويمضى عليه الحد •

✽ مسألة :

(
وسألته عن رجل طرح على رجل خشبة فقطره حتى أدماه ما يلزمه ؟

قال : معى أنه يلزمه القصاص ، إذا كان تعمد بغير حق ، وإن كان خطأ كان عليه الأرش •

✽ مسألة :

وسئل عن ضربة مؤثرة منها شيء في الوجه ، ومثلها شيء في الرأس • ما يكون حكمها — ضربة ، أو ضربتين • وقد صح أنها ضربة واحدة ؟

قال : معى أنها ضربة واحدة ، ولها الأكثر من الأرشين •

قلت له : فإن كان مكانها جرحا • كيف يكون الأرش فيه ؟

قال : معى أنه يقاس ، فما كان من جناب الوجه ، كان له أرش مقدار ذلك ، وما كان من الجرح داخل في الرأس ، كان من الأرش حساب الوجه •

✽ مسألة :

وسألته عن العبد إذا ارتد عن الاسلام • هل يقتل بعد الاستتابة • مثل الحر ؟

قال : يوجد في الأثر أنه لا يقتل •

— ٢٣٣ —

قلت له : فما العلة في ذلك ؟

ويوجد انه قيل : انه قيل اذ هو مال مقر على غيره ، لا مقر على نفسه ، فيبدل دينه انما هو يدخل الضرر على سيده في قتله •

✽ مسألة :

وسألته عن الأنف اذا أحدث فيه حدثا يكسر به مثله خرج منه دم • هل يكون ذلك من علامة كسره ؟

قال : معنى أنه قيل ذلك •

قلت له : فعندك فيه غير هذا ؟

قال : اذا كان الحدث بكسر مثله فلا يبين لى دليل ثان عليه غير هذا •

قلت له : فكيف للأنف اذا كسر من الأرش ؟

قال : معنى أنه قيل : بعنير •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل رأى امرأته وغيرها ، فقال : رأيت أحدهن تزنى ، ولم يبين أيهما رآها •

فقال أبو سعيد : يوجد عن أبي عبد الله : أنه ان أتم على مقالته جلد ويخرج عندى القذف ، وليس هاهنا حد الزنا •

قال : قال الصائل : أليس اذا كان شبهه يدرأ الحد ؟

قال : ليس هذا كذلك ، لأن هذا قذف أحدهما متعمد .

قال أبو الحواري : ان كان أبو عبد الله قال هذا فهو كما قال ،
والا فلا حد عليه ، ولا لعان ، ويفرق بينه وبين امرأته .

قال أبو معاوية : لا يفرق بينه وبين امرأته ، الا أن يشاء هو
أن تبرئه ، فليس له أن يأخذ صداقها الذي أصدقها إياه .

قال أبو سعيد : يعجبني أن يدرأ الحد بالشبهة ، ويدرأ اللعان
بالشبهة ولا يحكم عليه بالفراق ، حتى يفصح شيئاً يجب فيه فرقة
أو لعان أو حد .

وان طلبت زوجته الامتناع عنه حتى يبين ذلك ، كان لها ذلك عندي
ويؤخذ بالكسوة والنفقة حتى يبين ، وان مات هو : أعجبني أن ترثه هي
كان لها ذلك ، الا أن يكون قدم ما تجب فيه الفرقة .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل أوصى ابني فلان بوصية . كيف يكون لهم على
عددهم ، الذكر والأنثى فيه سواء ، أم على الميراث للذكر مثل
حظ الانثيين ؟

قال : معي أنه قيل : اذا ثبت لهم على عددهم .

قلت له : فقله لبني فلان يكون اللفظ يثبت فيه وصية لبني فلان
للذكرا والانا + أم للذكرا وحدهم دون الانا +

لعله قال : هي للذكرا دون الانا .

قلت له : أرايت ان لم يكن لفلان بنين ذكرا وكان له بنات ، وكانت
الوصية لبني فلان + تثبت هذه الوصية للبنات أم لا ؟

— ٢٣٥ —

قال : معى أنه قليل لا تثبت •

✽ مسألة :

سئل عن دية النفس في العمد • كم هي ؟

قال : معى أنها مائة من الابل •

قلت له : فكم صفة أسنانها ؟

قال : معى أنه قليل تكون ثلاثين ، منها بنات لبون ، وثلاثين حقة ،
وأربعين جذعة الى بازل عامها •

قلت له : فما صفة هذه الأربعين جذعة الى بازل عامها ؟

قال : معى أنه قليل : منها ثمان من الجذع ، وثمان ثنى ، وثمان
من الرباع ، وثمان من السدس ، وثمان بوازل عامها •

قلت له : فان خرج في دية العمد بعير واحد • ما يكون ؟

قال : معى أنه قليل : يكون خمسا ونصفا من بنت لبون ، وخمسا
ونصفا من حقة ، وخمس الخمس من جذعها ، وخمسي الخمس من
الثنى ، وخمسي الخمس من الرباع وخمسي الخمس من السدس ،
وخمسي الخمس من بازل عامها •

قلت له : فمأزاد على الواحد فصاعدا • كم يكون في أسنان
دية العمد ؟

قال : معى أنه قليل : يكون على ما وصفنا من صفة البعير الواحد ،
يزاد على ما يزداد ، كمثلها في العدد •

❖ مسألة :

وسألته عن دية النفس في الخطأ • كم هي ؟

قال : معى انه قيل : مائة من الابل •

قلت له : فما صفة أسنانها ؟

قال : معى أنه قيل : عشرون بنات مخاض ، وعشرون لبون ذكور ،
وعشرون بنات لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ بغير واحد • ما يكون ؟

قال : معى أنه قيل : بنت لبون •

قلت له : فان خرج فما دية الخطأ ثلاثة أبعرة • ما تكون ؟

قال : معى أنه قيل : ابن لبون ذكر ، وابنة لبون ، وحقة •

وقال هن قال : يكون ابن لبون ، وابنة لبون ، وجذعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ أربعة أبعرة • ما تكون ؟

قال : معى انه قيل : بنت مخاض ، وابن لبون ذكر ، وحقة ،
وجذعة •

قلت له : فان خرج في دية الخطأ ستة أبعرة • ما تكون ؟

قال : معى انه قيل : يكون الانساب الخمسة المنفقة ، وعلى هذا
تجرى الزيادة بعد الخمسة من الذكر في الأول الى أن يبلغ مائة بغير •

* مسألة :

وسألته عن دية النفس في شبه العمدة • كم هي ؟

قال : معنى أنه قليل : مائة من الإبل •

قلت له : فما صفة أسنانها ؟

قال : معنى أنه قليل : تكون على أربعة أجزاء : خمسة وعشرين ابنة مخاض ، وخمسة وعشرين ابنة لبون ، وخمسة وعشرين حقة ، وخمسة وعشرين جذعة •

قلت له : فإذا خرج في دية شبه العمدة بعير واحد • ما يكون ؟

قال : معنى أنه قليل : ربع جذعة وهي العليا من الفرائض ، وربع ابنة لبون ، وربع حقة ، وربع ابنة مخاض وهي السفلى من الفرائض •

وقال من قال : نصف جذعة ، ونصف ابنة مخاض ، وهي العليا والسفلى ؟

وقال من قال : نصف ابنة لبون ، ونصف حقة ، وهما وسطتان ، وهو مخير في هذه الأربعة أصناف • فان شاء أخذ النصفين ، الأعلى والأسفل ، وترك الأوسطين ، وان شاء أخذ نصف الأوسطين ، وهي ابنة لبون حقة وترك الأعلى والأسفل •

قلت له : فان خرج في دية شبه العمدة ثلاثة أبعرة ما تكون ؟

قال : معنى أنه يكون ثلاثة أرباع من هذه الأسنان •

قلت له : فان خرج في دية شبه العمدة أربعة أبعرة ما تكون ؟

— ٢٣٨ —

قال :معى أنه يكون من كل سن بعير واحد •

قلت له : فان خرج فى دية شبه العمد خمسة أبعرة ما تكون ؟

قال : معى أنه قيل له من كل سن بعير واحد والخامس يكون ربع بعير من كل سن •

وقال من قال : هذا الخامس يكون نصف ابنة مخاض ونصف جذعة ونصف ابنة لبون ونصف حقه •

قلت له : فما زاد على الأربعة الأبعرة كيف يكون ؟

قال : معى أنه قيل تكون الزيادة على ما وصفنا من هذه الأجزاء الخامس فصاعدا حتى يتم مائة بعير •

❦ مسألة :

وسئل عن قاذف قذف الحجاج اليوم أو مثله من المشهورين بأئنه من أهل القبلة • هل يلزمه حد ؟

قال : معى أنه يختلف فى قاذف قذف الميت اذا لم يطلب وارثه له •

فقال من قال : عليه الحد لأنه قد مات وماتت حجته الا أن يصح عليه ما ادعاه عليه •

وقال من قال : لا حد عليه حتى يطلب وارثه •

قلت له : فان طلب وارث ذلك هل يختلف فى ذلك عندك ؟

قال : لا أعلم فى ذلك اختلافا •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل جرح انسانا جرحا نافذا في شيء من بدنه •

قال : له ثلث الدية •

قلت له : فان التأم •

قال : له ثلث الدية التأم أو لم يلتئم •

❖ مسألة :

وسألته عن قول من قال ان الرجل اذا رمى آخر ببعرة فمات متعمدا لذلك ، كذلك كان عليه القود على ما يخرج عندي معناه •

قال : معى أنه اذا خرج معناه متعمدا لذلك في الاعتبار أن مثل تلك الرمية تؤله ألما تسبب من مثله الموت ومعنى المسألة قائم بنفسه أنه مات منها أو قتله بها فانما يخرج على معنى هذا •

قلت له : فان خرج الاعتبار أن مثل ذلك لا يؤلم ، لم يلزمه في ذلك ولو مات المرمى في حين ذلك ؟

قال : هكذا عندي •

❖ مسألة :

وقال أبو سعيد رضى الله عنه معى أنه يختلف في قول أصحابنا في أمان الذمى أو المرأة من المسلمين والعبد •

فقال من قال : أمانهم أمان •

وقال من قال : لا يثبت أمانهم الا برأى الامام وقال في قول أصحابنا ان الاشارة بالأمان أمان وبأى الاشارة التى معه يثبت الأمان وهو أمان بها وأما قوله اطرح سلاحك ونحى هذا وهذا يتصرف عندى على معان وهو عندى على معنى المرید لا المراد وينظر فى ذلك •

✽ مسألة :

وسألته عن الضرس من الرجل كم ارشها ؟

قال : معى أن أرش الضرس من الذكر خمسة أبصرة فإذا ذهبت الضروس كلها كانت لها الدية كاملة •

قلت له : فان انكسر من الضروس نصفها ؟

قال : معى أن لها بعيرين ونصفا الا أن تسود فتبطل كان لها دية الضرس كاملة خمسة أبصرة •

قلت له : فان كسرت من علي وجه اللحي كم لها ؟

قال : معى أنه قليل يكون لها دية الضرس كاملة •

قلت له فكم تكون الضروس ؟

قال : معى أنه قليل الأصل ثمانية وعشرون ، منها ستة عشر رحي طواحن وأربعة أنياب ، وأربعة ثنانيا ، وأربع رباعيات وتزيد الى اثنين وثلاثين خرسا سميت الضروس •

وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال من زادت خروسه الى اثنين وثلاثين خرسا سميت الضروس اللحم وهى الزوايد لا تكن الا فى حليم ، وما نقص عن ثمانية وعشرين خرسا سمي المنقوص •

— ٢٤١ —

ومعى : أنه قيل تكون دية الضروس الزوايد يسام لها سوم عدلين وأحسب أنه قيل عن بعضهم أنها اذا استوت الضروس وكانت مثلها كانت لها دية كاملة دية الضرس •

وقيل : أن الزيادة فى الضروس تكون فى الطواحن •

قلت له : فان كانت الضروس اثنين وثلاثين ضرسا فنزعت الضروس كلها حتى بقيت واحدة كم يكون للذى قد نزع من الضروس ؟

قال : معى انه قيل لكل ضرس خمسة أبعة تكون له مائة بعير وخمسة وخمسين بعيرا •

قلت له : فان نزع الضروس كلها ؟

قال : معى أنه قيل مائة بعير الدية كاملة لأنه اذا بقى من الضروس شىء كان الأرش فيما يلزمه لكل ضرس أرشها خمسة أبعة ، فاذا ذهبت الضروس كلها ولم يبق منها شىء فليس له الا الدية كاملة ، لا يزداد عليها شىء •

قلت له : فان نزع الضروس كلها حتى بقيت نصف ضرس كم يكون الأرش فى الضروس •

قال : معى أنه يكون مائة وسبعة وخمسين بعيرا ونصف وكذلك لو بقى من الضروس ربعها أو ثلثها ما لم تذهب الضرس كلها •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل كسرت يده أو رجله من الذراع أو العضد أو الفخذ أو الساق فجبرت مستقيمة على غير شين •

(م ١٦ — الجامع المفيد ج ٣)

قال : معنى أنهم قالوا اذا جبرت على شين كان لها أربعة أبعرة
وان جبرت على غير شين كان لها بعيران والرجل واليد في هذا سواء •

قلت له : فالكسر في المفاصل ما يكون ؟

قال : معنى أنه ليس بكسر وانما يسمى فك وانخلاع وهو أوله
الكسر الفك ثم الانخلاع •

قلت له : فان لم تجبر اليد أو الرجل من الكسر ما يكون لها من
الدية ؟

قال : معنى أنه قليل تكون لها الدية كاملة •

وروى لنا أبو سعيد رحمه الله ورضيه أنه قيل كادت العلماء أن
تحيط بالعلم لولا الفروج والدماء •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل طرح في يد رجل عقرباً فلدغته ما يلزمه له ؟

قال : معنى أنه قليل يلزمه سوم عدلين من أهل العلم يسومانه على
قدر ما يتولد من ذلك ومعنى أن السوم يكون من حين ما وقع الحادث
الى أن يبرأ وكل ما يتولد من ضرر مما يوجب دية معروفة حكم له
بها وما لم يكن الا ما يوجب السوم سيم ، وكذلك من لدغ سائر
الدواب •

قلت له : فان يطرح عليه حية فلدغته فمات من ذلك ما يلزمه
ثود أو دية وكذلك غيرها من الدواب اذا مات من ذلك ؟

قال : معنى أنه قليل فيه باختلاف :

فقال من قال : ما خرج معناه أنه معروف بالقتل فمات في ثلاثة أيام
منه ففيه القود وان مات في أكثر من ثلاثة أيام ففيه الدية •

وبعضا يقول : فيه الدية على حال وأما ما لم يعرف أن مثله يقتل فأرجو
أن لا قود فيه على حال وفيه الدية اذا مات من حدثه ذلك •

وروى لنا أبو سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : من ظهرت صحته على سقمه فتعالج بشيء فمات فأنا منه برىء •

* مسألة :

وسئل عن رجل وطئ زوجته فخلط موضع النكاح بموضع البول
منها ؟

قال : معى انه قيل لها ثلث الدية ان أمسكت البول وان لم تمسك
في الحدث فلها الدية كاملة •

قلت له : فمن أى وجه كان لها ثلث الدية اذا أمسكت ؟

قال : معى أنه بمنزلة النافذة •

قلت له : فمن أى وجه كان لها الدية كاملة اذا لم تمسك البول ؟

قال : ان البول اذا لم يستمسك فهو بمنزلة ذهاب الشيء النافع
من جسدها مثل ذهاب السمع والبصر وامتناع الولد وامتناع الجماع
من الرجل واشباه ذلك فكل شيء ذهب من الجسد نفعه ولو كان قائما
فالدية فيه كاملة •

قلت له : فان خلط موضع الجماع والغائط ؟

قال : ان كان الفتق خلط موضع الجماع والدبر ولم يلتئم حتى
يكون الجماع يجرى في الدبر فقد أفسدها وحرم منها الجماع وكانت

— ٢٤٤ —

فيه الدية كاملة وان التأم فهي دية نافذة وان لم تمسك الغائط مع الفتق الذى خلط الدبر الذى يفسد به الجماع كان فيها ديتان دية لتحريمها للجماع ودية اذا لم تمسك الغائط ♦

قلت له : فان خرج من انسان نافذة في شيء من بدنه ؟

قال : له ثلث الدية ♦

قلت له : فان التأم ؟

قال : له ثلث الدية التأم أو لم يلتئم هذا مكرر ♦

❦ مسألة :

وسئل من الذى يشهر منه وتبين عليه أنه ستر سرقة لمن سرقها عليه حتى حبس أم لا ؟

قال : معنى أنه قد قيل ان عليه الحبس ♦

ومعنى : انه اذا لم يتهم بستر السرقة للمسارق بعد علمه أنها سرقة لعلة فلا حبس عليه ♦

❦ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن اللطمة المؤثرة ما المعنى أن أرشها بعير والتى غير مؤثرة نصف بعير ؟

قال : معنى أنه قيل لكل ضربة في الوجه مؤثرة عشرون درهما سدس بعير اذا أثر في الوجه أثر أصبع كان لها سدس بعير واذا لم تؤثر كان لها نصف بعير واذا بان في الوجه الأصابع ولم يبين الكف كانت لها خمسة آثار خمس ضربات لكل ضربة سدس بعير اذا أثرت

ونصف سدس بعير اذا لم تؤثر فاذا أثرت الأصابع والكف كمل البعير وهو ستة أثار في الوجه اذا لم يؤثر كله وكان قد وقع كله في الوجه كله قام مقام ست ضربات في الوجه غير مؤثرات لموضع حصول تفرقه •

قلت له : فان كان الأثر حمرة أو خضرة في موضع من الوجه •
وصح له اللطمة باقرار وبينه كيف يكون حكمها ؟

قال : معى أنه اذا صح ثبت الأثر من لطمة كاملة لانه ضربه ، وكفه كله وأصابه كلها ، ومعى أن أرش ذلك الأثر بعير كامل •

قلت له : فان لم يصح أن ذلك الأثر من لطمة كاملة ، وأقر المدعا عليه اذا صحت بينة ان هذا الأثر من المدعا عليه •

قال : معى أنه واحد في الوجه وحكمه حكم ضربة مؤثرة وأرشها سدس بعير اذا كان ذلك في الرجل الحر ، وانما يجب في اللطمة المؤثرة في الوجه بعير كامل اذا صح باقرار وبينه أنه لطمه بكفه وأصابه الخمس كلها •

قلت له : فان أقر المدعى ان هذه الآثار التي في وجهه من لطمة أو وكزة أو رمية فهي آثار متفرقة في وجهه كيف يكون أرش ذلك ؟

قال : معى أن أرش ذلك على ما يدرك من وجود الآثار المتفرقة لأنه يمكن أن يكون أصابه في الضربة الواحدة بمواضع أثرت فيه كما أثرت اللطمة بضربة واحدة وكانت تفرقها أحكام متفرقة في الأرش •

قلت له : فالخضرة ، والحمرة في بياض العين كيف الأرش فيه ؟

قال : معى ان خرج داخل العين وأثرها أرشه أرش جراحة الوجه واثاره وأرجو أن بعضا يقول ان جراحته مثل جراحة داخل

في الفم ، وقد قيل ان جراحة اللسان ، وداخل الفم أرشها أرش
جراحة مقدم الرأس •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلا ضربة واحدة بنعل فيها مسامير
فأثرت المسامير في وجهه أو بدنه • كل مسمار أثر أو أثرت النعل
أيضا من ضربة واحدة كيف يكون الأثر في هذه الأثرية ؟

قال : معنى أنه قد قيل أن لكل أثر أرشه على حده اذا كان بيضا
معروفا وقوعه على حده •

قلت له : فان أثرت المسامير ، ولم تؤثر النعل فوقعت الضربة
بالنعل مع المسامير كيف الأثر في ذلك ؟

قال : معنى ان الأثر المسامير لكل أثر أرشه ، وأرش ضربة النعل
يكون أرشها ضربة مؤثرة •

قلت له : فان أقر المدعى عليه بلطمة ولم يكن في وجه المدعى أثر
ما يلزم ؟

قال : معنى أنه يخرج معنى الأقرار بلطمة في الوجه لأنها هي
التي معروفة والأقرار من المقر تجب بمعنى اقراره على ما يجب من
التسمية عندي فان أفسر شيئا مع وجود معنى اللطمة متصل باقراره
والا أعجبني أن يكون أرش لطمه غير مؤثرة وهو نصف بعير •

قلت له : وكذلك اذا أقر على هذه الصفة وكان في وجه المدعى
أثر فأقر أنه لطمه ، ولم يفسر أن هذا الأثر من لطمته غير أنه أقر
أنه لطمه لطمه •

— ٢٤٧ —

قال : معنى أنه يخرج معنى القول الأول حتى يقر أن هذا الأثر هو اللطمة الذي أقر أنه لطمه .

قلت له : فان أقر أنه لطمه ، وشهدت البيعة أن هذا الأثر الذي في وجهه من لطمة لطمة أياها ما يجب على المدعا عليه ؟

قال : معنى أنه ان كان الأثر في النظر ثبت أمر اللطمة كاملة كان له عندى أرش لطمة مؤثرة .

وان لم يبين ذلك ولم تشهد البيعة بشيء يبين عن هذا خرج عندى به في الأقرار أرش لطمة غير مؤثرة ، وزيادة الواحد أو ما صح من الآثار على معنى اللطمة التي غير مؤثرة .

قلت له : فرجل ادعى على رجل عشرين درهما فاقر له المدعا عليه بعشرة دراهم وشهدت عليه بيعة عدل بعشرة دراهم ما يجب له عليه عشرة دراهم أو عشرين درهما ؟

قال : معنى أنه لا تجب عليه الا عشرة دراهم لأن شهادة الشهود عليه لم تخرج عن معنى اقراره ، ولم يختلف الأقرار والشهادة .

وكذلك اذا ادعى عليه أنه لطمه لطمتين فأقر أنه لطمه لطمة واحدة وشهدت عليه البيعة أنه لطمه لطمة واحدة كان أراد عندى لا تلزمه الا لطمة واحدة . لأن الشهود لم يجدوا خلاف ما أقر به .

❖ مسألة :

وسئل عن قتيل قتل في بلد فادعا أولياؤه على قوم بأعيانهم أنهم قتلوه فأنكروا ذلك ، ولم يصح عليهم . ثم اهدروا دعواهم فطلبوا القسامة هل لهم ذلك ؟

— ٢٤٨ —

قال : معى ان لهم ذلك فيما عندى أنه قيل فان رجعوا تركوا الدعوى
ثم طلبوا القسامة ثانية ، وأبطلوا دعواهم الى القوم بأعيانهم هل
يكون ذلك ويحكم لهم بالقسامة ثانية •

قال : معى انه قيل لا يكون لهم القسامة بعد هذا الا أن يصح
لهم ذلك بالبينة فى شىء مما يدعونه •

❦ مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن السارق اذا دخل منزلا فأخذ
المتاع ثم وقع الجدار فبرز منه هل يقطع بذلك الذى سرقه اذا كان
قيمه أربعة دراهم •

قال : معى أنه لا يقطع اذا خرج من غير حصن •

قلت له : فان برز من الباب ، وكان مفتوحا لم يكن قطعاً أيضا •

قال : هكذا عندى •

قلت له : فان انقحم جدار الدار •

قال : يقطع اذا انقحم جدار الدار •

قلت له : فان كان فى الدار مسل لماء ، والفلج فبرز منه بالمتاع •

قال : عندى أنه لا يقطع لانه خرج من غير حصن •

قلت له : فان أخذ المتاع وسلمه الى أحد من سكان الدار فبرز
به من الحصن هل يقطع الذى خرج بالمتاع من الدار ؟

قال : عندى لا قطع عليه لأنه من السكان •

قلت له : فان كان من غير سكان الدار ؟

— ٢٤٩ —

قال : عندي أنه يقطع •

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان كان بابا مغلقا ففتحه وبرز بالمتاع هل يقطع ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان كان في الدار مسالك لو خرج منها لبرز منها ففتح الباب وبرز منه هل يكون هذا قد برز من الحصن الذي يجب به القطع ؟

قال : عندي أنه قيل لا قطع عليه اذا كان في الدار موضع يسع الخارج منه بلا قفل عليه ولا حاجز يزيله الخارج منه •

قلت له : فان كان في المسل خشب معروض فيه فلم يسعه حتى كسره وبرز بالمتاع هل يكون ذلك حصنا ويقطع ؟

قال : عندي أنه يقطع كذلك على هذه الصفة لأن هذا يشبه الحصن عندي •

قلت له : فكم حد الجدار الذي يكون حصنا ؟

قال : عندي ما انقحم بغير معالجة اليد ولا بغير ذلك •

قلت له : فان جرى حتى عقد الجدار ولم يمسه •

قال : عندي أن هذه معالجة وهذا حصن يجب فيه القطع اذا خرج السارق بالمتاع منه •

قلت له : أفليس المسل يسحب فيه على بطنه حتى يبرز منه •

قال : هذا غير الجدار عندى لأنه منفجر ولا ينقحم والآخر خارج
معالج بالانقحام كما أنه ان أراد يسحب على بطنه فوق الجدار لم
يطق ذلك الا أن يمسكه بيده به وهذا لا يمسك بشيء الا على
الأرض •

قلت له : فالنقب اذا نقبه غيره وخرج هو بالمتاع ؟

قال : عندى أنه لا قطع عليه لأنه خرج به من غير حصن وحكمه
ما خرج منه ليس ما خرج منه • كما أنه لو دخل فى حصن يفتح باب
أو غيره ثم خرج من باب مفتوح أو نحوه بالمتاع لم يكن عليه
قطع عندى •

قلت له : فان فتح حوالق أو عتبة من غير حصن فأخذ قيمة أربعة
دراهم •

قال : هكذا أنه يقطع •

قلت له : فان حمل الحوالق كلها بما فيها هل يقطع ؟

قال : معى انه ليس عليه قطع عندى •

قلت له : ففتبة البادى فى الصحراء هل يكون حصنا ؟

قال : عندى انه اذا كان لا يبرز منها الا أن يرفعها فعليه قطع اذا
خرج منها بالمتاع وان كانت مرتفعة مقدار مدخل السارق لم يكن عليه
لأنه غير حصن فيما عندى أنه قبيح •

قلت له : فان انقحم الى فوق بيت قوم فأخذ منه المتاع وانقحم
منه هل يكون ذلك حصنا يجب به القطع ؟

قلت له : فان كان عليه ستر مداريه فأخذ منه المتاع هل يكون ذلك حصنا ؟

قال : هكذا عندي اذا كان ليس فيه فرجة ولا يرام الا بمعالجة فهو يشبه معنى الحصن •

قلت له : فان انقحم البيت فأخذ منه المتاع وصعد به الدرجة التي في البيت الى ظاهر البيت فانقحم بالمتاع منه هل يلزمه القطع اذا كان قيمة ذلك أربعة دراهم •

قال : يشبه عندي الحصن ، وعليه القطع •

قلت له : فان لم تكن في البيت درجة قصد لعله صعد الجدار من والج البيت الى فوق البيت بالمتاع الذي يلزمه به القطع فأخذ قبل أن ينقحم الطريق أو غيرها من فوق البيت ، وصح ذلك عند المحاكم هل يقطع بذلك أم لا قطع عليه حتى يبرز الى الطريق من على ظهر المنزل ؟

قال : معنى أنه لا قطع عليه حتى يتعدى به ، ويخرج من حدود الحصن •

ومما يوجد من جواب أبي جابر محمد بن جعفر عن رجل قتل فذهب عقل القاتل فرأى أن يقيم له وكيل ثقة فاذا صح عليه ذلك بحضرة وكيله كان دية المقتول في ماله الا أن يصح أن ذلك خطأ أو يكون قتله وهو ذاهب العقل فتكون الدية على العاقلة •

وعن رجل قطع يدي رجل رجليه ثم قتله فكان ذلك في مرة أو مرار يوم أو يوم بعد يوم •

فأقول انه كلما قطع منه عضوا كان القصاص والأرث فيه ثم اذا قتله كان له القصاص في ذلك والأرث أيضا الا أن يكون ذلك بضربة واحدة فليس له الا نفسه فاذا قطع منه عضوا بعد عضو فان القصاص

فيه ثم اذا قتله كان له القصاص نفسه فأما اذا قطع منه عضوا بعد عضو فان القصاص منه ، والأرش وكذلك الأرث في الجروح ثم في النفس •

❦ مسألة :

وسئل عن عشرة أنفس قتلوا رجلا برمية كانت بينهم يعنى العداوة •

قال : معى أنه قيل لأولياء المقتول الخيار ان شاءوا قتلوا العشرة ويردوا تسع ديات على أولياء المقتولين ، وان شاءوا أن يقتلوا رجلا منهم ويردوا الباقي من القاتلين تسعة أعشار الدية على أولياء المقتول ، واختلفوا في الدية :

فقال من قال : تدفع الى المقتول قبل أن يقتل •

وقال من قال : تدفع الى ورثته من بعد أن يقتل •

❦ مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : الذى عرفنا أنه اذا أخذ منهما بالشرب في الجماعات أو بشرب النبيذ الحرام من الحر وغيره ثم وجد فيه رائحة الشراب •

أنه يحبس لأن الاجتماع للشراب المسكر منكر ، ولو كان في الأصل حلالا أعنى النبيذ ، وشرب النبيذ الحرام من نبيذ الحر وغيره من المسكر منكر فاذا ظهرت أسباب التهم على المتهم ، وهنه رائحة الشراب لحقته أسباب التهمة ، وكان حبسه على التهمة •

وما التهمة في الأحداث في الأموال كمثلك التهمة في الأحداث في الأموال كمثلك التهمة في الأبدان في أكثر قول أهل العلم •

والشاذ ممن قال انه لا تهمة في الأموال • فشاذ كالتعدى في الأبدان
وانما اصطلح المسلمون على الأخذ بالتهمة ، واتفقوا على ذلك لازالة
المنكر • لأنه اذا ترك أهل الفساد حتى يعاينوا بالفساد ويصح عليهم
بالبيئة ذلك من تعديهم عليه ، وامكانهم منه وامكانهم من الباطل ، لأنهم
آمنون من أن تبسط عليهم الأيدي لظهور عدل المسلمين فحال بينهم وبين
التعدى باطلاق الأيدي • فهذا الصحيح من الاكمال للرعية •

وكذلك يخرج معنى هذا كالترك للظاهر منه أسباب بترك المنكر
حتى يتبين عنه صحة المنكر •

فاذا صح المنكر لم تكن ثم تهمة وأخذ على الصحيح ولم يؤخذ
على التهمة ، واذا بطل في شيء جاز ، ويبطل في الأشياء كلها والأختلاف
في المعاني ذلك •

وأما المتهم بالسرقة فالذى عرفنا أنه شاذ من الأحداث في الأموال •
لأن الأموال تمكن فيها الدعاوى والأستحالة عن البعض الى البعض •

ومعنى السرقة خارج من معنى الدعاوى وهو اسم يقع عليه اسم
المنكر فاذا ثبت الأخذ بالتهمة على شيء من المناكر ثبت وجاز على
جميع المناكر •

فاذا ثبت أنه لا تهمة في شيء من المناكر جاز أن لا تكون تهمة
في جميع المناكر ، ولم يجز الأخذ بالتهمة ، وأما المرأة والحكم عليها ،
والشهادة فالذى عرفنا أن الشهادة والحكم لا يكونان الا على صحة
المنكر ، وبطل أصل ما اجتمع عليه المسلمون في اجتهاد النظر في الأخذ
بالتهمة ، وأما المرأة والحكم عليها والشهادة فالذى عرفنا ان الشهادة
والحكم لا يكونان الا على المعرفة وأن المعرفة لا تكون الا على المعاينة
أو صحة البيئة ، ولا يكون ذلك بالسماع من المتكلم على غير المعاينة

لأن هذا يخرج من طريق الحكم بالظن ، والشهادة بالظن ، والحكم من الباطل المجتمع عليه عندى فى جميع الأحكام وفى جميع الشهادات •

* مسألة :

وسألته عن المطلقة ثلاثا إذا تزوجت زوجا تحلة وعلم الزوج المطلق هل تلزمها فى ذلك عقوبة ويلزم الزوج الذى طلقها أولا ثم تزوجها بعد خروجها من هذا الزوج الثانى •

قال : معنى انه اذا كان على هذه الصفة كانا حقيقين عندى بالتغير ، ولا أعلم عليهما حدا فى التجائهما فى التزويج اذا لم يكونا قد علما جريمة ذلك •

قلت له : فالزوج الذى أخذ هذه المرأة بعد أن طلقها زوجها الأول اذا علم أنها انما تأخذه ليحلها لزوجها الأول فأخذها ودخل بها على هذه الصفة فهل عليه عقوبة ؟

قال : معنى أنه اذا علم بذلك كانا جميعا فى العقوبة عندى سواء •

قلت له : فان لم يعلم الزوج الأول أنها أخذت هذا الزوج الثانى تحله له هل يكون عليه أن يصدقها ، ولا يحل له أن يتزوجها حتى تزوج بزواج غيره على هذه الصفة ؟

قال : معنى انها حجة على نفسها وعليه قبل التزويج ، وليس له أن يأخذها •

قلت له : فان كان قولها بعد التزويج ورضاها به قبل أن يدخل بها أتكون حجة أم لا ؟

قال : معنى أنها مدعية ولا يقبل قولها ، ولا تكون حجة عليه فى ذلك •

*** مسألة :**

وقال : أبو سعيد رحمه الله في عبد زنا ثم أعتق ثم أقيم عليه الحد ما يكون حده ؟

قال : معى أنه قيل حد عندى •

قيل له : فان زنا وهو عبد محصن ، وأقيم عليه حد العبد ثم صح أنه زنا وهو معتق ؟

قال : معى أنه يرجم ويكون ما تقدم عليه من الحد في بيت مال الله خطأ من الإمام •

قلت له : فان زنا وهو حر وكان قد أحصن في عبوديته أيكون حكمه حكم العبد في الحد أو الحر ؟

قال : عندى أنه يختلف فيه ، وفي احصائه في العبودية •

قال من قال : عليه حد الأحصان في العبودية •

وبعض القول : لا يوجب عليه ذلك •

*** مسألة :**

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن الأمة هل تحصن العبد ، وكذلك هل يحصنها ؟

قال : معى أنه يختلف فيهما جميعا •

*** مسألة :**

قال أبو سعيد رحمه الله : في رجل قذف رجلا ، وكذلك السارق اذا صح عليهم ذلك أنه لا يحدهم الحاكم الا بحضرة المقذوف والشهود •

— ٢٥٦ —

قلت له : أرأيت ان مات رب المال والمقذوف قبل ذلك ؟

قال : معى أنه يختلف فى اقامة الحمد على القاذف والسارق •

فقال من قال : اذا طلب ورثة المسروق ، وولى المقذوف ذلك ، لعله أنهم يقام عليهم الحد •

وقال من قال : لا يقام عليهم لأن من مات مائت حجته غير أن المقذوف مختلف فيه بمعنى موته طلب وارثه ذلك أو لم يطلب لأن القذف لا حق له فيه ، وأما السارق فحتى يطلب ذلك •

❦ مسألة :

وسئل عن عبد قتل رجلا فلم يحد منه الحق حتى عاد فقتل آخر فلم يؤخذ منه أيضا حتى قتل رجلا ثالثا ، والمقتولون عبيد ممالك •

قلت له : فكيف يؤخذ منه الحق على هذه الصفة ؟

قال : معى ان موالى العبيد يتخاصصون هذا العبد على قدر أثمان العبيد الكثير بكثرتة والقليل بقلته •

قلت له : فان أراد أحدهم أن يقتل هذا العبد دون الباقيين هل له ذلك وأراد الباقيون أخذ الدية ؟

قال : معى ان له ذلك ، وعليه أن يرد على الباقيين بقدر ما يخصهم من قيمة العبد من أثمان عبيدهم ويرفع عنهم بقدر حصته من قيمة العبد غير ثمن عبده المقتول •

❦ مسألة :

وسئل عن تظهير الزندقة واللعب بالخيال ويرى الناس أشياء من احياء ميت أو قتل حى وأشباه ذلك ما يجب عليه ؟

قال : معى انه اذا تبين منه مثل هذا فمعى أنه يعاقب بالحبس
والعقوبة حتى ينتهى •

❖ مسألة :

وقال : أبو سعيد رحمه الله ان الزوجين لا قصاص بينهما في
الجروح ، وبينما القصاص في النفس •

وأما غير الزوجين لو كان رجل وأمرأة كان بينهما القصاص في
النفس والجروح تقتص المرأة من الرجل وترد على الرجل الفضل •

قلت له : أرأيت ان كان هذا هو المقتص ؟

قال : معى انه قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : له الخيار ان شاء أن يدع القصاص ويأخذ
ديته كاملة وان شاء أن يقطع يدها ولا ترد عليه شيئاً •

وقال من قال : أنه يقطع يدها ويأخذ الفضل وهو نصف دية
الرجل •

❖ مسألة :

وسئل عن الزانى والسارق والقاذف اذا أقيم عليهم الحد في الدنيا
هل تزول عنهم العقوبة في الآخرة بهذا ؟

قال : معى ان العقوبة لا تزول عنهم في الآخرة بهذا الحد الذى
يقام عليهم في الدنيا الا بالتوبة •

— ٢٥٨ —

قلت له : فعليهم الحد في الدنيا وعليهم العقوبة في الآخرة
الا بالتوبة الى الله تبارك وتعالى • قال الله تعالى :

(ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم
يرجعون) •

قلت له : فعندك ان العذاب الأدنى هو اقامة الحدود على من
وجبت عليه ؟

قال : معى ان فيه اختلافا :

قال من قال : ان هذا خاص في هتلى بدر •

وبعض يقول : انه ما أصاب الكافر في الدنيا من العقوبات فهو
نقمة في الدنيا وعذاب في الدنيا دون عذاب الآخرة •

✽ مسألة :

وسئل عن دية داخل العينين كدية داخل الفم من الجروح
والتسمية لذلك •

قال : هو يشبه ذلك عندى ، ان داخلهما يشبه داخل الفم •

قلت له : وكذلك داخل المنخرين هو مثل داخل الفم في الجروح •

قال : يشبه ذلك عندى أن يكون سواء لأنه من الدواخل وليس
من الوجه •

قلت له : ودية الدواخل في هذا كدية مقدم الرأس ؟

قال : أرجو أن بعضا يقول انه ذلك مثل دية جراحة الوجه •

— ٢٥٩ —

قلت له : الدية التامة في القفا كم لها من الأرش ؟

قال : نصف ما لمقدم الرأس من الجروح فيما عندي أنه قيل •

قلت له : فالرقبة مما يلي القفا أمي مثل القفا في الجروح ؟

قال : معي ان بعضا شبيهها في مؤخرها ومقدمها كمقدم الرأس في مقدمها ومؤخرها كالقفا •

ومعي : أن بعضا يشبه ذلك أنها مثل القفا فيما يخرج من معاني ذلك لأنه قيل جراحة البدن كجراحة القفا وقال ان النوافذ في الجوارح فيما تكون فيه العظام أو جوف أو مخ مثل الرجل واليد والجوف حتى ينفذ في العظم أو في جوف فهي نافذة ، وكذلك اذا نفذت بين العظمين •

وأما اذا نفذت في بضعة الساق أو اليد حتى أنفذ اللحم والجلد من الجانبين فذلك جرح ليس بنافذ ، ويكون فيما اللحم من داخل الجرح ملحما ، ومن حيث أصاب الرجل ، ومن حيث نفذ يحسب له دامي ويأضع وملحم ، وأما ما لم تكن فيه عظام ولا جوف مثل الأذن والشفة ثلث دية العضو •

وقال : ان الدامية في كل بيضة نصف بعير لأنه كمؤخر الرأس ، واصل ما قالوا في هذا انه كلما كان في البدن عمانين فحركه كمؤخر الرأس •

وقال : عندي أنه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل في الموضحة خمسة أبخرة •

فقال من قال : فيما عندي ان ذلك في مقدم الرأس مع عامة البدن •

— ٢٦٠ —

قال : ان الموضحة لها خمسة أبعدة كما جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم في موضع من البدن كان في مقدم الرأس • أو في الرجلين • أو اليدين والقفا فإذا ثبت هذا المعنى ثبت في جميع البدن ، ولم يكن فيه فرق عندى على هذا المعنى •

قلت له : فإذا ثبت هذا المعنى أ تكون الدامية والباضعة وغيرهما في كل موضع من البدن مثل ما قيل في الموضحة ؟

قال : هكذا يشبهه عندى معنى ذلك •

❖ مسألة :

وقال : أبو سعيد رحمه الله في جرح اللسان أنه دامى ثم باضع ثم ملحم ثم هو ملحم حتى ينفذ ، وقال لا يكون الدامى فيما يخرج عنه الا في الجلد ، وما لم يكن جلدا فأول جروحه ملحم •

قلت له : واللسان يقع لك أن عليها جلدا ؟

قال : هكذا يخرج •

قلت له : فالعين يكون لها دامى ؟

قال : كائى أظن أنه قد قيل ذلك أنه دامى ورأيته يذهب الى ذلك •

قلت له : وكذلك أشفار العين ما داخل مما يلى المقلة يكون جرحه دامى أو ملحم ؟

قال : أرجو أنه قيل ذلك فيما يشبهه عندى •

❖ مسألة :

وعن رجل كان يضرب زوجته في سائر بدننها ضربا له علامة

— ٢٦١ —

ويسحبها حتى ينسحل بدننها في الأرض وغيرها ويدمى ويسلبها ويضربها في وجهها وخلفها وهي تخرج من بيته بغير رأيه بعد تقديمه اليها وتصل الى أقوام تحرهم فتعصيه في كل أمر ينهاها عنه ومات أحدهما أيلزم المرأة للزوج من الغياض والعصيان مثل ما يلزم الرجل *

فمعى : أن العصيان من المرأة للزوج ، والغياض والغيبة من النسبة للمرأة وأشباه هذا لا يبين لى فيه تعلق حق بمقاصصة ولأجل *

وأما ضرب الرجل لزوجته وما خرج من حد الأدب المأذون له فيه فهو مضمون عليه الا أن يبرئه منه أو يسلمه اليها *

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلا حتى أواه فصرعه على حية أو عقرب فلدغته فمات بعد ثلاثة أيام هل يكون أرشا أو قصاصا أو دية النفس ؟

قال : معى أنه اذا كانت الاصابة من فعله وما يتولد من صرعه ومن ضرب الضارب له كان عليه عندى دية النفس *

قلت له : فان لدغته بعد الضرب وهو مصروع من ضربه وخلا له ثلاثة أيام ثم مات ما يلزمه ؟

قال : معى أنه ان كان مثل ضربه لا يقتل مثله في الاعتبار ، ولا يخاف منه الموت كان عليه أرش الضرب عندى *

واذا كان عندى مثل ضربة يخاف منه الموت واللدغة كان مما يقتل مثلها كان عندى له نصف الدية *

قلت له : فان لدغته الدابة ثم ضربه هذا الرجل فمات فما يلزمه ؟

— ٢٦٢ —

قال : معى ان فيه اختلافا :

قال من قال : أنها مثل الأولى *

ومعه أنه قيل : اذا كان الضرب بعد اللدغة وكان مما يقتل مثله ،
ومات فى ثلاثة أيام كان فيه القود ، وان مات بعد ثلاثة أيام فهى مثل
الأولى فى معنى اللدغة *

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قطع نصف اذن رجل ما يلزمه أرش أو
قصاص ؟

قال : معى انه اذا كان عمدا كان له الخيار ان شاء القصاص
وان شاء نصف أرش دية الأذن ، وان كان خطأ كان عليه نصف
دية الأذن *

قلت له : فان كانت أذنه قد قطع قبل ذلك نصفها ثم قطع هذا
بقيتها ما يلزمه دية الأذن كلها أو نصفها ، وكذلك القصاص *

قال : معى انه اذا كانت الأذن ناقصة عسى أن يكون له دية ما
بقى الا أن يكون الذى قطع منها فى سبيل الله *

فيعجبني : أن يكون له دية الأذن كاملة اذا كان المقطوع منها
الأقل ، وان كان المقطوع منها هو الأكثر أعجبني أن يكون له دية
مابقى من الأذن بحساب ذلك *

✽ مسألة :

وسئل عن رجل وطئ امرأته فماتت من وطئه فيما دون ثلاثة أيام
ما يلزمه ؟

— ٢٦٣ —

قال : معى يوجود لا شىء عليه اذا كانت بالغاً ، ويوجد أنه على عاقلته دية الخطأ ، وأرجو أنه فى بعض القول انها دية عليه فى ماله ♦

قلت له : فان كانت غير بالغ ما يلزمه فى ذلك ؟

قال : معى أنه فى بعض القول انه عليه دية ♦

وفى بعض القول : أنها على عاقلته ولا أعلم أن أحدا أهدرها ♦

قلت له : فان أراد مجامعتها فامتنعت فضربها ، وهى بالغ فماتت من ضربه فى ثلاثة أيام ما يلزمه فى ذلك ؟

قال : معى انه اذا ضربها ضرب الأدب المأذون له به فمعى أنه لا قود عليه وان ضربها فوق ما أذن له عمدا فماتت من ضربه فيما يجب فيه القود ♦

قيل : بين الزوجين القود فى الأنفس ♦

وأما فى الجروح فمعى أنه قيل لا قصاص بينهما ، وكذلك فى الجوارح لا قصاص بينهما فى ذلك فيما عندى أنه قيل ♦

❖ مسألة :

وسئل عن رجل أذعر صبيا ما يلزمه ؟

قال : يلزمه سوم عدلين ♦

قلت له : فالى ما يسومانه العدلان ؟

قال : معى أنه قيل اذا كان العدلان ممن يبصر الأرض فى الديات

كان اجتهداهما في النظر على ما يوافق معاني الأثر ، ويشبه الأشياء التي قد تقدمت مما يشبه الحادث الذي يكون فيه السوم فاذا ساما ذلك كانا حجة وحكم بقولهما •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل كان عليه لرجل درهم وعليه له تبعة ثم انه قوم على نفسه التبعة درهما وأضافه الى الدرهم الذي عليه ثم سلمهما الى الرجل الذي له الدرهم والتبعة ولم يعرفه قيمة هل تكون في ذلك براءة ؟

قال : معى انه اذا كانت التبعة مما يحكم فيه بالمثل لم يكن له أن يعطيه قيمة التبعة الا برأيه ورضاه بذلك ، ويعطيه المثل الذي عليه •

قلت له : فالمثل ما هو ؟

قال : معى أنه مما يكال ويوزن •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قتل عبده ما تلزمه في ذلك ؟

قال أنه قيل : عليه التوبة والاستغفار والكفارة فاذا ثبت معنى الكفارة انه انما عليه العتق عن الكفارة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين •

قلت له : فان كان يقدر على العتق فما أعتق أجزاءه عن ذلك خاص ؟

قال : معى أنه قيل في بعض القول أنه يعتق مثله وبعض يذهب الى عتق الكفارة •

— ٢٦٥ —

قلت له : فما يعجبك من ذلك •

قال : ان كان أراد بذلك معنى العزم فهو معنى مثله وان كان أراد معنى الكفارة فهو مثل الكفارة •

❖ مسألة :

وسئل عن الدابة مثل الحمار ، والشاة ، والبقرة اذا نكحها الرجل ما حكمها ، وما يفعل فيها ، وهل يلزم نكاحها لمالكها شيء ؟

قال : معنى انه يؤخذ في الآثار اختلاف :

فقال من قال : انها تذبح وتدفن حتى لا يتعرض بها طير ، ولا غيره •

وقال من قال : لا شيء عليها ، ولا تفسد بذلك على صاحبها •

قلت له : فالمرأة التي تزني بالمرأة هل عليهما غسل كما على الرجل ؟

قال : معنى انه قيل عليهما الغسل اذا قذفنا الماء الدافق كما تقذف عند الجماع •

❖ مسألة :

وعن رجل رأى رجلاً ينكح امرأته ثم قام فدخل بيتاً فيه نفر لا يدري أيهم هو فقال الرجل والله ان أحدكم زان ؟

قال : يجلد أو يأتي بثلاثة شهود معه فاذا كانوا ثلاثة جلدت المرأة ودري عن القوم الحد قال هذه الشهود • ويشهدون على الرجل والمرأة فاذا جلدت المرأة • فالرجل كيف يبرأ لأن الرجل لا يعرف ، ولكن يأتي بأربعة شهود غيره والا فهو قاذف •

❖ مسألة :

وعن رجل وطىء أمة ولده مرارا ثم أمسك عنها مرة يتهمها في نفسها ثم جاءت بولد أيكون ولده أم يكون مملوكا كالولد ؟

قال : اذا لم يكن للأمة زوج علق به الولد ، وكان في الحكم ، وعندى انه قد اختلف في ولد الزنا علق بالأب أم لا فهو مملوك في ظاهر الحكم .

وقال أصحابنا : أن الولد ولده اذا لم تكن مسافحة .

وعندى : أن هذا يخرج على معنى الرواية في الظاهر عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه قال أنت ومالك لأبيك » فاذا كان هكذا خرج المعنى انه وطىء أمته والولد ولده ، وليس هو مملوك فعلى هذا يخرج عندى معنى قول من قال بذلك .

❖ مسألة :

وعن رجل لزمته دية عمد ، وطلب المدة كم يمدد ؟

قال : المدة ثلاث سنين في كل سنة ثلث .

❖ مسألة :

وعن ثلاثة أنفس قتلوا رجلا على بايرة كانت بينهم .

قال : الخيار لورثة المقتول ان شاعوا قتلوا به رجلا وثلثا الدية على الآخرين وان شاعوا أخذوا الدية منهم ، وأما الفتك فيقتلون به جميعا .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل دفر رجلا ، وأراد أن يصصره في موضع مستوى
فصرع في طوى فمات • هل يكون هذا شبه العمدة ؟

قال : معنى أنه قيل إذا كان فعل شيئا من المظالم لا يريد بذلك قتله
عامدا للفعل به فمات هو شبه العمدة في الدية •

قلت له : كم تكون ديته من الإبل ؟

قال : معنى أنه قيل مائة من الإبل •

قلت له : فما تكون أسماء الإبل ؟

قال : معنى أنه قيل أسماء أسنانها من أربعة أجزاء خمسة وعشرين
بنات مخاض ، وخمسة وعشرين بنات لبون ، وخمسة وعشرين حقة ،
 وخمسة وعشرين جذعة •

قلت له : فهذا يكون في مال الجاني أم هذا مما يعقله العاقلة ؟

قال : معنى أنه يكون عليه في ماله •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل ضرب رجلا بالسيف فأتقاه بصبي فوقعت الضربة
بالصبي فقتله فعلى من الدية ؟

قال : معنى أنه قيل إن أراد الضارب أن يضرب الرجل فأتقاه الرجل
بالصبي من بعد أن فصلت الضربة فأتقاه للضربة بالصبي كانت من الضارب
خطأ لأنه أراد الرجل وأخطأ بالصبي وكانت من المتقئ عمدا لأنه عرضه
للضربة من بعد أن فصلت فكأنه قتله •

— ٢٦٨ —

وان كان المتقى انتقاء بالصبي يريد قتله فضربه الضارب من بعد
أن تبين له الصبي فضربه كانت منهما جميعا عمدا وان كان المتقى
لم يرد أن يتقى بالصبي ، وانما جعله عنه بينه وبين الضارب لا يريد
قتله ولا ينتقى به فضربه الضارب يريد ضرب الصبي كانت عمدا منه
ولا شيء عليه ، أعنى المتقى وان أراد الضارب الرجل فأخطأ بالصبي
كانت خطأ •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل سرق دجاجا من حصن هل يقطع ؟

قال : معى انه قيل ان أخذه من حصن فعليه القطع ويوجد أن
ليس في الحرث قطع ولا في الطائر قطع ولعل ذلك يشبه ان ذلك من
الخارجين من الحصون •

قلت له : فان جماعة سرقوا من حصن أربعة دراهم هل عليهم
قطع ؟

قال : معى انه قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : عليهم القطع •

وقيل : لا قطع عليهم حتى يسرق كل واحد منهم أو أحدهم
قيمة أربعة دراهم •

قلت له : فان جماعة دخلوا منزلا يريدون أخذ شيء منه فأخذه
أحدهم وخرجوا جميعا • على من يكون القطع ؟

قال : معى انه قيل القطع على الذى أخذ •

* مسألة :

وسئل عن رجل ولدت زوجته ولدين ، فقال الرجل أحد الولدين منى
والآخر من الحمار ما يجب عليه في زوجته ؟

قال : معى أنه قد قيل في مثل هذا أنه ان دام على ذلك لاعنها
ولحقه الولد وان يرجع عن ذلك لزمه الحد وقيل لا حد ولا ملاعنة
حتى يقذفها بالزنا ويبين هذا كاذب فيما قال ويلحقه الولد وان كان
أدبا كان أهلا لذلك .

* مسألة :

وعن رجل قال لأمرأته يازانية أو ياقحبة ما يكون عليه في قوله
ذلك لزوجه ؟

قال : أما قوله يا زانية فهذا قذف منه لها .

وقد قيل : اذا قذفها انها تمنع نفسها حتى يكذب نفسه ما لم
يرتفعها الى الحاكم وما لم تعلم صدق ما يقول ولا شيء عليهما .

وأما قوله : يا قحبة فقد قيل انه قذف في بعض اللغة ويلزم القاذف
به حد القذف .

ود قيل : انه يلزمه التهجير ولا يبلغ به الى حد القذف ، وعلى
هذا لا يكون قاذفا واذا قذفها بالزنا وارتفعها الى الحاكم لاعنها
ولا عنته .

— ٢٧٠ —

*** مسألة :**

قال : أبو سعيد رحمه الله ان قيمة البعير من الديات مختلف
فيها :

قال من قال : ان قيمته مائة وعشرون درهما في كل حال ويقال
لهذه القيمة السائلة •

وقال من قال : مائة درهم وذلك على قول من يقول ان الدية عشرة
آلاف درهم ، والأول على قول من يقول ان الدية اثنا عشر ألفا •

باب

في النكاح والرضاع

سئل أبو سعيد رضى الله عنه عن يتيمة تزوجها رجل ودخل بها قبل بلوغها ثم نشزت عنه اليتيمة وطلب الزوج أخذ اليتيمة ومساكنتها أو يرد عليه أهلها ما سلم اليهم من حقها • هل له ذلك ؟

قال : معى أنه قيل ان تزويج الصبية موقوف الى بلوغها ، فاذا بلغت فان أتمت التزويج ثبت عليها جميع أحكامه وان غيرت التزويج انفسخ عنها جميع أحكامه وخرجت بلا طلاق فيحال صباها وتوقيف التزويج عليها ولها •

وقيل : انه تلزمها معاشرة الزوج ولا تجبر على ذلك اذا كرهت وان أرادت ذلك لم تمنع الا أن تبين عليها في ذلك مضرة فانها تمنع المضرة •

واذا دخل بها الزوج في صباها وغيرت التزويج بعد بلوغها خرجت وكان لها صداقتها بدخول الزوج بها في صباها لها صداقتها أو شيئاً منه فهو موقوف ولا يحكم برده على الزوج وليس له ذلك حتى تبلغ وينظر ما يكون في أمرها •

وكذلك ما قبض منه فهو بحاله موقوف حتى تكون فيه محكمة على ما مضى من القول •

قلت له : فان هذه اليتيمة فقيرة محتاجة الى النفقة وطلب الى وليها الى الزوج أن ينفق عليها وهل يلزم ذلك الزوج دخل بها أو لم يدخل ؟

قال : معى أنه ما لم يدخل بها فلا أعلم لها عليه نفقة ♦

فاذا دخل بها فمعى أنه فى أكثر ما قيل وأشبهه بمعانى الحق أنها اذا احتاجت الى النفقة وقد ثبت عليه معنى الدخول بها ووجوب الحق عليه بالدخول ولا بد أن ينفق عليها اذا احتاجت الى ذلك ويحكم عليه بذلك ♦

فان أتمت التزويج اذا بلغت كان قد انفق على زوجته له فيما عندى أنه قيل ♦

وان غيرت التزويج فقد قيل أنه يحاسب بما انفق عليها من الحق الذى عليه لها الذى قد استحقته بمعنى الوطء والدخول ♦

وفى بعض القول : أنه لا يؤخذ لها بالنفقة وان أحكامها كلها موقوفة كما لا تحبس على معاشرته كذلك لا يجبر على النفقة عليها ، لأن النفقة انما هى المعاشرة ولا تستحق الا بها ♦

قلت له : فان ادعت الصبية أن هذا الزوج وطئها فى الدبر فى حال صباها وأنكر الزوج ذلك ، ثم بلغت فغيرت النكاح ورضيت ، كيف الحكم فى ذلك ان ادعت بعد بلوغها ما ادعته من الوطء فيحال صباها أو لم تدعه ؟

قال : معى انها ان غيرت التزويج وادعت ما ادعته فى صباها كانت مدعية وكان القول قوله فى ذلك مع يمينه الا أن يرد اليها أو عليها اليمين فتحلف أو يصدقها ويدعها ♦

وان أقر أنه وطئها فى الدبر وقد كان وطؤها لم يبين لى أنه يلزمه حق ثابت ♦

— ٢٧٣ —

وان كان لم يطيأها الا اقراره بالوطىء فى الدبر ، فمعى أنه يستحق عليه صداقها •

وقد يوجد فى بعض القول : لو أن رجلا اغتصب امرأة فوطأها فى دبرها لم يلزمه لها صداق ويشبه ذلك عندى فى الزوجة •

✽ مسألة :

وسألته عن أمة طلبت الى سيدها اما أن يزوجهها واما أن يبيعها • هل يحكم عليه بذلك ؟

قال : معى أنه يختلف فى لزوم تزويج السيد فقال من قال ان شاء زوجها وان شاء باعها •

وقال من قال : لا يحكم عليه بذلك •

✽ مسألة :

وعن المرأة اذا قالت هذا رجلى وقال الرجل هذه امرأتى يحكم عليهما بالزوجية أم لا ؟

قال : معى أنه مقر بقوله هذا انها امرأتى وأما قولها هى هذا رجلى فليس هذا اقرار منها بالزوجية ويكون حكمها أنه يثبت عليه اقراره بها ان صدقته ولا يثبت عليها هى بهذا القول اقرارا له بالزوجية •

✽ مسألة :

وعن امرأة مست فرج رجل • هل له أن يتزوجها ؟

(م ١٨ — الجامع المفيد ج ٣)

— ٢٧٤ —

قال : معى انه اذا فعلت ذلك على التعمد ففى بعض القول لا يجوز
له أن يتزوجها •

وبعض : يرخص فى ذلك ولا يرى مسها كمسه •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل زوَّج ابنته وهى صغيرة غير بالغ ثم أنه اشترى
طلاقها من الزوج قبل بلوغها • هل يجوز لأبيها أن يطلقها ؟

قال : معى انه يجوز له أن يطلقها •

قلت له : فيجوز له أن يطلقها متى شاء فى الوقت الذى اشترى
فيه طلاقها أو بعده بسنة أو بسنتين ؟

قال : معى انه اذا ملك الطلاق بالشراء فهو فى يده متى أراد أن
يطلقها •

✽ مسألة :

وقال : أبو سعيد رحمه الله معى انه قد قيل فى الصبى اذا كان
دون المراهق فوطئ امرأة بالغاً فله أن يتزوجها اذا بلغ ولا يحرم عليه
ذلك الوطء ، واذا كان مراهقاً غير بالغ فمعى أنه يختلف فيه :

فقال من قال : يجوز •

وقيل : لا يجوز •

قلت له : فان كان رجلاً بالغاً عبث بصبية بفرجه أو بيده ثم أراد
أن يتزوجها هل له ذلك ؟

قال : أما في قول أصحابنا ففي عامة قولهم أنه لا يجوز له ذلك
افتضاها أو لم يفتضاها •

ومعنى : أنه يخرج في بعض قولهم أن عليه التوبة من ما فعل ولا تفسد
عليه بذلك ما لم يفتضاها وكان عبثا ما دون الوطء •

وقال : إنما مسها من بدنه فهو سواء •

وقال من قال : ان الذكر أشد من سائر البدن •

✽ مسألة :

وسألته عن رجل تزوج جارية ثم ان الجارية اختلعت من حقها
وقبل الزوج هل يكون ذلك برآنا ؟

قال : معنى انه قيل البرآن وقع بينهما على غير شريطة وانما
هو برآن القطع •

ففي بعض القول : أنه يقع موقع الطلاق ويملك رجعتها في العدة
ولا يوقف عليه ان كان قد دخل بها وأراد مراجعتها كان له ذلك وكان
لها حقها •

وفي بعض القول : أنه موقوف ولا سؤال له عليها بمراجعة ولا يبرأ
من حقها حتى تبلغ ، فاذا بلغت وأتمت النكاح والبرآن كان برآنا •

وان أتمت النكاح ولم تتم البرآن كان حينئذ له الرجعة عليها
ان كانت في العدة •

وان كانت العدة قد انقضت فلا سبيل له عليها الا بنكاح جديد
ولها حقها •

✽ مسألة :

وعن رجل اذا أرسل الى المرأة رسولا في طلبها للتزويج فقالت للرسول انها في عده فادأ انقضت العده فيرجع اليها • فرجع الرسول ماحبره ، ثم رجع الرسول اليها بعد ما انقضت العدة فانعمت له • هل يجوز له ان يتزوج بها بعد انقضاء عدتها على هذا ؟

قال : لا يبين أن هذا مواعدة في التزويج ولا على التزويج وهذا يخرج مخرج التعريض الا أن يكون في النية منها انه انما يرجع اليها لتتعم له وتزوجه فهذا عندي يشبه المواعدة بالنية •

قلت له : فالمواعدة بالنية تفسد كما تفسد المواعدة بالقول ؟

قال : معنى أنه يخرج ذلك في بعض القول على قول من يثبت النيات والارادات ويحكم بها في معنى الايمان والبيع وأسباب ما يثبت من الأفعال •

وعلى قول من لا يثبت النيات في مثل هذا • فمعنى أنه انما يفسد النية وعليها التوبة من النيات الفاسدة ولا تفسد الأفعال من ذلك ولا يوجبها •

✽ مسألة :

وسألته عن العبد اذا تزوج من غير رأى سيده يتم تزويجه أم لا ؟

قال : معنى أن بعضا يقول ان أتم السيد التزويج فهو تام •

قلت له : فان وطئ العبد المرأة قبل اتمام السيد للتزويج يثبت النكاح أم يفسد ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

قال من قال : يجوز التزويج اذا أتم السيد تزويجه بالمرأة
التي قد وطئها وبعض لا يراه تزويجا تاما •

قلت له : فيكون هذا العبد الذي قد تزوج بلا رأى سيده ووطئ
قبل اتمام سيده قد وطئ بلا تزويج ؟

قال : انه قد وطئ بتزويج اذا أتم السيد بعد الوطء وهو معنى مثل
تزويج الصبية ، ووطئها لها يشبه بعضه بعضا •

قلت له : فالرجل اذا تزوج المرأة ولم ترضى به زوجها ثم وطئها
فرضيت به بعد الوطء أيتم التزويج أم لا ؟

قال : معنى انه قيل اذا أوطأته نفسها بغير رضى منها بالنكاح فهو
فاسد ولا يتم النكاح •

قلت له : فان كانت لم ترض بالتزويج حين علمت ثم رضيت بعد
ذلك قبل الوطء • هل يكون ذلك التزويج تاما أم لا ؟

قال : معنى انه قيل ان أول الكلام يتم النكاح أو يفسخه وفي بعض
القول أنه مادام متمسكا بالتزويج ثم أتمت فهو تام ما لم يكن قد وطئها
قبل الرضى •

قلت له : فان تزوجها ولم يعلم منها رضى ولا انكار وقد دخل
عليها في منزلها يجزئه علمها بالتزويج أم حتى يستعملها أو يستأذنها
الزوج ؟

قال : معنى انه اذا كانت المرأة بالغا أو أجازته على نفسها بعد
العلم منها بالتزويج ثبت عليها معنى في الحكم في قول أصحابنا •

❖ مسألة :

وسئل عن الرجل يجوز له أن يزوج ابنته الصغيرة ثان وهي صبية لم تبلغ ؟

قال : معنى انه اذا لم يكن مدخولا عليها وثبت طلاق الزوج لها ولم يكن عليها وكان ذلك صلاحا لها جاز تزويجه لها من الزوج الأول ولم تكن له رجعة الا أن يتحايلا ذلك •

قلت له : فان جعل الزوج طلاقها في يد أبيها بحق عليه له • هل للزوج رجعة ؟

قال : معنى أنه لا رجعة للزوج في الطلاق الا أن توفيه الحق الذي قد جعل طلاقها في يده بسببه •

قلت له : فان طلق الأب في حين ما جعل الزوج طلاقها في يده بحق تطلق أم لا ؟

قال : معنى أنه يقطع الطلاق •

قلت له : فاذا وقع الطلاق يسقط الحق عن الزوج أم لا ؟

قال : معنى أنه يسقط عنه في الحق الذي عليه مقدار صداق المرأة •

وقال : معنى أنه يقع عليها الطلاق •

❖ مسألة :

وسئل كيف يكون لفظ قبول التزويج على غيره ما يثبت به النكاح ؟

قال : معنى أنه يقول قد قبلت هذا التزويج لفلان بن فلان المسمى وان قال على هذا الحق المسمى جاز ذلك •

— ٢٧٩ —

قلت له : فان قال قبلت وسكت ؟

قال : معنى ان قبوله لغيره كنحو قبوله لنفسه الا ما يثبت لغيره
من قبول التزويج له •

ومعنى : أنه اذا قال قد قبلت هكذا كان ذلك جائزا في معنى الجائز
اذا كان أساسا له أو لغيره وهو الوكيل أو الرسول وهذا في الاطمئنانة ،
وأما في الحكم فلا يثبت معنى الحكم الا بصحة قبول التزويج •

قلت له : فان قال قد قبلت هذا النكاح ؟

قال : معنى أنه ثابت •

قلت له : فكيف يكون لفظ المزوج اذا كان الزوج غائبا ؟

قال : معنى يزوج المزوج الزوج الغائب كنحو ما يزوج الحاضر
من تسمية الا أن الغائب يزوج بصفة والحاضر يزوج بالاشارة اليه •
بعد تسميته فاذا زوج المزوج قبل الوكيل أو الرسول التزويج للغائب •

قلت له : فان زوج المولى الغائب وليس له وكيل ولا رسول
حاضر ولا قبل له أحد حتى بلغه التزويج فأتمه أيثبت هذا
التزويج أم لا ؟

قال : معنى أنه لا يثبت هذا التزويج حتى يحضر من يقبله له مثل
رسول أو وكيل يقبل له هذا التزويج •

✽ مسألة :

وسأله عن رجل أرسل آخر يتزوج له كيف يكون ذلك ؟

— ٢٨٠ —

قال : معى أنه يكون التزويج للغائب مثل الحاضر ان لو كان
حاضرا وقبل له الوكيل أو الرسول •

قلت له : وكيف يكون الرسول ؟

قال : معى أنه يقول قد قبلت هذا التزويج لفلان فاذا قبل على
هذا كان عندى الصداق على الذى فرض عليه •

قلت له : فان مات المرسل فلم يعلم مات قبل النكاح أو بعده
ما الحكم فى ذلك ؟

قال : اذا صح التزويج وصح موته ولم يعلم ايهما كان قيل كان
لها عندى نصف الصداق ونصف الميراث يخرج عندى من حالين :

• حالة : أنه مات قبل التزويج •

• وحالة : أنه مات بعده وكذلك يخرج عندى •

وقيل : عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا نكاح لمن
لم يحضره المزوج والمتزوج والشاهدان مع رضى المرأة » •

قلت له : فان قبل الوكيل أو الرسول ومات الزوج ولم يعلم رضاه
ولا كراهيته ثبت هذا التزويج أم لا ؟

قال : معى أنه يثبت اذا صحت الوكالة أو الرسالة للوكيل والرسول
من المتزوج له •

قلت له : فترثه المرأة ؟

قال : معى انها ترثه ويكون لها عليه صداق كامل •

— ٢٨١ —

قلت له : أرأيت ان بلغ المتزوج بعد أن صحت الوكالة منه فلم يرض
بالنكاح هل يفسخ النكاح ؟

قال : لا •

قلت له : فان لم يصح للوكيل والرسول فيما ادعياه وأنكر التزويج
بعد علمه ؟

قال : ان قبل الوكيل أو الرسول بالحق عليه لم يكن عليه ولا على
الوكيل فان قبل الرسول أو الوكيل على نفسه بالصداق كان على
الوكيل أو الرسول نصف الصداق ويجبر الزوج على الطلاق •

قلت له : أرأيت لو قال الوكيل أو الرسول قد قبلت هذا التزويج
لفلان ولم يذكر الحق ؟

قلت : لا شيء على أحدهما ؟

قال : قد اختلف في ذلك :

فقال من قال : يلزم الوكيل أو الرسول •

وقال من قال : لا يلزمهما ذلك •

قلت له : فان تزوج رجل على غيره بغير أمر من الزوج ولا وكالة
فعلم فرضى أيتم هذا النكاح أم لا ؟

قال : معى أنه جائز •

قلت له : فان كان المتزوج قبل التزويج على غيره على أن الصداق
عليه فلم يرض الزوج • أيكون عليه نصف الصداق ؟

قال : لا •

قلت له : فان ادعى الوكيل أو الرسول الأمر بالتزويج على الزوج
فمتزوج وقبل التزويج على أن الصداق عليه وأنكر الزوج • هل يكون
للمرأة على المتزوج لغيره نصف الصداق ؟

قال : نعم ويجبر الزوج على طلاقها ان طلبت ذلك ولها أن تتزوج
من غير أن يطلقها الزوج •

❖ مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله في رجل كان في شرط صداق زوجته
الأجل أنه يحل عليه اذا طلقها ويتزوج عليها وكان له امرأة لا تحل حتى
يتزوج عليها وان كانت مطلقة وردها لم يكن ذلك يحل الأجل وذلك
انه قيل في رجل طلق امرأته طلاقا يملك فيه رجعتها ثم تزوج امرأة
غيرها ثم ردها في العدة •

وقد قيل : أنه يكون للمطلقة الأجل ان كانت هي الزوجة ولا يكون
للمتزوجة الأجل برد المطلقة •

وقيل : يكون للمتزوجة الأجل ولا يكون للمطلقة الأجل •

وقيل : يكون لهما جميعا وأحسب أنه قيل أنه بمنزلة التزويج في
معنى الأجل •

❖ مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله الصبي اذا فطم قبل الحولين واستغنى
عن الرضاع ثم رضع قبل الحولين بعد الفطام ؟

فمعى أنه قيل : يدخله معنى الاختلاف ما كان دون الحولين :

قال من قال : هو رضاع لأنه لم يكمل الحولين •

وقال من قال : ليس برضاع لأن الرضاع ما هو انبت اللحم عليه •

قلت له : وكذلك ان أوفى الحولين وهو يرضع بعد • هل يكون رضاعا اذا رضع في تلك الحال غيره ويكون أخاه الذى يرضع من أمه ؟

قال : عندي أنه يختلف فيه اذا وافى الحولين •

❁ مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله في المرأة اذا لم يصح لها ولى بعينه معروف ، وصح لها أنها من فصيلة أو من فخذ من العرب مثل أن تكون من بنى بحرى من « اليعمد » فانه يختلف عندي في اجازة تزويجها أن يزوجه أحد من بنى بحرى •

فقال من قال : يجوز أن يزوجه هذا الرجل اذا كان من بنى بحرى وهى من بنى بحرى ، فانه قد أجاز بعض ذلك في بنى كليب من اليعمد وبنى خروص من اليعمد وبنى سيار من كندة وبنى الأعور من الحدان وبنى هزبر ما جاز ذلك من قال به اذا كانت المرأة من فصيلة من أحد هذه الفصائل يزوجه أو أحد ممن هو من فصيلتها اذا لم يصح لها ولى أقرب •

وقال من قال : السلطان ولى اذا لم يصح لها ولى معروف صحيح النسب فانه لم يصح نسب هذا الرجل وهذه المرأة عند الحاكم الا على الاطمئنانة جاز للحاكم أن يوكل على شريطة ان كان لا يعلم لهذه المرأة ولها بعمان غيره ولا لها زوج ولا في عدة من زوج •

ويزوج—ونهما على هذا اذا كان كذلك فكانت هذه الوكالة من
الحاكم على هذه الشريطة عنده من وكالة السلطان لهذا الرجل في
تزويج هذه المرأة على القطع اذا كان السلطان •

فمعى : أنه يجوز للرجل وللحاكم وللشهود أن يدخلوا في ذلك •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل تزوج امرأة ولها عليه صداق أجل وكانت له امرأة
غيرها مطلقة يملك رجعتها فردها • هل يكون للثى تزوجها أجل
صداقها ؟

فمعى : أنه قيل ليس هذا تزويجا ولا يحل به الأجل واحسب أنه
قد قيل انه بمنزلة التزويج في معنى الأجل وذلك أنه قد قيل في رجل طلق
امراته طلاقا يملك رجعتها ثم تزوج امرأة غيرها ثم ردها في العدة فقد
قيل أنه يكون للمطلقة الأجل اذا كانت هي الزوجة ولا يكون للمتزوجة
الأجل برد المطلقة •

وقد قيل : يكون للمتزوجة الأجل ولا يكون للمطلقة الأجل •

وقيل : يكون لهما جميعا الأجل •

وقيل : الأجل لهما جميعا •

✽ مسألة :

وسئل عن أمة تحت حر ثم اعتقت • هل لها خيار أو تكون حرة
تحت عبد ثم اعتق هذا خيارا ؟

قال : معى أنه قد قيل من ذلك في أقاويلهم باختلاف :

— ٢٨٥ —

قال من قال : لهما الخيار ♦

وقال من قال : لا خيار لهما ♦

ومعى : أن في بعض القول أن الأمة اذا كانت تحت الحر شبه
بالخيار من الحرية تحت العبد اذا أعتق ♦

❁ مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله في رجل وطئ رجلا فانه قيل عندي
في بنات الموطأ أنه لا يجوز تزويجهن للواطئ وكأني أرجو أن في
ذلك اختلافا ♦

وأكثر ما جاء عن أصحابنا في ذلك في أثارهم أنه لا يجوز ذلك
ولعل ذلك يشبه الاتفاق من تواطئ قولهم على ذلك وكأني قد كنت
أظن اختلافا ♦

واختلفوا في بنات الواطئ عندي :

فقال من قال : لا يجوز للموطأ بنات الواطئ ♦

وقال من قال : يجوز ♦

وكذلك أن من وطئ رجلا فقال من قال يجوز للواطئ اخواته ♦

وقال من قال : لا يجوز ♦

❁ مسألة :

في الرضاع وسأله عن المرأة البكر اذا رضعت صبيا أكون
رضاعا ؟

— ٢٨٦ —

قال : معى أنه قد قيل ان اللبن من البكر رضاع وأما الماء منها فمختلف فيه :

قال من قال : يكون رضاعا •

وقال من قال : لا يكون رضاعا •

قلت له : والثيب التى هى قد ولدت والتى دخل بها ولم تلد بعد وصفة الرضاع ؟

قال : معى انه قيل هى التى قد ولدت ولا يختلف فيها عندى •

وأما التى دخل بها ولم تلد فمعى أن بعضا يقول هى بمنزلة الثيب الموالد •

وبعضا يقول : انها بمنزلة البكر فى الرضاع •

ومعى : أن فى بعض القول أن تبين منها زيادة ولو قلت الزيادة فى معنى ما يجب به الرضاع من البنت الثيب كانت بمنزلة الثيب وان لم يبين منها بمعنى الدخول شئ من ذلك كانت بمنزلة البكر حتى تلد •

✽ مسألة :

وعن رجل تزوج على صداق عاجل وآجل ثم أنه قد مضى امرأته العاجل والآجل من حين أن تزوجها فما تكون شهادة هؤلاء الشهود الذين يشهدون بهذا الحق العاجل والآجل ثم شهدوا بقضاء الصداق هل يكون على من دخل فى هذه الشهادة مأثم ؟

قال : معى أنهم يشهدون على ما يستشهدون من علمهم بذلك كله اذا سئلوا ذلك ، ولا اثم عليهم فى الدخول عندى فى هذه الشهادة وقضاء هذا الرجل اذا كان برأى الزوج عن طيب نفسه فذلك جائز •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قضى امرأته صداقها الآجل وشرط عليها أن الثمرة
له ما عاش •

قال : معى أن هذا شرط مجهول فاذا وقع القضاء كان في ذلك
النقص لأنها أرادت ألا يتتامما على ذلك •

❖ مسألة :

وعن يتيمة زوجها وليها بأقل من صداقات نسائها وبلغت وهي
زالة عن زوجها ولم تشهد معها كراهية لزوجها عند وقت بلوغها حتى
خلا لذلك شهر أو أقل أو أكثر • هل لها في ذلك وقت معروف ، وسواء
كانت زالة عن زوجها أو كانت عنده •

قال : معى أنه قد قيل اذا لم تكن مع زوجها في معنى المساكنة
والخلوة منه فلا يثبت عليها حكم الرضى حتى يصح أنها رضيت به
بالبينة وليس لذلك غاية وكذلك هي ما لم ترض به فيما بينهما وبين الله
من بعد البلوغ فلا يجب عليها النكاح حتى ترضى به من بعد البلوغ ،
ولو لبثت على ذلك ما لبثت •

واما اذا كانت مع زوجها في حد المساكنة والخلوة ، وفي حد
الجوار بها فمعى : أنه قيل في الحكم اذا لم تغير من حينها ، وساكنته ، وثبت
عليها مساكنته بالخلوة بها بعد بلوغها •

فمعى : أنه يثبت عليها معنى الحكم في الزوجية له لأنه قد ثبت له
عليها حكم الدخول •

قلت له : وكذلك يتيمة طلقها زوجها تطليقة ثم ردها ، وهي
كارهة تبين منه أو هي بعد زوجته ♦

قال : اذا كان قد دخل بها قبل الطلاق ، وردها في العدة كان له
ذلك ، وكان تزويجها موقوفا كحالتها الاول لأنه قيل لا تجبر على معاشرته
ان كرهت ذلك حتى تبلغ فان رضيت به زوجها تم عليها ، وان غيرت
انفسخ عنها النكاح ♦

واما اذا زوجت اليتيمة بأقل من صداق مثلها من نسائها ، وجانبها
زوجها ثم بلغت ، وغيرت النكاح ، ولم ترض بالصداق فمعى أنه في بعض
القول ليس لها الا ما فرض لها وليها ♦

وقيل : لها صداق مثلها من نسائها ♦

وقيل : لها صداق مثلها من النساء ان لم يكن لها مثل من
نسائها ♦

✽ مسألة :

وسألت عن السيد اذا أذن لعبده أن يتزوج امرأة فتزوج العبد
هل يلزم السيد جميع ما يلزم العبد لزوجته أم ذلك في رقبة العبد ما لم
يشترط ذلك على السيد عند عقدة النكاح ؟

قال : معى انه قيل ان كسوة زوجة العبد ونفقتها على العبد
فان شاء السيد أنفق عليها وكساها ، وان شاء سلم العبد حتى يباع
في كسوتها ونفقتها أو يباع منه بقدر ما يلزمه لها في معنى الحكم ♦

قلت له : فان قال سيد العبد زوجوه على أنى ليس على لها
كسوة ، ولا نفقة فزوجوه على ذلك ، ولم يشترطوا عليه أنه يلزمه
ذلك ، وانه لا يلزمه هل يكون سواء ما لم يشترطوا عليه أنه

— ٢٨٩ —

بلزمه ذلك وأنه لا يلزمه هل يكون سواء ما لم يشترط عليه انه ليس عليه شيء ؟

قال : معنى ان الشرط في ابطال الكسوة والنفقة في التزويج لا يثبت واذا لم يثبت فهو عندى مثل الأول •

* مسألة :

قال : أبو سعيد رحمه الله في رجل وطئ زوجته بعد ما ماتت ؟

قال : أنه قد قيل في ذلك باختلاف :

قال من قال : عليه الحد ، وصادق ثان بوطئه لها بعد الموت •
وقال من قال : عليه صديق ثان ، ولا حد عليه •

وقال من قال : لا حد عليه ولا صديق ، وعليه التوبة من ذلك •
قلت له : فوطئها محجور عليه كالمرأة الميتة الأجنبية •

قال : هكذا عندى قد ثبت عندى حجر وطئ الموتى من طريق السنة عن النبى صلى الله عليه وسلم •

قلت له : وكذلك مسه لفرجها لشهوة بعد موتها محجور عليه ؟
قال : هكذا •

قلت له : فكيف جاز له أن يطهرها ؟

قال : عندى انما جاز لمسها لها في حال الطهر اذا كان بسبب

(م ١٩ — الجامع المفيد ج ٣)

— ٢٩٠ —

تقديم الزوجية ومحجور عليه ما كان منها مباح له في حياتها من التلذذ فيها والتساهة بالنظر واللمس والوطء •

قلت له : فالموت هاهنا يبينها منه بمنزلة الطلاق •

قال : هكذا عندى وهو اتم بينونه من الطلاق • لان الطلاق يمكن له ردها ويتزوجها او يتردها وهذا لا يمكن ان يرجع له تزويجها في احكام الدنيا •

قلت له : فان ماتت تجوز له ان يتزوج أختها قبل أن تقبر •

قال : هكذا عندى انه قيل ان ذلك جاز ، ولا عدة عليه ، ومن هاهنا كان أشد من الطلاق لأن الطلاق لا يجوز له أن يتزوج أختها مادامت في العدة وهذه قد بانث منه أبدا •

قلت له : رأييت ان وطئها بعد الموت بعد أن تزوج أختها هل تحرم عليه أختها على قول من يحرم الزوجة بوطء الأخت الحية ؟

قال : عندى أنه كذلك فيما قيل •

قلت له : فعلى قول من لا يحرم ذلك وعلمت أختها التي تزوجها بوطئها إياها بعدها هل تحرم عليه من طريق أنه زان ؟

قال : معى أنه على قول من يقول عليه الحد فلا يكون الحد الا من الزنا وما يشبهه فاذا ثبت معنى هذا حرم على من علم منه اذا كان وطؤه لها على سبيل الزوجية في الشبهة •

قلت له : فان رجع الزوج ورضى بالنكاح ، وأقر بالوكالة أو الرسالة ، وكان الوكيل متمسكا بالنكاح هل يتسم النكاح كانت المرأة متمسكة بالنكاح أم لا ؟

قال : معنى ان النكاح تام وهذا اقرار منه ثابت عليه •

* مسألة :

وسئل عن رجل علم من رجل الزنا ثم ظهرت منه توبة وصالح هل
له أن يزوجه بحرمة أو بتزويجه بحرمة غيره •

قال : معنى أنه يختلف فيه •

قال من قال : 'يجوز أن يزوجه ويشهد بتزويجه •

وقال من قال : لا يجوز أن يزوجه ، ولا يشهد على تزويجه •

قلت له : فالرجل اذا علمت المرأة بزنا هل لها أن تتزوجه ؟

قال : معنى أنه قيل لا يجوز لها أن تزوجه ، ولا أعلم في
ذلك اختلافا من قول أصحابنا •

قلت له : فاذا علم وليها بزنا الرجل ، ولا تعلم هي ثم زوجها وليها
بهذا الرجل ثم علمت بعد أن زوجها وليها ؟

قال : معنى انه قيل يحرم عليها اذا علمت بزناه •

قلت له : فان لم تعلم بزناه وزوجها وليها ؟

قال : معنى ان النكاح جائز لها وللزوج حتى يعلم الزوج أنها قد
علمت بزناه فان علمت حرم عليها وفسد النكاح •

قلت له : فان كانت قد دخل بها ثم علمت بزناه وعلم
الزوج أنها علمت بزناه قبل تزويجه بها •

قال : معنى أنه يفسد هذا النكاح ، ويكون عليه الصداق بالوطء •

— ٢٩٢ —

قلت له : فان علم الولي بزنا الزوج ، وزوجها ولي غيره ثم مات الزوج وورثته ثم ماتت هي وورثتها هذا الولي يرثها مما ورثت من الزوج أم لا ؟

قال : معنى أنه قد قيل ان النكاح في الأصل لم يكن فاسدا ويكون له ميراثه منها ، ومما ورثت من زوجها يلحقه معنى الاختلاف لأجل علمه لأنه حجة عليه في هذا القول • لا يرث مما ورثت من الزوج •

قلت له : فالزوجان اذا علم أحدهما بزنا الآخر ثم مات الزاني منهما هل للباقي منهما ميراثه من الهالك ؟

قال : معنى أنه لا يرثه لأنه قد علم أنه قد حرم عليه في قول أصحابنا •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل قال اذا مات فلان أخذت امرأته ، وسمعت المرأة قوله ثم مات زوجها هل لهذا الرجل أن يتزوجها ؟

قال : معنى انه قيل في معنى قول أصحابنا أنه لا يتزوجها في مثل هذا •

قلت له : فاذا خرجت هذه المرأة من هذا الرجل بوجه من الوجوه هل للطالب أن يأخذها ؟

قال : معنى انه قيل عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال :

في مثل هذا ليس له أن يتزوجها الا أن يقذفها الزوج الأول ويلاعنها ، وتبين منه فلها أن يتزوجها بعد ذلك •

— ٢٩٣ —

قلت له : فان أقر الزوج الأول بالزنا وجد على ذلك •

قال : لا يبين لى ذلك لأنه مثل قذفه بالزنا •

قلت له : فما الفرق ؟

قال : معى أنه يمكن أن توطئه نفسها متتكرة على سبيل ما يكون

عندهم انه زنا وهذا على قول من يحرمها •

قلت له : فان أوطأته نفسها وهى متتكرة متشبهة بغيرها ؟

قال : معى أنه قد قيل أنها تحرم عليه ، وأكثر القول أنها

لا تحرم عليه •

قلت له : فتكون هى آثمة فيما فعلت أم لا ؟

قال : معى اذا كان قصدها للحلال منها فليس عليها فى ذلك اثم ،

وان كان قصدها الى أن تؤثمه وتحمل عليه ذلك فهى آثمة •

قلت له : فما حاله فهو اثم أو سالم فى وطئه على هذه الحال

وهذه النية ؟

قال : معى أنه قد قيل من الذنوب الكبيرة •

قيل له : فرجلان تزوجا أختين ، فلما نقلتا الى الزوجين أدخلت

امراة هذا الى هذا وامراة هذا الى هذا ، ووقع الجواز من

الزوجين على الأختين كيف الحكم فى ذلك ؟

قال : معى تعتزل المرأتان عن الزوجين وتعتد كل واحدة منهن عدة

ان أراد زوجها رجوعها رجعت اليه ، ويلزم الواطؤ لها صدق

— ٢٩٤ —

كامل ، وعلى زوجها صدق كامل رجعت اليه • أو لم ترجع لأنها زوجته •

قلت له : فالواطئ والموطأ آثمان أم لا ، وقد كانت نية الواطئ أنها زوجته ، والمرأة نيتها أنه زوجها ؟

قال : معى أنه قيل أنهما آثمان ، ولا يسعهما ذلك •

وقيل : أنه اذا كان على معنى القصد والحلال • فلا اثم عليهما في معنى الموافقة الا بعد العلم •

قلت له : فان حملت كل واحدة من هاتين المرأتين ممن وطئها لمن يكون الولد ؟

قال : معى أنه يكون للواطئ •

❖ مسألة :

وسئل عن المرأة المتبرية اذا واعدت هي رجلا في العدة أنها تأخذه اذا حلت عدتها ، ولم تكن لها مواعدة هل يجوز له أن يتزوجها ؟

قال : معى أنه قيل لا تفسد مواعدها هي ، ولا تعريضها له اذا لم يكن منه هو شيء من ذلك •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل قال لو كانت فلانة ليس لها زوج لكنت أخذتها وسمعت هي بذلك ، وهي متزوجة ، وحين قال كان لها زوج ثم خرجت من زوجها بطلاق هل له أن يأخذها ؟

- قال : معى أنه يخرج فى المعنى من قول أصحابنا لا يأخذها •
- قلت له : أرأيت لو خرجت من زوجها ذلك الذى قال ذلك ، وهى معه فام يأخذها • ثم تزوجت بغيره وطلقها هل يأخذها ؟
- قال : معى أنه يشبه معنى الأول فيما يخرج من قولهم •
- قلت له : فان خرجت من أحدهما بلعان هل له أن يأخذها ؟
- قال : معى أنه قيل أنه يأخذها اذا قذفها زوجها ، ولا عنها •
- قلت له : فان أقرت معه بالزنا ، وصدقها وطلقها لأجل ذلك هل له أن يأخذها ؟
- قال : معى أنه يخرج فى المعنى من قول أصحابنا أنه لا يأخذها •
- قلت له : فهل قيل ان له أن يأخذها اذا خرجت من زوجها بعد هذا بوجه غير اللعان من موت أو غيره ؟
- قال : اما الموت فلا أعلم أن له ذلك فيما قيل •
- قلت له : وكذلك ان بانث منه بحرمة لا تحل له أبدا •
- قال : لست أعلم أن له ذلك فيما قيل الا أنى لا أعرف ما هذه الحرمة •

✽ مسألة :

وسئل فى الرضاع عن امرأة رضعت صبيا ولد غيرها من لبن أحد أولادها هل يكون أولادها الذين قبل رضاعها لهذا الذى أرضعته أولادها أخوة للصبى الذى أرضعته أمهم ؟

— ٢٩٦ —

قال : معى أنه قيل كلهم أخوة له •

قلت له : فان لم يعلم أولاد هذه المرضعة أن أمهم أرضعت هذا الصبى ، ولا أخبرتهم أمهم بذلك وأخبرتهم امرأة أن أمهم أرضعت هذا الغلام أو الجارية أيصدقوا هذه المرأة التى أخبرتهم ، ويـكون هذا الصبى أو الجارية أخاهم من الرضاعة ؟

قال : معى أنه قيل لا تكون شهادة الواحدة حجة فى الرضاع الا المرضعة نفسها فقد قيل أنه تقبل شهادتها اذا كانت ممن تقبل شهادتها فى ذلك •

قلت له : فان أخبرتهم امرأتان هل يكونان حجة فى الرضاع ؟

قال : معى أنه قيل أنه لا تكون غير المرضعة حجة الا ببينة عدل •

قلت له : وكذلك المخبرة لهم أم الصبى أو الجارية التى أرضعتها أمهم لا يقبل قولها •

قال : هكذا عندي •

✽ مسألة :

وعن المردودة بالنكاح بالعلة الثابت للزوج ردها قبل أن يطأها وكان بالزوج مثل العلة التى بها بما يثبت له ردها ، وكان الزوج قد وطئها •

فقال : انه قيل ان لها الخيار فى فسخ النكاح بترك صداقها قياسا على ثبوت الخيار لها قبل الوطء بمعنى العلة •

فان قال قائل : ان الخيار قد زال عنه بمعنى ثبوت النكاح بالوطء

ان لو كانت العلة في المرأة قليل له لا نعلم الوطاء يوجب ذلك على المرأة حكما في نفس ، ولا مال لغير ما كان ثابتا له بعقدة النكاح فان الوطاء هاهنا انما يقع بمعنى فعل الزوج لا فعل المرأة •

فاذا ثبت انه فعل من الزوج لا فعل من المرأة • كانت المرأة على جملة أصل الخيار الذي تقدم لها بالعلة التي في الزوج •

قال : فاذا ثبت في المرأة الخيار بمعنى ما ذكرناه بعد الوطاء لم تبعد عندنا اجازة الخيار للزوج بعد الوطاء ، ودفع الصداق ، وينظر في هذا الآخر •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل تزوج امرأة ، وصح تزويجه بها ثم ماتت قبل دخوله بها ثم اختلف الزوج ، والورثة فقال الزوج ان المرأة رضيت به زوجا وقال الورثة انها لم ترض به ما الحكم في ذلك ؟

قال : معنى أنها غير راضية حتى يصح أنها راضية فالمدعى رضاها هو مدعى وعليه البينة •

قلت له : فان أقر الورثة أنها راضية ، وطلبوا صداقها ، وأنكر الزوج وقال لا أعلم أنها راضية •

قال : معنى ان الذي يدعى منهم رضاها هو المدعى ، وعليه البينة •

قلت له : فان كان الزوج هو الميت ، ولم يعلم منها الرضى في حياته ثم قالت انها كانت راضية •

قال : معنى أن القول قول الزوجة مع يمينها ان طلبت الورثة يمينها •

— ٢٩٨ —

قلت له : فان طلب الوزئة يمينها فامتنعت عن اليمين • هل تجبر على اليمين فان حلفت ، والا لم يكن لها شيء من الميراث ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان قالت أنها لم تكن راضية ، ولا كارهة في حياة الزوج ، والان قد رضيت بعد موته •

قال : معنى ان القول قولها ورضاها رضى اذا لم تكن قد غيرت التزويج في حياته ولها الصداق ، والميراث •

قلت له : فان عقد للزوج التزويج ، وكان حاضرا ولم يرض به في الوقت ، ولم يظهر قبوله هل يكون التزويج منعقدا ، ويكون قبوله من بعد •

قال : معنى انه قيل اذا عقد التزويج له بحضوره ، ووقع التزويج وأن لم يقبل في الوقت كان له قبوله متى ما قبله ما لم تغيره فان بلغ المرأة هذا التزويج ورضيت به ثبت عليها الرضى ان رضى هو بالتزويج ، أو كان قبولها لهذا التزويج معلقا برضاها به كما كان قبوله للتزويج معلقا برضاها هي له •

قلت له : فان الولي الذي عقد التزويج رجع في التزويج وفسخه قبل أن يعلم رضى الزوج والمرأة • هل له ذلك ؟

قال : معنى أن ليس للولي رجعة ولا يفسخ النكاح اذا رضيت المرأة والزوج من بعد ، فالنكاح تام كما أن الوكيل لو باع مال الموكل ثم رجع في البيع قبل قبول المشتري فقبل المشتري البيع ورضى رب المال بالبيع كان البيع عندي ثابتا وليس للوكيل رجعة بعد عقدة البيع لأنه أتم له البيع ليس له الرجعة لأنه عامل لغيره كذلك عندي هذا

الولى ، انما يعقد التزويج للزوج والزوجة ليس له هو من ذلك شيء
الا نفس العقدة التى تقوم به •

قلت له : فان تزوج بها ولم تعلم بالتزويج حتى مات الزوج •
يكون موته ناقضا للتزويج لما كان فى التزويج • أم التزويج منعقد ؟
قال : معنى أن التزويج بحاله منعقد •

قلت له : فان رضيت بالتزويج بعد موته يكون رضاها به رضى
وتكون زوجته وترثه ويكون عليه صداقها ؟

قال : معنى أنه هكذا •

قلت له : فان لم يظهر قبول هذا التزويج حتى ماتت هذه المرأة
ثم أظهر قبوله للتزويج من بعد موتها ، انه كان راضيا بالتزويج فى
حياتها • هل يكون ثابتا ويرثها ويلزمه صداقها ؟

قال : معنى اذا كان قد صح رضى المرأة بهذا التزويج فقبوله مقبول
أنه رضى به مع يمينه فى حياتها وبعد موتها كما كان القول قولها بالرضى
بالتزويج ، اذا ثبت ذلك عليه هو مع يمينها فى حياته وبعد موته •

واذا لم يصح رضاها بالتزويج لم يصح هذا التزويج ولو صح
قبوله هو له ، فهذا هو معنى المسألة عندى فان أظهر القبول بعد موتها
كان منه هذا الرضى قبل موتها أو بعد موتها •

✽ مسألة :

فى الرضاع وسألته عن سقوط الصبى باللبن أياكون مثل رضاعه
أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل أنه رضاع •

— ٣٠٠ —

قلت له : من أين يثبت أنه له رضاع ؟

قال : ليس مخرج عندى الا لمعنى الشبهة •

وقد قيل : أن الشبهة فى الرضاع محكوم عليها فى الرضاع للخروج
من الريب فى المحارم •

❖ مسألة :

وسئل عن رجل تزوج بأمرأة ودخل بها ثم صح معها أن ذلك
اليوم الذى وطئها فيه كان بقية عدتها جهلا منها • هل يفرق بينهما ؟

قال : معى هذا تزويج فاسد ليس له ردها وقد حرمت عليه أبدا
فى قول أصحابنا •

قلت له : فان تزوجها وهى فى آخر يوم فى العدة جهلا منه ووطأها
فى اليوم الثانى بعد انقضاء العدة ؟

قال : معى أنه سواء اذا كان التزويج فى العدة وكان الوطء فى
العدة أو بعدها فكله عندى سواء •

❖ مسألة :

رجل تزوج صببية لم تبلغ ولم يدخل بها فلما بلغت غيرت لعله
أراد •

قال : يجوز له أن يتزوج بأمرها لأنها ليست بزوجة على هذا
القول حتى يبلغ وترضى به زوجها ، وعلى قول من يثبت تزويج الصبية
اذا غلبها التزويج فى صباها • فليس له أن يتزوج بأمرها ، دخل بها
أو لم يدخل بها لأنها زوجته •

— ٣٠١ —

✽ مسألة :

وسئل عن رجل واعد امرأة بفاحشة • فأنته امرأته فوطأها على
أنها المرأة التي واعدها • هل تحرم عليه امرأته بذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل فى ذلك باختلاف :

فقال من قال : لا تفسد عليه بذلك •

وقال من قال : تفسد عليه •

ولعل أكثر القول : لا تفسد عليه •

✽ مسألة :

وسأله عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها من قبل أن يدخل بها •
هل تكون بينهما رجعة أم لا باذن الولي ؟

قال : معى أنه قيل لا مراجعة بينهما الا بتزويج جديد بولى
وشاهدين وصادق ورضى المرأة •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل تزوج أمة ثم طلقها تطليقتين ثم اشتراها • هل
تكون له يتخذها سرهاية أم لا ؟

قال : معى أنها اذا حجرت عليه بالطلاق بمعنى النكاح ، لم تحن
له بمعنى الملك الا أن تزوج زوجا غيره ويطأها الزوج وتخرج منه ثم
أن له أن يطأها بعد ذلك •

✽ مسألة :

وعن رجل زوّج ابنته برجل * وابنته صبية بكر ، وحمل قطننا
وكتانا يغزلونه فلما خلا لذلك ثمانية أيام رجس فزوجها برجل آخر
وقال أنها لم ترض بالأول ولم يظهر منها هي تغيير الا قول الوالد لمن
تكون هذه المرأة للأول أو للثاني ؟

قال : معى أنه اذا لم يصح الرضى منها بالتزويج ان كانت بالغاً
أو بلغت فلم ترضى ولم يصح منها الرضى ورضيت بالزوج الآخر فهي
زوجة الآخر وان ثبت عليها الرضى بعد بلوغها للأول فتزويجها بالآخر
باطل * .

✽ مسألة :

وسئل عن رجل طلب الى امرأة أن يتزوج بها ولم يعلم أنها في
عدة من زوج ، ثم تزوج بها وهي تعلم أنها في عدة من زوج ولم
يعلم هو ؟

قال : معى ان هذا تزويج لا يجوز عن من علمه وان لم يصدقها
الزوج اذا لم يعلم أن لها زوجاً قبله ولا أنها كانت في عدة ثم
ادعت ذلك من بعد تزويجها بها ودخوله عليها لم يكن عليه أن يصدقها
في دعواها هذه * .

✽ مسألة :

وسئل عن امرأة مات زوجها وهي حامل فوضعت بعد موته

— ٣٠٣ —

بشهرين ثم تزوجت برجل ولم يدخل بها وكان تزويجه بها على
جهل منها بالعدة فتركها الى أن انقضت عدتها أربعة أشهر وعشر • هل
لهذا الرجل أن يتزوجها ثانية بعد انقضاء العدة ؟

قال : معنى انه اذا لم تكن بينهما مواعدة في العدة وانما ظنا أن ذلك
تتقضى به العدة جهلا منهما بانقضاء العدة وأحكامها فتركوا ذلك حين
ما علموا فساداه فله أن يتزوجها بعد انقضاء العدة تزويجا جديدا
ومهرها جديدا ان أرادوا ذلك جميعا فالتزويج الأول باطل ولا يثبت منه
شيء اذا كان قبل انقضاء العدة ولم يدخل بها •

— ٣٠٤ —

فهرس

صفحة

٩	باب : فى الأموال وطرقها ، وسواقىها والطرق والآحداث ففىها والشفع
١٧٧	باب : فى الهبة والعطية والهدية والنخل والاقرار
١٣٣	باب : فى الأعمال والاجازات
١٤٢	باب : فى الرقبة والعنق والتدبير
١٥٩	باب : فى اليبوع والسلف
٢١١	باب : فى الوصايا والمحدود
٢٧١	باب : فى النكاح والرضاع

مطابع سجل العرب

